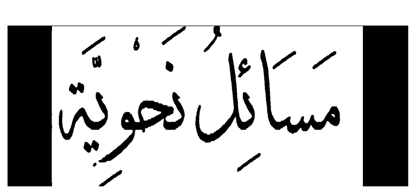
مداخلات لغوية(١)



ألفه

أبو أوس إبراهيم الشمسان

قدم له

سعد عبد العزيز مصلوح

ح أبوأوس إبراهيم الشمسان، ١٤٣٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشمسان، أبوأوس إبراهيم

مداخلات لغوية(١) مسائل نحوية/ أبوأوس إبراهيم الشمسان — الرياض، ١٤٣٦هـ

٢١٨ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ٨-٧٦٨٧-٠١-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية — النحو - مجموعات أ. العنوان

ديوي ٤١٠,٨ ١٤٣٦/٣٦٢٥

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٣٦٢٥هـ

ردمك: ٨-٧٦٨٧-٠١-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾

[البقرة- ٢٨٦]

إهداء

إلى شريكة حياتي أم أبنائي

أ.د. وسمية عبدالمحسن محمد المنصور

لم تر كثير من هذه المداخلات طريقها للنشر حتى أجازتها،

فتحية لها لما أفدته من قراءتها الناقدة

المحتويات

تَقْدِمَةٌ وتَحِيَّةٌ

الْحمدُ للهِ على نَعْمائِه، والصلاةُ والسلامُ على صَفْوَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ وأنْبيائه، وعلى الْمُصْطَفَيْنَ الأخيارِ مِن أهْلِ كَرامتِهِ وأوليائه.

أما بعدُ؛ فلقد تَاحَتْ لي مع أخي العالِم الجليل أبي أَوْس إبراهيم الشَّمْسان جلساتُ عِلمٍ مُبارَكةٌ، ألقاهُ فيها الحَيْنَةَ بعدَ الحَيْنَة، على تباعُدٍ قَضى بهِ تَنائي الديار. وكان أن تَذاكَرنا ذاتَ لقاءٍ مُداخَلاتِهِ اللغويةَ التي يُثْريْها على صفحات جريدة "الجزيرة" السعودية، مما لا تَفيضُ بهِ إلا أَذهانُ الرَّاضَةِ مِن أهلِ العِلْم، والذَّادَةِ عن حُرْمة ذلكم التراثِ الجليلِ العوائد. وسَألتُهُ أن يُوعِبَها في ضُمامَةٍ تكونُ زادًا حاضِرًا بين أيدي طُلاب العِلم. ولَقَد شَفى نَفسي أنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِقَولي، فَإذا هُوَ في اللقاءِ التالي يَحمِلُ مَعَهُ نَخِيلَةَ ما كَتَبْ مجموعًا بين دِفَّتين، ورَأَيْتُ مِنْهُ حين صَفَحْتُهُ نَبعًا بَجيسًا بكلِ ما هوَ عَذْبٌ فُراتٌ سَائِغٌ شَرابُه مِن الدَّقائقِ والأَطَاريفِ، واسْتَعْظَمتُ جَدَاهُ حَالَ الجَمْعِ بِما لَمْ أَسْتَشْعِرهُ حينَ قَرَأْتُهُ فُرَادى وتَفاريق.

غَيرَ أنَّ الصديقَ الكَريم بَدَهَني؛ إذ رَغِبَ إليَّ أنْ أُقَدِّمَ لِعَمَلِه مطبوعًا. وسَاءَلْتُ نَفسي إذْ فَجِئَني بِالطلَبْ: ما الذي يَحْمِلُ عَالِمًا جَليلًا مِثْلَه على مِثْلِ هذهِ الرَّغيبَة مع استغْنَاءِ الكتابِ بِنَفْسِهِ وصاحِبِهِ عَن كُلِّ تقديم. لَقَد اسْتَأحَدَ الرَجُل، وأَقَرَّهُ على مكانتِهِ في فَنِّهِ العُدُولُ مِن أهلِ العِلم، وعَرَفوهُ باحِثًا قدْ استمرّتْ مَرِيْرَتُهُ على الجِدِّ، آخِذًا نَفْسَهُ بما فيهِ مَنْبَهَةٌ للعقولِ ومَشْحَذَةٌ للفُهوم. قَدْ رَاضَ نَفسَهُ على طلبِ الحقيقةِ، غَيْرَ حفولٍ بالتَّوافِهِ. لا يَسْتَرشي مَدْحًا مِنْ أحد، ولا يَعْبَأُ بتكثيرِ السَّوادِ على البَياضِ في غيرِ ما مَنْفعَةٍ أو عائِدةٍ، بل يُوجِدُكَ مُبْتَغاكَ مِن أَقْصَرِ طَريقٍ، ولا يَنتهي إلى رَأيٍ حتى يَتَخَبَّرَهُ بانتقالٍ لَطيفٍ مِن الجليِّ إلى الخَفيِّ، واسْتدلالٍ بالظَاهِرِ على الغَائِب، وبِذلِكُمْ تتصِلُ أَسْبابُهُ بالقَولِ الرَاجحِ والمذْهَبِ المنْصور.

على أنَّ لأبي أوس – حفظه الله – خليقةً هي مِن كَرائمِ أخْلاقِ العُلَماءِ لا تَجدُها عند كثيرٍ ممن نراهم ونقرأ لهم من المنتسبين إلى الدرس النحوي والصرفي في التراث العربي. إنه لا يكتبُ إلا في ما يُجيدُ ويُفيد، غير آبهٍ أن يتقحمَ على محافلَ قد تَطَوَّسَتْ وتَزَينت بتخاييل الحداثةِ زورًا ودعوى، مُعرضًا عن أولئك الذين يتحككون بحداثةٍ ما لهم فيها مِن خَلاق، فلستَ ترى منهم إلا كُلَّ هَجُومٍ على ما لا يُحسن، أخَّاذٍ نَبَّاذ، لا يقوم كلامُهُ إلا على القطفِ والخطفِ، مُستعظِمًا صغيرَ ما يصلُ إليهِ، عارِضًا إيَّاهُ على الناس مُختالًا نَظَّارًا في عِطْفَيه. ولا كذلكَ أبو أوس – حَرسَ اللهُ مُهجَتَه – فقليلًا ما تجدُ مِن أهل فَنِّهِ متواضِعًا كتواضعِهِ، ذائقًا فائقًا كَذَوْقِهِ وَفَوْقِهِ. والحمدُ للهِ الذي عافى أهلَ محبتِهِ مما ابتلى بهِ كثيرًا مِن خَلْقِه.

وأقولُ نَعم؛ لقد تجاوبتْ تِلكم الأسئلةُ في واعيتي عن كَمينِ رَغْبةِ هذا العالِم الفاضل في استضافتي لتقديمِ هذه المائدةِ العامرةِ إلى قُرَّائهِ، فلمْ أَجِدْ لذلكُم جوابًا إلا أنَّ العَالِمَ الحَقِّي دائمًا ما يهضِمُ نفسَه، ولا يَتَمَزَّى بِعِلْمِهِ على أحدٍ من الخَلْق، ولعلهُ قد اسْتَأنسَ لِصُحبةِ قلمٍ صديقٍ مُحبٍّ، يحمِلُ لهُ مِنَ الوَدادةِ والإجْلالِ كلَّ ما هوَ مُتمكِنٌ أَمْكَنُ، فما أحْظاني بما طَلَب، وما أحراني بأنْ أُجيب. وإنِّي لأَحمَدُ اللهَ أنْ يَسَّرَ لِهذا العِلمِ المستطيل أن يخرجَ للناس على هذه الصورة الجامعة الماتِعة، ولعلَّ لي باستجابةِ عالِمنا الجليل لِما دَعوتهُ إليه أَجَرًا أَحْتَبِئهُ عند ربي لِخيرٍ عظيمٍ كُنتُ – بفضل من الله – سببًا فيه. ولعلهُ قد آنَ الأوان لِأُخَليَ بين القارئِ وهذا الثمر الشهيِّ الْمُجْتَنَى.

والحمد للهِ على ما وفقَ وأعان.

حرر في الكويت في يوم الجمعة الحادي والعشرين من شهر المحرم لسنة ١٤٣٦ من الهجرة الشريفة الرابع عشر من شهر نوفمبر لسنة ٢٠١٤

وكتبه

سعد بن عبد العزيز مصلوح

مُقَدِّمَة

هذه مجموعة من الموضوعات التي نشرتها لي المجلة الثقافية (صحيفة الجزيرة) جمعت منها ما كان من مسائل نحوية اجتهدت في كتابتها لتكون بين يدي القراء من العلماء والطلاب والمثقفين وعشاق العربية، تلبية لرغبة بعض زملائي وطلابي، وما نصيحتهم بإخراجها إلا لقناعتهم بما تتضمنه من فائدة إن شاء الله.

وهذه المسائل كانت تعرض لي أثناء القراءة أو التدريس، وليس ما كتبته فيها ترديدًا وتكرارًا لما ورثناه بل محاولة صادقة للاستفادة من ذلك التراث والانطلاق منه لشرح غامض أو استيفاء نقص أو إيجاد بديل أراه نافعًا، وحاولت معاودة النظر في مقولات النحويين ومناقشة أفكارهم وإبداء الرأي الذي قد يوافقني فيه بعض القراء وقد يخالفني غيرهم مدفوعين بسطوة ما ألفوه من الأحكام المقررات والأقوال المشهورة المتداولة، ومعلوم في العقل أن الشهرة والتداول لا تعني صحة الشيء فكثير من شؤون البشر التي أطبقوا على مزاولتها يتبين زيفها عند التحقيق، وليست كثرة أتباع أمر من الأمور بدليل على سلامته وصحته فالناس أكثر ما يكونون أسرًا للعادة والإلف.

والنحو العربي الشامخ ببنائه ثمرة جهود أجيال من النحويين العظام الذين نفخر بهم ونحس الضآلة أمام صنيعهم الذي نحن عالة عليه، ولكن الواجب يدعونا لمواصلة جهودهم وأن نسير على خطاهم ونسلك سلوكهم الذي كان من أوضح معالمه إبداء الرأي والشجاعة في الخلاف والاختلاف وتحري الحكمة وترك التعصب.

حاولت تصنيف المسائل تحت عنوانات رتبتها ترتيبًا هجائيًا، جمعت تحت كل عنوان المسائل التي رأيتها أليق بالعنوان وإن كانت صالحة للدخول تحت عنوان آخر، وربما غيرت تغييرًا يسيرًا في بعض عنوانات المسائل كما عرضت في زاوية المداخلات اللغوية من المجلة الثقافية، وهذا التغيير ربما اقتضاه التصنيف.

ومن فوائد هذا التصنيف إرشاد القارئ إلى باب المسألة التي قد يغيب عنه بسبب عنوانها الخاص. وقد تكون المسألة نشرت منجّمة في المجلة الثقافية رعاية للمساحة المخصصة ولكني دمجتها في الكتاب، وقد يكون الموضوع ظهر في مسألتين نشرتا في أوقات متباعدة فضممتهما في حيز واحد.

وربما وضعت عنوانًا جديدًا لتدخل تحته غير مسألة من المسائل التي تعالج موضوعًا واحدًا.

حافظت في هذا الكتاب على طرائق التوثيق المعهودة سوى أنّي لم أوثق ما أخذته من المعجمات استغناءًا بذكر اسم المعجم. ولم أر حاجة ماسة لتذييل الكتاب بقائمة بالمصادر والمراجع اكتفاءًا بذكرها في الحواشي أو لكونها مشهورة لا حاجة لتفصيل بياناتها.

أرجو أن يجد عملي هذا القبول وأن يكون مجالًا لحوار بناء يعيد للنحو شيئًا من حيويته يتجاوز به ما ناله من جمود ارتبط في المقام الأول بالوقوف عند النحو المالكي كما ظهر في الخلاصة وشروحها.

المؤلف

الاختصاص

أنا يا محاكيك

يقولون في اللهجة: (أنا يا محاكيك ما عندي خبر. ويقولون: خطب رجل بنت زيد لكنه ما جزم، أنت يا زيد، علشان ولد أخوه يبيَهْ).

وهذا النداء له أصل في العربية؟ ويسميه النحويون (الاختصاص) ويكون الاختصاص بطرائق مختلفة أشهرها طريقتان: الأولى: إقحام اسم منصوب بفعل محذوف وجوبًا بعد ضمير يطابقه في عدده وجنسه، مثل قوله ﷺ: (أُمِرْنَا – مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ – أَنْ نُعَجِّلَ إِفْطَارَنَا وَنُؤَخِّرَ سُحُورَنَا وَنَضْرِبَ بِأَيْمَانِنَا عَلَى شَمَائِلِنَا فِي الصَّلَاةِ)[١]. وهذه الجملة المقحمة لا محل لها من الإعراب.

والآخرة: النداء المنقول إلى الاختصاص على نحو ما جاء في "حديث كعب بن مالك (فتخلفنا أيَّتُها الثلاثةُ) يريد تخلُّفَهم عن غزوة تبوك وتأخُّر تَوْبتهم وهذه اللفظة تقال في الاختصاص وتختص في الْمُخْبر عن نَفْسه تقول أمَّا أنا فأفعل كذا أيها الرجلُ يعني نفسه فمعنى قول كعب أيَّتُها الثلاثة: أي المخْصوصين بالتخلُّف"[٢]. ومثالُه أيضًا قولُه:

جُدْ بِعَفْوٍ فَإِنَّنِي أَيُّهَا الْعَبْـــدُ إلى الْعَفْو يا إلهي فَقيرُ

ويبين المبرد نقل التركيب من النداء إلى الاختصاص وأن النداء غير مقصود

---

(١) ينظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، نشرة دار الرسالة، ٢: ٣١.

(٢) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص ٥٦.

ولكن التنبيه يجعل المنادى مختصًا بالخطاب، قال: "قولك: اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة، فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة؛ لأن فيها الاختصاص الذي في النداء، وإنما حق النداء أن تعطف به المخاطب عليك، ثم تخبره، أو تأمره، أو تسأله، أو غير ذلك مما توقعه إليه، فهو مختص من غيره في قولك: يا زيد، ويا رجال.

فإذا قلت: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة. فأنت لم تدعُ العصابة، ولكنك اختصصتها من غيرها؛ كما تختص المدعو، فجرى عليها اسم النداء، أعني أيتها، لمساواتها إياه في الاختصاص"[١].

وشرح الزمخشري هذا التركيب في قوله: "وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء، وذلك قولهم أما أنا فأفعل كذا أيّها الرجل، ونحن نفعل كذا أيّها القوم، اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة. جعلوا أيًّا مع صفته دليلًا على الاختصاص والتوضيح، ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم وما كنّوا عنه بأنا ونحن والضمير في لنا كأنه قيل أمّا أنا فأفعل كذا متخصصًا بذلك من بين الرجال، ونحن نفعل متخصصين من بين الأقوام، واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب"[٢].

وبيّن ابن يعيش في شرحه نص الزمخشري علاقة النداء بالاختصاص فقال "اعلم أنّ كلَّ منادى مختصٌّ، تختصُّه فتُناديه من بينِ مَن بحَضْرتك

---

(١) المبرد، المقتضب، ٣: ٢٩٨.

(٢) الزمخشري، المفصل (النعساني)، ص ٤٥.

لأمْرك، ونَهْيك، أو خبرِك. ومعنَى اختصاصك إياه أن تقصِده، وتختصّه بذلك دونَ غيره.

وقد أجرتِ العرب أشياءَ اختصّوها على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص، فاسْتعير لفظُ أحدهما للآخر من حيث شارَكه في الاختصاص، كما أجروا التسْويةَ مُجْرَى الاستفهام، إذ كانت التسوية موجودةً في الاستفهام. وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟، وأزيدٌ أفضلُ أم خالدٌ؟ فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوى عِلْمُك فيهما، ثمّ تقول: ما أُبالي أقمتَ أم قعدتَ و{سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ}. فأنت غيرُ مستفهم، وإن كان بلفظ الاستفهام لتشارُكهما في معنى التسوية، لأنّ معنى قولك: لا أُبالي أفعلتَ أم لم تفعل، أي: هما مستوِيان في عِلْمي. فكما جاءت التسويةُ بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسوية، كذلك جاء الاختصاصُ بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى الاختصاص، وإن لم يكن منادى. والذي يدلّ على أنّه غير منادى أنّه لا يجوز دخولُ حرف النداء عليه، لا تقول: أنا أفعلُ كذا يا أيُّهذا الرجلُ، إذا عنيتَ نفسك، ولا نحن نفعل كذا يا أيُّها القومْ، إذا عنيتم أنفسَكم، لأنّك لا تُنبِّه غيرَك"[١].

ثم بيّن من يستعمل معه الاختصاص من الأشخاص، قال "وهذا الاختصاص يقع للمتكلّم، نحو: نحن نفعل أيُّها العِصابةُ، وتعني بالعصابة

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق إميل يعقوب، ١: ٣٦٩.

أنفسَكم، وللمخاطب، نحو: أنتم تفعلون أيّها القومُ، ولا يجوز للغائب، لا تقول: إنهم كذا أيّتُها العصابةُ"(١).

وبيّن ابن هشام طبيعة هذا المخصوص بأن (أيًّا) فيه تبنى على الضم. وتذكر مع المذكر وتأنث مع المؤنث. وتلزم الإفراد وهاء التنبيه والوصف معرّف بأل(٢). وأضاف الأشموني كون الاختصاص بدون (يا) وأخواتها لفظًا ونيّة(٣)، لأنه لا يقع في أول الكلام ويشترط في المقدم عليه أن يكون اسمًا بمعناه.

وبين الصبّان أنه يختلف عن النداء بأن الكلام معه خبر ومع النداء إنشاء. وبأن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه بخلاف النداء. وبأنه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود(٤).

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق إميل يعقوب، ١: ٣٦٩.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، ٤: ٧٣.

(٣) الأشموني، شرح الألفية،٢: ٤٧٨.

(٤) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣: ٢٧٥.

الاستثناء

تحرير الاستثناء

الألفاظ المستعملة في الاستثناء هي (إلّا، غير، سوى، خلا/ ما خلا، عدا/ ما عدا، حاشا، ليس، لايكون)، ويأتي المستثنى منصوبًا بعد بعضها، ومجرورًا بعد بعضها، ولا يُشكل أمر المجرور تفسيرًا، وإنما يشكل أمر المنصوب، ومن الإشكال اختلافهم في (إلّا) أناصبة هي أم واسطة للناصب؟ والذاهبون إلى وساطتها يريدون تعميم كون الناصب الفعلَ أو ما ناب عنه أو حُمل عليه، ومن الإشكال إعرابهم المنصوب بعد غير (إلّا)، قال ابن عقيل "تقول قام القومُ ليس زيدًا، وخلا زيدًا، وعدا زيدًا، ولا يكون زيدًا؛ ف(زيدًا) في قولك: ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا منصوب على أنه خبر (ليس) و(لا يكون)، واسمهما ضمير مستتر، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم، والتقدير: ليس بعضهم زيدًا، ولا يكون بعضهم زيدًا، وهو مستتر وجوبا، وفي قولك: (خلا زيدًا، وعدا زيدًا) منصوب على المفعولية، وخلا وعدا فعلان فاعلهما في المشهور ضمير عائد على البعض المفهوم من القوم، كما تقدم، وهو مستتر وجوبا، والتقدير: خلا بعضهم زيدًا، وعدا بعضهم زيدًا"[١]. والإشكال هنا أن يكون المنصوب ذا وظيفتين، فهو مستثنى وهو خبر الناسخ أو مفعول به للفعل، والنحويون إنما أرادوا تعميم حكم الناسخ والفعل، مع

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل،٢: ٢٣٢- ٢٣٣.

أنهم جعلوا في بعض المواضع (ليس) حرفًا نافيًا مثل (لا)، كما في قول النابغة الذبياني:

يَهدي كتائبَ خُضرًا، ليس يَعصِمُها إلّا ابتدارٌ إلى موتٍ بإلجامِ[1]

فكان الأجدر أن يعدّوها حرفًا في الاستثناء، وأن يحملوها هي وغيرها من الأفعال على (إلا) فتكون النواصب في الاستثناء أحرف استثناء من غير التفات إلى أصلها الصرفي قبل نقلها إلى تركيب الاستثناء، وبهذا نخلص من تكلف التقدير لما يفسد المعنى المراد.

ويمكن أن نجمل أمر الاستثناء لمن أراد السلامة اللغوية بالقول إن المستثنى قد يذكر معه المستثنى منه وقد لا يذكر، فإن كان التركيب مفرغًا من المستثنى منه فلا عمل لأداة الاستثناء؛ إذ هي أداة حصر، وكان ما بعدها بحسب موقعه من الجملة، فهو فاعل في (ما جاء إلا محمدٌ) ومفعول به في (ما أكرمت إلا محمدًا). وإن كان المستثنى منه موجودًا نُصب المستثنى ما لم يسبق بـ(غير، وسوى) فهما تجرانه ويظهر النصب على (غير).

---

(١) النابغة، ديوانه، ١٠٥.

رفع المستثنى بعد إلا

ينصب المستثنى بعد (إلا) إن كانت الجملة تامة مثبتة؛ هذه القاعدة المشهورة التي يؤيدها الاستعمال والشواهد؛ ولكن ورد في اللغة من النصوص ما يعاند هذه القاعدة، من ذلك ما سألني به الأستاذ محمد الفوزان المعيد في قسم اللغة العربية بكلية الآداب، وهو الحديث (كل أمتي معافى إلا المجاهرون) وكان خرّج (إلّا) بأن تكون استدراكية، والاستدراك قريب من الاستثناء فتكون (إلّا) هنا بمعنى (لكنْ)، وهذا القول مطابق لقول العينيّ الذي يذهب فيه إلى أنّ (المجاهرون) مبتدأ حذف خبره، قال: "ومن أمثلة المحذوفِ الخبرِ قوله (كل أمتي معافى إلا المجاهرون) أي: لكنْ المجاهرون بالمعاصي لا يعافون"[١]، وجعل منه قراءة (أبيّ والأعمش) لقوله تعالى ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [٢٤٩-البقرة]، أي لكنْ قليلٌ منهم لم يشربوا، فيكون ما بعد (إلّا) جملة لا مفردًا، وقد عدّها ابن هشام في الجمل التي لها محل من الإعراب وسماها الجملة المستثناة[٢].

وأما ابن مالك فحاول أن يلتمس ما يجعل هذه القراءة موافقة للقاعدة، فذهب إلى أن معنى النفي معتبر فيها فتكون بدلًا ، فقال "ولو اعتبر معنى النفي مع التمام لجاز في المستثنى الإبدال"[٣]، قال "لأن في

---

(١) العينيّ، عمدة القاري، ١٠: ٢٤٦.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ٥: ٢٣٩-٢٤٠.

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ١: ٧٠٩-٧١٠.

تقديم ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ ما يقتضي تأول ﴿فَشَرِبُوا مِنْه﴾ بـ(فلم يكونوا منه)"، أي لم يكن الشاربون مني إلا قليلٌ. ومن ذلك قول الشاعر:

وبالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ   عَافٍ تَغَيَّرَ إلّا النُّؤْيُ والوَتدُ

قال ابن مالك: "لأن معنى (تغيّر) لم يبق على حاله"، فالجملة في تقدير ابن مالك: غافٍ لم يبق على حاله إلّا النؤيُ والوتدُ.

وعدّ ابن مالك من ذلك قول الشاعر:

لِدَمٍ ضائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ   أَقْرَبُوه إلا الصَّبا والجَنوبُ

أما الذي أميل إليه فهو أن ما بعد (إلا) في كل تلك الْمُثُل مستثنى؛ ولكنه جاء مخالفًا في حركة إعرابه للقاعدة، ومثل هذا الاستعمال التراثي يُقبل في اللغة ولكن لا يُقَعَّد عليه، واللغة أوسع من قواعدها، ولسنا بهذا محتاجين إلى التأويل أو التفسير بشيء قد يكون فيه بعدٌ كما ظهر في تقرير ابن مالك. وقد يقال إن الخبر المحذوف في (إلّا المجاهرون) واضح من السياق؛ إذ المقصود كما ذُكر سابقًا (لا يعافون)، والجواب أن مثل هذا المعنى يظهر مع النصب أيضًا لو قيل (كل أمتي معافًى إلا المجاهرين) فالمعنى إلا المجاهرين لا يعافون.

إلا الاستدراكية

المشهور استعمال (إلا) في الاستثناء فينصب بعدها المستثنى إن كان الكلام واجبًا (مثبتًا)، قال تعالى ﴿الأَخِلَّاء يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾[الزخرف-٦٧]، فإن كان الكلام غير واجب جاز النصب على الاستثناء أو غير النصب على الإتباع، قال الفراء "والوجه فى (إلّا) أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه، فإذا كان ما قبل إلّا فيه جحد جعلت ما بعدها تابعا لما قبلها معرفة كان أو نكرة. فأمّا المعرفة فقولك: ما ذهب الناسُ إلا زيدٌ. وأمّا النكرة فقولك: ما فيها أحدٌ إلّا غلامُك ، لم يأت هذا عن العرب إلا بإتباع ما بعد إلا ما قبلها. وقال اللّه تبارك وتعالى: ﴿ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[النساء-٦٦]؛ لأن فى (فعلوه) اسما معرفة، فكان الرفع الوجه فى الجحد الذي ينفى الفعل عنهم، ويثبته لما بعد إلّا. وهى فى قراءة أبيّ ﴿ما فعلوه إلا قليلا﴾ كأنه نفى الفعل وجعل ما بعد إلّا كالمنقطع عن أوّل الكلام كقولك: ما قام القوم، اللهم إلّا رجلا أو رجلين"[١].

والاسم قد يأتي بعد (إلا) مرفوعًا في الموجب خلافًا للقاعدة العامة المعروفة، وتفسير هذا أن (إلا) استعملت للاستدراك استعمال (لكنْ) وليست حينئذ للاستثناء؛ ولذلك تستأنف بعدها الجمل فيكون ما بعدها مرفوعًا على الابتداء، وقد يذكر الخبر أو يحذف للعلم به.

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٦٦.

جاء ذكر رفع الاسم بعد (إلا) في كتاب سيبويه "باب ما يكون مبتدأ بعد إلّا"[١].

وفصل هذه المسألة ابن مالك في كتابه شرح التوضيح والتصحيح، ومن شواهده التي استشهد بها قراءة قوله تعالى ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة-٢٤٩]، قرأها (إلا قليلٌ منهم) أُبيّ والأعمش[٢]، قال ابن مالك إن القراء تأولوا هذه القراءة "أي إلّا قليلٌ منهم لم يشربوا"[٣]، وجعل ابن مالك من ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو برفع (امرأتُك)، قال تعالى﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود-٨١]، قال"ف(امرأتُك) مبتدأ، والجملة بعده خبر"[٤]. ومن شواهد ذلك قول عبدالله بن أبي قتادة: أحرموا كلهم إلا أبوقتادة لم يحرم. قال: "ف(إلا) بمعنى (لكن)، و(أبوقتادة) مبتدأ، و(لم يحرم) خبره"[٥].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٤٢.

(٢) الزمخشري،الكشاف،تحق عبدالموجود ومعوض(مكتبة العبيكان/الرياض،١٩٩٨)، ١: ٤٧٥.
قال الزمخشري "وقرأ أبيّ والأعمش: إلا قليل، بالرفع. وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانبًا، وهو باب جليل من علم العربية. فلما كان معنى (فَشَرِبُوا مِنْهُ) في معنى فلم يطيعوه، حُمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم. ونحوه قول الفرزدق:
.... لمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إلّا مُسْحَتٌ أوْ مُجَلَّفُ
كأنه قال: لم يبق من المال إلا مسحت أو مجلف".

(٣) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح ، ص٤٣.

(٤) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح،٤٢.

(٥) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح،٤٢.

وقال ابن مالك "ومن الابتداء بعد (إلا) محذوف الخبر، قول النّبيّ ﷺ (ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا اللهُ) أي: لكنِ اللهُ يعلم بأي أرض تموت كل نفس. ومن ذلك قول النّبيّ ﷺ (كل أمّتي معافى إلا المجاهرون) أي لكنِ المجاهرون بالمعاصي لا يعافَون"[١].

وجعل ابن مالك من ذلك قول النبي ﷺ "ما للشياطين من سلاح، أبلغ في الصالحين، من النساء، إلا المتزوجون. أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا"[٢].

ومن الشواهد الشعرية التي يوردها ابن مالك قول الشاعر:

لِدمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ   أَقْرَبوهُ إلّا الصّبا والدَّبورُ

أي: لكنْ الصبا والدبورُ لم يتغيبا عنه[٣].

ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي:

عرَفتُ الدّيارَ كرقمِ الوُحِيّ   يَزْبُرُها الكاتبُ الحِمْيَرِيّ

على أَطْرِقا بالياتِ الخيــا   مِ إلا الثُّمامُ وإلا العِصيّ

أي: إلا الثمامُ والعصيّ لم تبلَ[٤].

وقد ناقش هذه القضية زميلنا أ.د. سلمان القضاة وأورد مذاهب

---

(١) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح،٤٣.

(٢) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح،٤٢.

(٣) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح،٤٣.

(٤) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح،٤٤.

النحويين في تفسير رفع الاسم بعد (إلا) التي تحاول جعلها على بابها أي استثنائية بخلاف قول ابن مالك في شرح التوضيح والتصحيح الذي يجعلها استدراكية مثل (لكنْ)، وانتهى الدكتور القضاة إلى ترجيح قول ابن مالك[1].

---

(١) سلمان القضاة، القضايا النحوية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث النبويّ (دار المتنبي/ الأردن، ٢٠٠٦م)، ص٢١٦.

اسم التفضيل

أحوال اسم التفضيل

لا يخلو اسم التفضيل من أن يكون محلى ب(أل) أو عاطلا منها، فإن كان محلى بها فهو نعت يقتضي متابعته لمنعوته ومطابقته إياه، فيأتي المذكر على (الأفْعَل) والمؤنث على (الفُعْلى) ومن أمثلة ذلك: الأبعد والبُعدى، الأجمل والجملى[١]، الأحجى والحجيا[٢]، الأحسن والحسنى، الأدنى والدنيا، الأرذل والرُّذلى[٣]، الأسفل والسفلى، الأسوأ والسوءى[٤]، الأصغر والصغرى، الأضيق والضوقى، الأطول والطولى، الأطيب والطوبى[٥]، الأعزّ والعُزّى، الأعظم والعظمى، الأعلى والعليا، الأفصح والفصحى، الأفضل والفُضْلى، الأقدم والقدمى، الأقرب والقُربى، الأقصر والقُصرى، الأقصى والقُصوى، الأكبر والكبرى، الأكرم والكرمى[٦]،

---

(١) أبوعلي القالي، أمالي القالي، ٢: ١٥٢.

(٢) ابن مالك، إكمال الإعلام بمثلث الكلام، ١: ١٣٨.

(٣) أبوعلي القالي، أمالي القالي، ٢: ١٥٢.

(٤) أبوالعباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل، ١: ٩٢.

(٥) وفي معجم العين للخليل وتهذيب اللغة للأزهري"وقالوا: أكيَسُ كُوسَى وأَطيَبُ طُوبى". ذكر ابن سيده في معجم المحكم أنه مؤنث الأطيب.

(٦) جاء في المحكم لابن سيده (مادة:عوى):

فلما جرى أدركنه فاعتوينه***عن الغاية الكرمى وهن قعود

الأكيس والكوسى، الألأم واللؤمى[١]، الأمثل والمثلى، الأنذل والنذلى[٢]، الأهون والهونى، الأوسط والوسطى، الأولى والوُليا. وليس كل (الأفعل) تقابله (الفُعلى) بل يقتصر في ذلك على ما سمع من العرب، ولذا كثر خطأ المحدثين إذ نجدهم، وقد تعذر المسموع، عمموا الصيغة المذكرة فنعتوا المؤنث بنعت المذكر فقالوا: القضية الأهم، والحديقة الأجمل، والصواب أن يقولوا: أهم قضيةٍ وأجمل حديقةٍ، على نحو ما يأتي بيانه.

فإن كان اسم التفضيل عاطلًا من (أل) فإنه لا يخلو من أن يكون مضافًا أو غير مضاف، فإن كان غير مضاف وجب تذكيره وتنكيره وإفراده واقترانه بـ(مِن) بغض الطرف عن جنس المفضل وعدده، فيقال: زيد أكبر من عمرو، وزينب أكبر من فاطمة، والرجال أقوى من النساء، والنساء أصبر من الرجال.

فإن كان مضافًا فإنه لا يخلو من أن تكون إضافته إلى نكرة أو إلى معرفة، فإن كانت إضافته إلى نكرة فإن المضاف إليه لا يخلو من أن يكون اسمًا أو وصفًا، فإن كان اسمًا وجب تذكير اسم التفضيل وتنكيره وإفراده وأن يكون المضاف إليه مطابقًا للموصوف في جنسه وعدده، مثل: زيد أكرم رجل، والحرمان أوسع مسجدين في العالم، والمعلمون أصدق رجالٍ عملًا، والمسلمات أحسن نساءٍ في العالم، فإن كان وصفًا جاز إفرد ما

(١) أبوعلي القالي، أمالي القالي، ٢: ١٥٢.

(٢) أبوعلي القالي، أمالي القالي، ٢: ١٥٢.

أضيف إليه اسم التفضيل، مثل: الزيدان أتقى مؤمن أو أتقى مؤمنين، ومن شواهد ذلك ما أنشده الفراء:

وإذا همو طعموا فألأم طاعمٍ   وإذا همو جاعوا فشرّ جياع[1]

وإن كان اسم التفضيل مضافًا إلى معرفة جاز تذكيره وإفراده وجازت مطابقته لموصوفه، مثل: زينب أفضل النساء/ فضلى النساء، الزيدان أفضل الرجال/ أفضلا الرجال. المسلمات أفضل النساء/ فضليات النساء.

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٣.

الكبرى لا كبرى

١-لا تقل (مشكلة كبرى)

يُستعمل اسم التفضيل المجرد من التعريف مذكر اللفظ منكرًا مفردًا، تقول: زيدٌ أكرم من عمرو، وهند أكبر من دعد، والرجال أقوى من النساء، والنساء أصبر من الرجال.. وتلازمه (مِن) لفظًا أو تقديرًا فتُفهم وإن حُذفت، لأن المعنى يقتضيها، ولذلك لا يُنعت به، قال سيبويه "ألا ترى أنَّك لا تصف كما تصف بأحمر ونحوه"[١]، لا تقل: (رجلٌ أصغر ولا رجلٌ أكبر).. وأما المبرد فذهب إلى أنّ (أفعل) يكون للتفضيل أو لغير التفضيل أي بمعنى فاعل، ووصف المبرد ذلك بالاطراد. واعتمد على نصوص محتملة التأويل[٢]. وقال الشاطبي عند قول ابن مالك:

وأفعل التفضيل صله أبدا   تقديرًا أو لفظًا بمن إن جردا

"قوله: أبدا فيه تنكيت وتنبيه على مسألة، وهي أن المجرد لا يأتي بمعنى اسم الفاعل مجردًا من معنى (من) جملةً قياسًا أصلًا، خلافًا للمبرد القائل بأنه جائز قياسًا، فيجوز عنده أن تقول: زيد أفضل، غير مقصودٍ به التفضيل على شيءٍ، بل بمعنى فاضل"[٣]. ومثال ذلك قول الفرزدق:

إن الذي سمك السماء بنى لنا   بيتًا دعـــائمه أعـز وأطـول

---

(١) سيبويه، الكتاب،٣: ٦٤٤.

(٢) المبرد، المقتضب، ٣: ٢٧٤.

(٣) الشاطبي، المقاصد الشافية،٤ :٥٨١.

قال الشاطبي: "وأما بيت الفرزدق، فغير خارج عن تقدير (من)، فقد روي عن رؤبة بن العجاج أن رجلًا قال له: يا أبا الجحّاف، أخبرني عن قول الفرزدق: إن الذي سمك السماء... البيت: أطول من أي شيء؟ فقال له: رويدًا، إن العرب تجتزئ بهذا.. قال: وقال المؤذن: الله أكبر؟ فقال رؤبة: أما تسمع إلى قوله: الله أكبر، اجتزأ بها من أن يقول: من كل شيء.. هذا ما قال، وهو ظاهرٌ في صحة التقدير، وأنه مراد العرب.. ثم إن الذي يدل على أن المراد معنى من، أن أفعل في هذه المواضع ونحوها لا يُثنى ولا يُجمع، ولا يُؤنث، وما ذاك إلا لمانع تقدير من"[١]. وقال أيضًا: "فالناظم نكّت على هذا الرأي، وارتضى مذهب سيبويه، ومن وافقه، وأن أفعل التفضيل لا يتجرد عن معنى (مِن) إذا كان مجردًا أصلًا. وما جاء مما ظاهره خلاف ذلك فهو راجعٌ إلى تقدير معنى من، أو إلى بابٍ آخر. فأما المفاضلة فيما يرجع إلى الله تعالى فهي بالنسبة إلى عادة المخلوقين في التخاطب، وعلى حسب توهمهم العادي"[٢].

وجاء في (شرح التسهيل) عن استعمال (أفعل) بمعنى فاعل "والأولى أن يمنع فيه القياس ويقتصر منه على ما سمع، والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير إذا كان ما هو له مجموعًا لفظًا ومعنًى"[٣].

---

(١) الشاطبي، المقاصد الشافية،٤ :٥٨١.

(٢) الشاطبي، المقاصد الشافية،٤ :٥٨١.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل،٣: ٦٠.

فإن يكن (أفعل) المجرد لا يوصف به فكذلك مؤنثه (فُعلى)، وجاء في (درة الغواص للحريري) "ويقولون هذه كبرى وتلك صغرى، فيستعملونهما نكرتين وهما من قبيل ما لم تنكره العرب بحال ولا نطقت به إلا معرّفًا حيث وقع في الكلام والصواب أن يُقال فيهما هذه الكبرى وتلك الصغرى أو هذه كبرى اللآلئ وتلك صغرى الجواري"(١).

فلا تقل إذن مشكلة كبرى، بل المشكلة الكبرى، أو أكبر المشكلات، أو كبرى المشكلات، لأنه بدخول (أل) والإضافة فارق شبهه بأفعل التعجب فصار إلى المطابقة.

٢-لماذا (الكبرى لا كبرى)

كثر في لغة المحدثين استعمال اسم التفضيل على بناء (فُعْلى) مجردًا من (ال)، مثال ذلك قول إحسان عباس "لا تربطها وحدة كبرى"(٢)، وقوله "فما هو موقف الشاعر من كل قضية كبرى مثل الحب، الزمن، التراث؟"(٣)، وقوله "ولكن يبدو أنها مهمات قاصرة على الجدل حول عموميات كبرى"(٤).

وما نعرفه من الأحكام التي استقرت في نحو العربية هو أن اسم

---

(١) الحريري، درة الغواص للحريري ١٦-١٧.

(٢) إحسان عباس، مقدمة أمثال العرب للمفضل الضبي، ص٣٧.

(٣) إحسان عباس، اتجاهات الشعر العربي المعاصر، ص٨٠.

(٤) إحسان عباس، النقد الأدبي ومدارسه الحديثة، ص ٣٦.

التفضيل له حالتان، أن يكون مجردًا من (أل) أو محلّى بها، فإن كان مجردًا وجب إفراده وتذكيره باطراد، وإن حلّي بأداة التعريف تصرّف جنسًا وعددًا فكان منه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع، وهذا ما فهم من كلام سيبويه؛ فالطولى والوسطى والكبرى "لا يكنّ صفة إلا وفيهنّ ألف ولام فتوصف بهن المعرفة"[١]، قال السيرافي "تقول: مررت بالرجل الأفضل، وبالمرأة الفضلى، وبالرجلين الأفضلَين، والمرأتين الفضليَين والرجال الأفضلِين والأفاضل، والنسوة الفضليات والفُضَّل"[٢]؛ ولذلك قال المبرد "ولا يجوز جاءتني امرأة صغرى ولا كبرى، إلا أن يقول: الصغرى أو الكبرى"[٣].

وهذا ما جعل الحريري ينكر على من استعملهما عاطلين من (أل)، قال "ويقولون: هذه كبرى وتلك صغرى، فيستعملونهما نكرتين، وهما من قبيل ما لم تنكّره العرب بحال، ولا نطقت به إلا معرفًا حيثما وقعا في الكلام، والصواب أن يقال فيهما: هذه الكبرى وتلك الصغرى، أو هذه كبرى اللآلئ وتلك صغرى الجواري كما ورد في الأثر: إذا اجتمعت الحرمتان طرحت الصغرى للكبرى أي إذا اجتمع أمران في أحدهما مصلحة

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٢٤.

(٢) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد علي (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ٢٠٠٨م) ٣: ٤٩١.

(٣) المبرد، المقتضب، ٣: ٣٧٧.

تخص وفي الآخر مصلحة تعم، قدم الذي تعم مصلحته على الذي تخص منفعته"[١].

وقال "وقد عيب على أبي نواس قوله:

كأن كبرى وصغرى من فواقعها   حصباء در على أرض من الذهب

ومن تأول له فيه قال: جعل (من) في البيت زائدة"[٢]، ويمكن عندي أن يكون بحذف المضاف إليه، أي: كأن كبرى فواقعٍ وصغرى فواقعٍ من فواقعها، وهو قريب من قول الفخر الاسفندري: "لقول أبي نواس وجه تصحيح، وهو أن يكون تقديره كأن صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الأول مضافًا لدلالة الثاني عليه ومن لا تضر لأنها للبيان"[٣].

وأما ابن مالك فصحح قول أبي نواس، قال: "وعلى هذا يكون قول ابن هانئ:(كأن صُغرى وكُبرى) صحيحًا؛ لأنه لم يؤنث أصغر وأكبر المقصود بهما التفضيل، وإنما أنث أصغر بمعنى صغير، وأكبر بمعنى كبير"[٤].

وذكر أبو حيان أنّ ثَمَّ من يعدّه قياسًا، قال "بل الذي ينقاس، على

---

(١) الحريري، درة الغواص في أوهام الخواصّ، ٢٠٦.

(٢) الحريري، درة الغواص في أوهام الخواصّ، ٢٠٩.

(٣) الشمني، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، مطبعة محمد أفندي مصطفى، ٢: ١١٨.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٦١.

رأيٍ، أنك إذا أزلت منها معنى التفضيل، صارت بمعنى كبيرة وصغيرة وجليلة وفاضلة. كما أنك إذا أزلت من مذكرها معنى التفضيل، كان أكبر بمعنى كبير، وأفضل بمعنى فاضل، وأطول بمعنى طويل"[١].

وقد استعمل ابن هشام (كبرى وصغرى) مجردتين في قوله "وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لأنها خبر وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام"[٢]؛ ولكن نبّه الدماميني في حاشيته على المغني فقال: "إنما قلت (صغرى) و(كبرى) موافقة لهم، وإنما الوجه استعمال (فُعلى أفعل) بـ(أل) أو بالإضافة"[٣].

وكذا فعل خالد الأزهري قال "(ثم تنقسم) الجملة ثانيًا (إلى) الجملة (الصغرى والكبرى) ... فإن قلت لم قلت الصغرى والكبرى بالتعريف بأل ولم تقل صغرى وكبرى بالتنكير قلت لم قلت لأنهما من باب اسم التفضيل واسم التفضيل إذا تجرد من (أل) والإضافة يجب أن يكون مفردًا مذكرًا دائمًا وإذا اقترن بـ(أل) يجب مطابقته لموصوفه"[٤].

---

(١) أبوحيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق:عادل أحمد عبدالموجود،١: ٤٥٣.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ٥: ٢٩.

(٣) الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب، تحق:أحمد عزو عناية،٢: ٢٨٥.

(٤) خالد الأزهري، شرح الأزهرية (مطبعة بولاق/ القاهرة،د.ت.)، ص٥٢.

ومن هنا ندرك أنّ اسم التفضيل لا يكون على بناء (فُعلى) مجردًا من (ال)؛ لأنّ اسم التفضيل المجرد منها لا يكون إلا على بناء (أفعل)، فعلينا أن نقول (الفُعْلى) فإذا حذفنا (أل) وجب الرجوع إلى (أفعل من...).

الإضافة

تعدد المضاف

المضاف والمضاف إليه مركب، يرى النحويون أن المضاف إليه وقع موقع التنوين من المضاف، ومن أحكامه عندهم أنه لا يفصل بينهما بشيء، ولذلك يصرّ المصححون اللغويون على خطأ العطف على المضاف قبل استكمال الإضافة، فلا تقول (كتاب وقلم محمد) بل كتاب محمد وقلمه، ولكن الشعراء أتوا في أشعارهم ما عدّه النحويون مخالفًا لهذا الحكم فهذا الفرزدق يقول:

يا من رأى عارضًا أُسرّ به   بين ذراعَي وجبهَةِ الأسدِ

فأنشده سيبويه على أنه فصل بين المضاف (ذراعي) والمضاف إليه (الأسد)، وأنّ المعنى بين ذراعَي الأسد، والجبهة مقحمة على نيّة التأخير أي وجبهته[١]. قال ابن يعيش: "وقد ردّ ذلك عليه محمد بن يزيد، وقال: لو كان كما ظنّ؛ لقال: وجبهته، لكنّه من باب العطف، والتقدير: بين ذراعي الأسد، وجبهة الأسد"[٢]. ولم يقبل النحويون مقالة المبرد فردها ابن جني[٣]، وكذلك ابن ولاد[٤] الذي فسر جواز مذهب الشعراء بأنه لما

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٨٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ١٨٩.

(٣) ابن جني، الخصائص، ٢: ٤٠٨.

(٤) ابن ولاد، الانتصار لسيبويه، ص ٨٤.

كان المتعاطفان مضافين إلى شيء واحد من حيث المعنى أمكن أن يضافا إليه لفظًا؛ لأنّ هذا لا يخلّ بالمعنى، ولكنّ ذلك إنما قبح من جهة اللفظ لا المعنى، وهذا الأمر ليس مقصورًا على الشعر، فالفراء يذكر أنه سمع أبا ثروان العُكليّ يقول: قطع الله يدَ ورجل من قاله، ويحصر الفراء هذا بالمتلازمين قال"وإنما جاز هذا في الشيئين يصطحبان؛ مثل اليد والرجْل، ومثل قوله: عندي نصفُ أو ربعُ درهم، وجئتك قبل أو بعد العصر. ولا يجوز في الشيئين يتباعدان؛ مثل الدار والغلام، فلا تجيزنّ: اشتريت دار أو غلام زيد، ولكن عبد أو أمة زيد، وعين أو أذن، ويد أو رجل، وما أشبهه"[1]. وبالجملة نرى النحويين لا يرون بأسًا بالعطف قبل استكمال الإضافة في الشعر أو النثر ولكنهم يؤولون بما يرونه مصلحًا للفظ، وهو أمر لا أرى له ضرورة؛ إذ يجوز عندي أن يتعدد المضاف، فكما أضفنا شيئًا يجوز أن نضيف شيئين، ونظير هذا عندي تعدد الفاعل في (تعاون زيدٌ وعمرٌو) فليس الفاعل زيد وحده ولا ينبغي له بل الفاعل (زيد وعمرٌو) معًا أي هذا المركب العطفي كما أن الفاعل هو المركب الوصفي في قولك: جاء الرجل الكريم. قال المعيوف: "صرَّح سيبويه بكون الاسم المنعوت ونعته وحدة لغوية بمنزلة الاسم المفرد"[2]. ولذا أرى (كتاب وقلم محمد) إضافة صحيحة كما أن (كتاب محمد وقلمه) صحيحة.

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٣٢٢.

(٢) علي المعيوف، المركب الاسمي في كتاب سيبويه، ١٢٣.

الإعراب

تحرير علامات الإعراب

ظلّ الخلاف بين النحويين قدماء ومحدثين في أمر علاقة علامات الإعراب بمسبباتها، كان ذلك منذ نشأ النحو حتى يومنا هذا. والفكرة المركزية التي سيطرت على الفكر النحوي أنّ الرفع والنصب والجر والجزم إنما حدث بسبب تأثير عامل لفظي أو معنوي نجده في التركيب، أو نفترض وجوده في تراكيب لا يتحقق فيها تحققًا لفظيًا، ولم يُسلّم هذا للنحويين؛ انطلاقًا من موقف غير لغويّ مفاده أنّ اللفظ فعل بشري أو هو إلاهي أقدر عليه البشر، فالرافع والناصب والجار والجازم المتكلم نفسه لا الألفاظ أنفسها، وهذه الفكرة التي لم يفت ابن جنّي أن يشير إليها في الخصائص[1]، واستغلها ابن مضاء من غير سياقها[2]؛ هي فكرة غير غائبة عن وعي النحويين؛ ولكنهم كما بين ابن جنّي إنما يتلمسون علاقات الكلمات المتركبة من حيث المعنى والمبنى، وتأثير هذا التجاور والتضام في التنوع اللفظي الذي رأوه مرتبطًا بالوظائف النحوية المترجمة للدلالات التي هي تعبير عن مقاصد المتكلمين. والسؤال الآن أمن حاجة حقيقية لربط علامات الإعراب بعوامل أحدثتها؟ أجاب تمام حسّان من موقف وصفيّ بأنه لا حاجة إلى ذلك، وأن الوظائف النحوية لها قرائنها التي تحددها،

---

(١) ابن جنّي، الخصائص، ١: ١٠٩-١١٠.

(٢) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص٧٧.

وما العلامة سوى واحدة من تلك القرائن[1]، وهذا القول مع وجاهته بحاجة إلى ما يقويه من جهتين، أما الجهة الأولى فهي فكّ الارتباط بين الوظائف النحوية والعلامات الإعرابية، بمعنى أن الفاعل يظل فاعلًا رفع أو نصب أو جرّ، والأمر الآخر تحرير أمر العلامات بما يسهل أمر تفسيرها دون حاجة إلى كثير من التأويل والافتراض والتعسف. ويبقى أن من العلامات ما هو أثر لعامل لفظي أثر في الكلمة تأثيرًا لفظيًّا لا يغير من وظيفة اللفظ، وهذا مثل نصب (إنّ) للمبتدأ أو الفاعل المقدم، وكذلك جر الفاعل بحرف الجر الزائد. بقي أن نقول إن الأصل في المرفوعات أن تكون علامتها الضمة وأما المجرور بحرف الجر ظاهرًا أو مضمنًا كما في حالة الإضافة فعلامته الكسرة، وما سوى ذلك علامته الفتحة فالمفعولات والمقطوع عن الإضافة والمنزوع جارّه وما جاء بعد أحرف نصب يكون منصوبًا. ومذهب إبراهيم مصطفى أن الضم علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة ليست علامة إعراب، إذ هي لما سوى ذلك[2]، وهو مذهب يمكن قبوله مع التعديل الملائم لما أشرت إليه؛ إذ المسند يكون مرفوعًا ما لم يعرض لذلك ما يغيره، أي أن الفاعل يرفع إن لم يدخل عليه الحرف (إنّ) أو الحرف (ربّ) أو (من) الزائدة. أما الفتحة فهي علامة للمنصوب الذي قد يكون مفعولا أو فاعلا أو مبتدأً.

---

(١) تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٦.

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص٥٣، ٧٢، ٧٩.

هجوم الحركات على الحركات

عقد ابن جني في كتابه الخصائص بابًا تحدث فيه عن هجوم الحركات على الحركات[1]، ويقصد بذلك أن تحل حركة محل أخرى، والحركات قد تكون متفقة وقد تكون مختلفة، ومثّل للحركتين المتفقتين فقال "نحو قولك: هم يغزون ويدعون". وليس يخلو تفسيره من خيال، يقول "وأصله يغزُوُون، فأسكنت الواو الأولى التي هي اللام، وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها". ويفترض ابن جني هنا أن الفعل الذي اتصلت به واو الجماعة هو الفعل المصحح اللام (يغْزُوُ)؛ لأنه قال بحذف حركة اللام التي هي الواو، ولو كان يذهب إلى إسناده إلى الفعل المعتل لما احتاج إلى القول بإسكان الفعل فهو ساكن ابتداءًا حسب مذهب القدماء، وقد أجاء ابن جني إلى ذلك إرادته طرد التفسير حين تختلف حركة عين الفعل فتكون كسرة، وأجاءه هذا إلى ما يشبه الخيال حين قال "ونقلت تلك الضمة المحذوفة على اللام إلى الزاي التي هي العين، فحذفت لها الضمة الأصلية في الزاي؛ لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها". وهذا هو الهجوم المقصود، فالحركة قد حذفت؛ ولكنها استدعيت بعد الحذف لتحتل محل الضمة الأصلية، وعلل ابن جني اضطراره إلى هذا الافتراض الغريب بقوله "ولا بد من هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الأولى الراتبة؛ اعتبارًا في ذلك بحكم [الحركتين]

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٣: ١٣٦.

المختلفتين؛ ألا تراك تقول في العين المكسورة بنقل الضمة إليها مكان كسرتها، وذلك نحو يرمُون ويقضُون؛ ألا تراك نقلت ضمة ياء يرمِيُون إلى ميمها، فابتزت الضمةُ الميم كسرتها، وحلت محلّها فصار: يرمُون. فكما لا يشك في أن ضمة ميم يرمُون غير كسرتها في يرمِيُون لفظًا، فكذلك فلنحكم على أن ضمة زاي يغزُون غير ضمتها في يغزون تقديرًا وحكمًا"(١).

والمشكلة التي أفسدت على ابن جني وغيره من القدماء أمرهم توهمهم وجود الحركة قبل المدّ، فهم يظنون أن بين الباء وواو المد من (يذهبون) ضمة، وليس الأمر كذلك بل واو المدّ نفسها ضمة طويلة، وأمّا الأفعال فإنها تسند مجردة من حركة لامها (يذهبْ+ون)، وأما الفعل الناقص أي المعتل اللام فإن هذه اللام محذوفة، فالفعل (يدعو) لا ينتهي بلام هي الواو بل ينتهي بحركة العين ولكنها ممطولة تعويضًا عن اللام المحذوفة، وعند إسناده إلى واو الجماعة (يدعو+ون) تلتقي الحركتان الطويلتان فتحذف أولاهما (يدعون)، وكذلك في (يرمي) ليست هذه الياء سوى كسرة عين الفعل أي الميم؛ ولكن الكسرة مطلت، وهكذا تلتقي عند الإسناد حركتان (كسرة طويلة وضمة طويلة) في (يرمي+ ون) ولذا تحذف الأولى منهما (الكسرة الطويلة)، وهذا يفسر تساوي (يدعون) و(يرمون) بالبنية الظاهرة، من غير حاجة إلى القول بهجوم حركة محذوفة

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٣: ١٣٦.

على حركة أصلية. ومن رغبة ابن جني في حشد أمثلة لهجوم الحركات قوله "ونحو من ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي ﴿بما أُنْزِلَّيْك﴾.

وقياسه في تخفيف الهمزة أن تجعل الهمزة بين بين فتقول: بما أُنْزِلَ إِلَيْكَ؛ لكنه حذف الهمزة حذفًا، وألقى حركتها على لام أنزل، وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع، فصار تقديره: بما أنزِلِلَيْك، فالتقت اللامان متحركتين، فأسكنت الأولى وادَّغمت في الثانية"[1].

وكان يمكن القول إن الهمزة وكسرتها حذفتا ليزول الفاصل بين الصوتين المثلين ليدغما، وبهذا لا نحتاج إلى القول بهجوم واحتلال ثم حذف بعد ذلك.

(١) ابن جني، الخصائص، ٣: ١٤١.

إنابة الحرف عن الحركة

ذهب ابن جني إلى إنابة الحرف عن الحركة، قال "وذلك في بعض الآحاد وجمع التثنية وكثير من الجمع"، وأما الآحاد فأراد بها الأسماء الستة، قال "فالآحاد نحو أبوك وأخوك وحماك وفاك وهنيك وذي مال"[1]، وهكذا أورد اثنين منها مرفوعين واثنين منصوبين واثنين مجرورين، ثم قال مفسِّرًا "فالألف والياء والواو في جميع هذه الأسماء الستة دواخل على الفتح والكسر والضم. ألا تراها تفيد من الإعراب ما تفيده الحركات: الضمة والفتحة والكسرة".

وهذا القول الذي يقوله مبني على فرضين أما أحدهما فهو أن علامة الإعراب هي الحركة، وأما الآخر فهو أنّ كلّ مدٍّ مسبوق بحركة قصيرة من جنسه، وليس الأمر كذلك؛ إذ المدود ليست سوى الحركات أنفسها ممطولة. وأمّا ما حدث في الأسماء الستة في لغة من لغاتها فهو أن الحركة مطلت، بعد الإضافة، على هذا النحو: أبٌ+كَ > أبُكَ [وهي لغة من لغات العرب]> أبوك. ويمكن كتبها صوتيًّا هكذا:

ءَ ب ُ ك َ > ءَ ب ُ ُ ك َ

وعلى هذا فليس من نيابة حرف عن حركة بل هو تحول حركة من قصر إلى طول، فعلامة الرفع ضمة طويلة وعلامة النصب فتحة طويلة وعلامة الجر كسرة طويلة.

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٣: ١٣٥.

وقال "والتثنية نحو الزيدان والرجلَين، والجمع نحو الزيدون والمسلمين"(١). ويمكن القول هنا إنّ علامات الإعراب في المثنى والجمع هي علامات المفرد ممطولة، ولَمّا كانت علامات المفرد عند مطلها غير كافية لكل حالات الإعراب جعلت الضمة الممطولة (واو المد) علامة رفع جمع المذكر (زيدون)، وجعلت الكسرة الممطولة (ياء المد) علامة للجر والنصب (مسلمين)، وبقيت الفتحة الممطولة (الألف) لتكون علامة رفع المثنى (رجلان)، ومُيزت حالة الجر والنصب فيه بإقحام الياء بعد الألف وتقصيرها تخلصًا من المقطع المديد: (رجلا[ي]نِ = رجلاين>رجلَين)، وكتبها صوتيًا: ر ـَ ج ـُ ل ـَ ـَ ي ن ـِ > ر ـَ ج ـُ ل ـَ ي ن ـِ.

وقال ابن جني "وأعربوا بالنون أيضًا، فرفعوا بها الفعل: يقومان ويقومون وتقومين فالنون في هذه نائبة عن الضمة في يفعل. وكما أن ألف التثنية وواو الجمع نائبتان عن الضمة والياء، فهما نائبتان عن الكسرة والفتحة، وإنما الموضع في الإعراب للحركات، فأما الحروف فدواخل عليها"(٢).

وهنا يمكن الاستفادة من قول السهيلي "فالنون في تثنية الأسماء وجمعها أصل للنون في تثنية الأفعال وجمعها"(٣).

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٣: ١٣٥.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣: ١٣٥.

(٣) السهيلي، نتائج الفكَر، ص ٨٤.

وكما تذهب نون المثنى والجمع للتركب الإضافي فإنها في الفعل تذهب للتركب الإعمالي بدخول الناصب أو الجازم على الفعل؛ وكما كان ذهاب النون دليلا على عدم الإفراد كان ذهابها من الفعل دليلًا على عدم التجرد، ومن هنا يمكن القول إنها علامة مناظرة للحركة لا نائبة عنها.

تأصيل الرفع

مسألتان من أغرب مسائل النحو العربي هما تعليل رفع المبتدأ وخبره، ورفع الفعل المضارع. أما في الأمر الأول فقد ذهب النحويون مذاهب مختلفة يلخصها لنا ابن عقيل في قوله: "مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ. فالعامل في المبتدأ معنوي –وهو كون الاسم مجردًا عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها– ... والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله. وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنويّ. وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ. وقيل ترافعا، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر. وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه"[١]، وكل هذه الأقوال تظهر الحيرة في التفسير، وواضح أن ابن عقيل لم يصف مذهبًا منها بالصحة أو الخطأ ولكنه اكتفى بوصفها بالاعتدال وأن قول سيبويه أعدلها؛ لأنه قول سيبويه ليس إلا، ولأمر ما عقب بقوله: "وهذا الخلاف مما لا طائل فيه". وأما الاحتجاج لكل مذهب فقد بسطه من قبل أبوالبركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)[٢]. وأما رفع الفعل المضارع فقد أشغل المتقدمين والمتأخرين إذ وجدنا غير واحد من اللغويين المحدثين يكتب بحثًا

---

(١) ابن عقيل، شرح الألفية، ١ : ٢٠٠-٢٠١.

(٢) الأنباري، الإنصاف، ١: ٤٤.

مطولًا يحاول فيه تفسير رفع الفعل المضارع. أما القدماء فلخص لنا مذاهبهم ابن عقيل في قوله: "إذا تجرد [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رفع، واختلف في رافعه؛ فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، فـ(يَضربُ) في قولك: (زيد يضرب) واقع موقع (ضارب) فارتفع لذلك، وقيل: ارتفع لتجرُّده من الناصب والجازم"[1].

وكان بالإمكان الخروج من الإشكال كله في المسألتين بتأصيل الرفع والتأصيل من طرائق تقعيدهم، ولست أدري لم فات عليهم أن يقولوا الأصل في المعرب من الأسماء والأفعال الرفع، وأما النصب والجر والجزم ففروع. والقول بأصالة الرفع تغنينا عن تفسير علة رفع المبتدأ والخبر وعلة رفع المضارع؛ لأن من قواعدهم الأصولية (من جاء بالأصل لم يطالب بالدليل). ولذلك لسنا بحاجة إلى تعليل بناء الحرف لأن الأصل فيه البناء.

وبناء على ما اقترح من مسألة تأصيل حالة الرفع نخلص إلى أن المبتدأ والخبر مرفوعان حسب الأصل، والفعل المضارع مرفوع حسب الأصل، ويضم إليهما الفاعل فهو مرفوع أيضًا حسب الأصل، ومثله نائبه حين يبنى الفعل للمجهول.أما المنصوبات فمنها ما يكون نصبه لفرعيته كالمفعولات، ومنها ما يكون نصبه لفظيًا بدخول حرف عليه، وأما المجرورات فلدخول حرف الجر عليها أو ما الحرف مقدر معه وهو المضاف، ومن الحروف ما يكون عمله لفظي وهي الأحرف الزائدة.

---

(١) ابن عقيل، شرح الألفية، ٤: ٣.

ينصب الفاعل كما يجرّ

اختلف النحويون في إعراب (أحد) في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [٦-التوبة]، فأما البصريون فزعموا أنه فاعل لفعل مقدر يفسره المذكور بعده، والتقدير (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره)، والذي أجاءهم إلى هذا التكلف غير المقبول أنهم ألزموا أنفسهم بما لا يلزم، إذ ألزموا أنفسهم بوجوب تأخر الفاعل عن فعله، وبأن (إن) الشرطية لا تدخل إلا على الفعل. وأما الكوفيون فلم يجدوا حرجًا من القول بأن (أحد) فاعل لأنهم لا يرون بأسًا في تقدم الفاعل على فعله[١]. ومن المذاهب القول بأن (أحد) مبتدأ.

وقول الكوفيين بجواز تقديم الفاعل في مثل (عبدالله قام) وصفه المبرد بالإحالة، لأن الفعل لا يرفع فاعلين، وأنك تنصب المقدم في قولك: (رأيت عبدَالله قام)، وتقول (عبدالله هل قام) ولا يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، وتقول (ذهب أخواك) و(أخواك ذهبا) ولو كان الفعل عاملا فيه مؤخرًا ومقدمًا لوجب التجرد(أخواك ذهب)[٢]، واحتج ابن مالك بكونه معرضًا لنصب أحرف النسخ[٣]. وكلها حجج يسهل ردها.

---

(١) انظر: الأنباري، الإنصاف،٢: ٦١٥.

(٢) المبرد، المقتضب،٤: ١٢٨.

(٣) ابن مالك، شرح الشافية الكافية، ٢: ٥٨٠.

ثم وجدنا ابن مضاء يرد قول البصريين مجيزًا تقديم الفاعل[١]، ثم جاء الدكتور مهدي المخزومي ودرس المدرسة الكوفية وكتب عنها وتأثر بأفكارها، فخرج في كتابه (في النحو العربي:نقد وتوجيه) بمفهوم جديد للجملة الفعلية مفاده أنها التي تشتمل على فعل مسند، فجملة (البدر طلع) هي الجملة الفعلية (طلع البدر) نفسها، ولم يطرأ عليها تغيير سوى تقديم المسند إليه الذي نسميه في الجملة الفعلية فاعلًا، ولكنهم منعوا تقديم الفاعل، وأنكروا على من يرى جواز تقديمه[٢].

ولم يلتفت الدكتور إلى اعتراض المبرد الذي سبق ذكره، ولذلك جاء من يعقب عليه بلطف وبشيء من المواربة فلا هو الرافض لقوله ولا هو المؤيد كل التأييد، وكأنما يصف ما يحدثه قول المخزومي من إشكال، كان ذلكم عبدالقادر المهيري الذي كتب في الحولية التونسية الخامسة بحثًا بعنوان مساهمة في تحديد الجملة الفعلية، وتعرض لقول المخزومي وانتهى إلى أن قبول قول المخزومي يقتضي التخلي عن حكمين من أحكام الفاعل وهما وجوب تأخره عن فعله ووجوب رفعه.

والمعروف أن النحويين يدركون أن الفاعل يتقدم، ولكنهم يسمونه مبتدأ لما ألزموا أنفسهم من أحكام[٣]، وهم أيضًا يجدونه يجر بحرف الجر

---

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة ص١٠٣.

(٢) مهدي المخزومي، النحو العربي: نقد وتوجيه، ص٤٣.

(٣) الشاطبي، المقاصد الشافية،٢: ٥٣٤.

الزائد كما في (ما جاء من أحدٍ) فأحد، على الرغم من جره، فاعل. فإذا كان الأمر كذلك فأي بأس في القول إن الفاعل يتقدم على فعله ويُنصب كما يُجر، وعلى هذا يكون (زيد) في (إنّ زيدًا انطلق) فاعلًا للفعل انطلق وإن كان منصوبًا مقدمًا، فالنصب بإنّ هو عمل شكلي لفظي لا يغير المبتدأ عن ابتدائه ولن يغير الفاعل عن فاعليته، لقد آن للنحويين أن يعيدوا النظر في الأحكام الصارمة التي بنيت على نظر جزئي إلى الظاهرة اللغوية قد يغفل الاحتكام إلى المعنى على الرغم من ترديدهم الإعراب فرع على المعنى.

الجر والرفع بعد منذ ومذ

ليس (مُنذ ومُذ) حرفين بل حرف واحد، أصابت لفظه مراحل البلى لكثرة الاستعمال (مِن ذو - مُنذ - مُذ)، قال المرادي: "الذي يظهر أن مرادهم أن (مذ) كان أصلها (منذ) كأختها، فحذفت نونها، وتركت أختها على أصلها"[١] وهو مركب خلافًا لقول البصريين ببساطته. ذكر المرادي أصله عند الفراء: مِن ذو (الطائية)[٢] التي هي اسم إشارة في الأصل حسب بروكلمان[٣]، وهذا موافق لتأصيل الغزني[٤] أنه: من ذا[٥]، ويؤيد قول الفراء أنه ينطقه بكسر الميم بعض العرب[٦].

ولما كان الاسم بعده يجيء مجرورًا أو مرفوعًا عدوه حرف جر، إنْ جُرّ الاسم، وظرفًا إن رُفع. وكما اختلفوا في بساطة (منذ/ مذ) وتركيبها (من ذو/ من إذ، من ذا) اختلفوا في تفسير رفع الاسم بعده، فقيل إنه رفع بفعل محذوف، أو مبتدأ محذوف، أو خبر لمنذ/ مذ[٧].

---

(١) المرادي، الجنى الداني، ٥٠٠.

(٢) المرادي، الجنى الداني، ٥٠١.

(٣) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص٩١.

(٤) انظر لمعرفة جهوده، "محمد بن مسعود الغَزْني وجهوده في النحو" لمحمد حسن عواد، مجمع اللغة العربية الأردني:

http://www.majma.org.jo/majma/index.php/2009-02-10-09-36-00/213-m604.html

(٥) المرادي، الجنى الداني، ص٥٠١.

(٦) الأنباري، الإنصاف، ١: ٣٨٢.

(٧) الأنباري، الإنصاف، ١: ٣٨٢.

ودلالته ابتداء الغاية، قال ابن خروف: "وهي أبدًا غاية في الزمان، وأهل الكوفة والفراء يجيزون إدخال (مِن) في موضع (منذ) فيقولون: ما رأيته من يومين"[١].

والذي أراه أنه باق على دلالته على ابتداء الغاية جُر الاسم أو رُفع، وهذا يدعوني إلى النظر في التغير الإعرابي الذي اقتضاه استعمال الحرف، فحالة الجر هي الأولى حسب الأصل (ما جاء زيد مِن ذو الصباحِ)، وذو إشارة لا محل له من الإعراب والصباح مجرور بمن وهو ابتداء غاية المجيء، واستصحبت حالة الجر بعد تركب حرف الجر وعنصر الإشارة (من ذو – منذ)، فقال بعض العرب (ما جاء زيد مِنذُ الصباح) وضمت الميم مماثلة لضمة الذال بعد التركيب فقال أكثرهم (ما جاء زيد مُنْذُ الصباحِ)، ولكنهم أيضًا رأوا ما ركّب مع (مِنْ) كافًّا لها عن العمل فعاد إلى حالة الرفع التي هي أصل المعربات، والكف إنما هو كفّ لفظي كالتعليق لا يؤثر في كون (من) والصباح قيدًا زمنيًّا للمجيء. وترشح هذا الحرف بسبب كفّه للدخول على الجملة الفعلية كما ترشحت (إنَّ) بعد كفها بما للدخول على الجملة الفعلية ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر:٢٨]، والجملة الاسمية ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات:١٠]. ومن شواهد دخوله على الجملة الفعلية، قول بشامة بن الغدير المري:

(١) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي،٢: ٦٦٢.

وَقُلتُ لَها كُنتِ قَد تَعلَمينَ مُنذُ ثَوى الرَكبُ عَنّا غَفولا[1]

وقول بشر بن أبي خازم:

تَعَنّى القَلبَ مِن سَلمى عَناءُ فَمـا لِلقَلبِ مُذ بانوا شِفـاءُ[2]

وليست الجملة في محل جرّ لفظي خلافًا لابن خروف الذي يقول: "فيحتمل الفعل في موضع جرّ ورفع، فإن عطفت عليه اسمًا قلت ويومُِ الخميس بالخفض والرفع على حسب ما تعتقد فيها"[3]،بل لا تعطف بالجر.

والذي ننتهي إليه أنّ (منذ/ مذ) حرف جرّ؛ لأن (مِن) يجر الأسماء بعده وقد يكف بالتركب فلا يجر الاسم جرّا لفظيًّا بل معنويًّا بمعنى أنه يجعله معمولا للفعل قبله. ويمكن في النحو التعليمي الاقتصار بالوصف فيقال إنّ (منذ/ مذ) حرف يدل على ابتداء الغاية ويجر الاسم بعده أو يرفع.

---

(١) المفضل الضبي، المفضليات، ص ٥٦.

(٢) بشر بن أبي خازم، ديوانه، ص ١٩.

(٣) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ٢: ٦٦٦.

رفع (سلام) في: قالوا سلامًا قال سلام

قد نجد في تراثنا مبالغة في إضفاء صفة الحكمة أو البلاغة على استعمال لغوي دون غيره، ولعل من أوضح أمثلة ذلك توقف بعضهم عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُواْ سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَاء بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾[٦٩-هود]، قال الزمخشري في معرض تفسير رفع (الحمد) "والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره. ومنه قوله تعالى: ﴿قالُوا سَلامًا قالَ سَلامٌ﴾، رفع السلام الثاني للدلالة على أنّ إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدّده وحدوثه"[١]. وبالرفع تكون الجملة اسمية وبالنصب فعلية، ومسألة دعوى الثبات والتجدد لا تسلم للنحويين انطلاقًا من مفهوم الاسمية والفعلية عندهم. أيمكن زعم التجدد في (انطلق زيد) والثبات في (زيد انطلق)؟ كلا؛ فالتجدد فيهما معًا، بل أين التجدد، أفي حدث منقطع في (انطلق زيد أمس) أم في حدث مستمر في (زيد منطلق اليوم)؟ وهذا الشعراوي يبعد النجعة بتحويل الأمر إلى قضية إيمانية غافلًا عن مناقضته للسياق القولي والحالي، قال: "وسبحانه حين يُورِد كلمة في القرآن بموقعها البياني الإعرابي؛ فهي تُؤدِّي المعنى الذي أراده سبحانه. والْمَثَل هو كلمة «سلام»؛ فضيف إبراهيم من الملائكة: ﴿قَالُواْ سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ . . .﴾

---

(١) الزمخشري، تفسير الكشاف، ١: ٩.

[هود : ٦٩] وكان القياس يقتضي أن يقول هو «سلامًا»، ولكنها قضية إيمانية، لذلك قال: ﴿سَلَامٌ . . . ﴾[هود : ٦٩]، فالسلام هنا لم يَأْتِ منصوبًا؛ بل جاء مرفوعًا؛ لأن السلام للملائكة أمرٌ ثابت لهم؛ وبذلك حَيَّاهم إبراهيم بتحية هي أحسن من التحية التي حَيَّوه بها. فنحن نُسلِّم سلامًا؛ وهو يعني أن نتمنى حدوث الفعل، ولكن إبراهيم عليه السلام فَطِنَ إلى أن السلام أمرٌ ثابت لهم"[١]. وغاب عن الشعراوي أنّ إبراهيم عليه السلام لم يعرف أنهم ملائكة؛ إذ سارع إلى تقديم الطعام إليهم وخاف منهم لامتناعهم عن الأكل، بل صارحهم بذلك ﴿قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾[٥٢-الحجر]، غير أنهم طمأنوه بقولهم ﴿لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ﴾[هود : ٦٩]. وفي مقابل هذه المبالغات نجد المعالجة الموضوعية للغة وإمكاناتها التعبيرية المختلفة، ونمثل لهذا بما ورد عند الفراء "وقوله: ﴿قالُوا سَلامًا قالَ سَلامٌ﴾، فأما السلام فقول يقال، فنُصب لوقوع الفعل عليه، كأنّك قلت: قلت كلامًا. وأما قوله: ﴿قالَ سَلامٌ﴾ فإنه جاء فيه نحن سَلامٌ، وأنتم قَوْمٌ مُنْكَرُونَ. وبعض المفسرين يقول: ﴿قالُوا سَلامًا قالَ سَلامٌ﴾ يريد سلّموا عليه فردّ عليهم، فيقول القائل: ألا كان السّلام رفعا كلّه أو نصبا كلّه؟ قلت: السّلام على معنيين: إذا أردت به الكلام نصبته، وإذا أضمرت معه (عليكم) رفعته... وإن شئت رفعتهما معًا، وإن شئت نصبتهما جميعًا. والعرب تقول إذا

---

(١) الشعراوي، تفسير الشعراوي، ١: ٤٥٧٨.

التقوا فقالوا سلام: سلام، على معنى قالوا السلام عليكم، فردّ عليهم الآخرون. والنصب يجوز في إحدى القراءتين ﴿قالوا سلامًا قال سلامًا﴾"[1]. فالقضية إذن إمكانات لغوية وليس من تفاضل ظاهر بينهما، ودليل ذلك أن قراءة ابن أبي عبلة جاءت بالنصب[2]، ولو كان للرفع أفضلية لما جاء النصب أيضًا في قوله تعالى ﴿إلّا قِيلًا سَلامًا سَلامًا﴾[٢٦-الواقعة].

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ٤٠.

(٢) الخطيب، معجم القراءات، ٤: ٩٦.

إعراب الأسماء الخمسة

اختلف النحويون في إعراب الأسماء الخمسة اختلافًا كثيرًا، فأما سيبويه فلم يلتفت إلى ما يتغير في لفظها مضافة، بل ذهب إلى تقدير الحركات على الحروف كما تظهر على حرف الإعراب وهو الدال من (زيد)، فقدر الضمة علامة للرفع على الواو في مثل: جاء أبوك، وقدر علامة النصب فتحة على الألف في مثل: رأيت أباك، وقدر علامة الجر كسرة على الياء في مثل: مررت بأبيك. وسيبويه يقدر الحركات على الألف من المثنى والواو من جمع السلامة ويقدر الفتحة أو الكسرة على الياء منهما، قال الشنتمري: "فإن قال قائل: هل في هذه الحروف حركة في النيّة، فالجواب أنّ فيها حركةً مقدرةً وإنْ لم ينطق بها استثقالًا لها كما تكون في عصا وقفا حركة منوية، من قبل أن هذه الحروف لَمّا دلت على تمام معنى الكلمة في ذاتها وأشبهن ألف حبلى وقفا جرين مجراها في نيّة الحركة إذْ لا موجب للبناء"[1]. والذي دعا سيبويه إلى ذلك أنه أراد جعل علامات الإعراب مطردة وهي الحركات القصيرة. وأما غيره فتعددت طرائق إعرابهم على أن أشيعها جعل الحروف نائبة عن الحركات.

ويشكل على بعض طلابنا إعراب الأسماء الخمسة هذا؛ لأنهم علّموا ذلك الإعراب بطريقة صعبت الأمر عليهم؛ إذ القول بنيابة الحروف عن الحركات ربما جعل الأمر مختلفًا بعض الاختلاف عن المألوف من أمر

---

(١) الشنتمري، النكت شرح كتاب سيبويه، ١: ١٢١.

العلامات الإعرابية. وأحسب أنَّ أمر التيسير يقتضي أن يُعلّموا منذ البداية أن اللغة العربية لها ستّ حركات: ثلاث منها قصيرة، هي الضمة والفتحة والكسرة، وثلاث طويلة؛ أي لا تختلف عن القصيرة إلا في الطول، وهي ما يسمى بالمدود، فإذا مدت الضمة نشأت واو المد، وإذا مدت الفتحة نشأت ألف المد، وإذا مدت الكسرة نشأت ياء المد. فإذا جئنا إلى إعراب هذه الأسماء الخمسة قلنا إنها إن كانت مفردة أعربت كأي اسم معرب بحركات قصيرة كما في قولنا: جاء أبٌ، ورأيت أبًا، ومررت بأبٍ، وإن أضيفت إلى غير ياء المتكلم أعربت بحركات طويلة، فنقول: جاء أبوك، رفع بضمة طويلة، ورأيت أباك، نصب بفتحة طويلة، ومررت بأبيك. جرّ بكسرة طويلة.

وهذا أسهل من القول: رفع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة. ولعل من المفيد أن نبين لهم أن من العرب من نطق بهذه الأسماء بالحركات القصيرة فقال: جاء أبُك، ورأيت أبَك، ومررت بأبِك.

وهذا المطل الذي نال حركات الإعراب هو تعويض لبنية هذه الأسماء، فهي أسماء ثنائية الجذور ولكن العربية صيرتها ثلاثية فجرى التعويض بطرائق مختلفة كمضاعفة جذر أو إضافة علة أو تاء أو مطل حركة. ويلاحظ التعويض في الاسم (فم) فحين تحذف ميمه تلزمه المدود مضافًا (فوك/فاك/فيك).

ومن الأسماء ما اقتضت بنيته ملازمة المدود لأنه من جذر واحد وهو

(ذو/ذا/ ذي) وقد لازمته المدود لأنه ملازم للإضافة فلا يفرد. ومن أجل ذلك إذا عدّ في جملة الأسماء الستة عدّ مضافًا، فيقال: (أب وأخ وحم وفم وذو مالٍ).

إعراب الجملة الاستفهامية

كيف نحلل الجملة الاستفهامية تحليلًا إعرابيًّا؟ ونحن نعلم أن أدوات الاستفهام حرفان، وجملة من الأسماء حسب تصنيف النحويين لها. وليس في إعراب ما دخلت عليه أحرف الاستفهام عندي إشكال؛ لأنها لا تغير التكوين الداخلي للجملة الداخلة عليها، فأنت تقول: أزيدٌ قادمٌ، فحرف الاستفهام لا محل له من الإعراب، وأما زيدٌ فمبتدأٌ، وقادمٌ خبر. وتقول: أقدم زيدٌ، أو هل قدم زيدٌ، فحرف الاستفهام لا محل له من الإعراب، وقدم فعل ماض مبني على الفتح وزيد فاعل مرفوع.

ويظهر الإشكال عندي في إعراب الجمل الاستفهامية ذات أسماء الاستفهام، إذ يجعل النحويون لهذه الأسماء محلًا من الإعراب؛ لأنها صنفت في دائرة الأسماء، ولم ينظروا للناحية الوظيفية التي تؤديها في الجملة تأدية الحروف لها، فعلى الرغم من بنائها بناء الحروف لم تصنف تصنيفه من حيث الإعراب. يعرب النحويون الجملة: ما عندك؟ فيعدون (ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، و(عندك) متعلق بالخبر أو في محل رفع خبر. وهذا التحليل الإعرابي شكلي بحت لا ينظر إلى المعنى الذي تؤديه الجملة، بل كأنه يحول الجملة الاستفهامية إلى جملة خبرية، وهم في حقيقة الأمر يعممون نمط الجملة الخبرية البسيطة على سائر أنماط الجمل. وحجتهم أن ما يكون اسم الاستفهام سؤالًا عنه يعرب بإعرابه، فإن يكن سؤالًا عن المبتدأ فهو مبتدأ، وإن يكن سؤالًا عن الخبر فهو خبر. والذي أراه خروجًا

من هذا الإشكال أن نحلل الجملة الاستفهامية تحليلًا مختلفًا يناسب مكوناتها، ففي الجملة السابقة نقول: (ما) اسم استفهام عن المبتدأ لا محل له من الإعراب، و(عندك) متعلق بخبر المبتدأ المجهول. ويعرب النحويون الجملة: من صديقك؟ على أن (من) في محل رفع خبر و(صديقك) مبتدأ. والذي أراه أن يعرب (من) اسم استفهام عن الخبر لا محل له من الإعراب، و(صديقك) خبر المبتدأ المجهول. ويتجلى الإشكال في إعراب هذه الجملة: من جاء؟ فعلى الرغم من أنّ (من) هو في حقيقة أمره سؤال عن فاعل الفعل بعده نجدهم يعربونه مبتدأً؛ لا لشيء سوى وجوب تصدره وتقدمه على الفعل، فلا يصلح أن يكون فاعلًا لما قرروا من أحكام الفاعل التي منها وجوب تأخر الفاعل عن فعله. ومعنى ذلك أنك إذا أردت تحويل الجملة الخبرية الفعلية (جاء زيد) إلى جملة استفهامية بالسؤال عن الفاعل حولتها إلى جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ هو اسم الاستفهام وخبره الجملة الفعلية بعده، وهذا أمر غريب كما ترى. وللخروج من هذا الإشكال أرى أن نعرب (من جاء) كالآتي: (من) اسم استفهام عن الفاعل لا محل له من الإعراب، و(جاء) فعل ماض مبني وفاعله مجهول. ولكن بعض جمل الاستفهام تتصدرها معربات مثل: أيُّ رجلٍ أكرمَ زيدًا؟ أيَّ رجلٍ أكرمَ زيدٌ؟ فالجملة الأولى سؤال عن فاعل الفعل أكرم، ورفع لأنه سؤال عن الفاعل، وأما فاعل الفعل أكرمَ فهو مجهول. وفي الجملة الثانية نجد (أيَّ) نصبت لأنها سؤال عن المفعول ومفعول الفعل

أكرمَ مجهول. ونحو هذا الإعراب يقال عن الجمل: صديقُ من أكرمَ زيدًا؟ وصديقَ من أكرمَ زيدٌ. والجملة الأولى سؤال عن المضاف إليه الفاعل ولذلك رفع المضاف، والجملة الثانية سؤال عن المضاف إليه المفعول به، والفاعل والمفعول في الجملتين مجهولان.

إعراب ما انتهى بألف

الاسم المقصور ما انتهى بألف تلازمه في كل مواقعه الإعرابية، ومن الأفعال الناقصة ما ينتهي بألف أيضًا، وبسبب هذه الألف ذهب النحويون إلى تقدير العلامة الإعرابية على هذه الألف التي هي عندهم حرف إعراب كالدال من (يزيد)، والنحويون حين يعمدون إلى ذلك إنما يعممون ظاهر العلامة الإعرابية؛ فهي إن تظهر مع حرف الإعراب الصحيح فإن الضمة أو الكسرة تقدر فوق الياء من مثل (الجاري)، وتقدر كل الحركات إن كان حرف الإعراب ألفًا كما في (يَلقى الفتى الأفعى بالعصا)، وبهذا عممت القاعدة وهي ارتباط الوظيفة الإعرابية بالعلامة ظاهرة أو مقدرة. وأما المحدثون فمنهم الوصفيون الذين دعوا إلى إهمال الإعراب التقديري كما فعل تمام حسان وتلامذته، لأن العلامة عنده قرينة لفظية[١]. ويلخص محمد حماسة عبداللطيف هذا في قوله: "وعلى ذلك، لا حاجة إلى تقدير العلامة الإعرابية في الأسماء المقصورة والمضافة إلى ياء المتكلم، وكذلك الإعراب المحلي في المبنيات والجمل التي تنقل للقيام بوظيفة اسم مفرد، لأن المعنى النحوي قد حدد بوساطة القرائن الأخرى"[٢]. والحق أنّ إهمال أمر العلامة فيه تيسير يناسب النحو

---

(١) حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص١٨٥، وانظر كتابه: البيان في روائع القرآن، ص٢٠٠.

(٢) عبداللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة، ص٢٩٠.

التعليمي لا النحو العلمي، ومن أجل ذلك أرى القدماء محقين في افتراضهم تعميم نمط العلامة الإعرابية؛ غير أني أخالفهم في تخيلها على الألف أو تقديرها عليه؛ وأرى العلامة قد حذفت مع حرف الإعراب، وذلك أن هذا الألف الذي ينتهي به اللفظ ليس حرف الإعراب بل خلف منه، وأما حرف الإعراب فقد حذف ونتج عن حذفه مطل للفتحة كان من نتيجتها هذا الألف، ولعل الكتابة الصوتية الآتية توضح المراد:

عصوٌ> عصًا

ع َ ص َ و ُ ن > ع َ ص َ ØØ ن> ع َ ص َ َ ن> ع َ ص َ ن

ومثله ما انتهى بألف زائدة فهذا الألف في أصله حسب داود عبده همزة[1]. ومثال ذلك (حبلى) فأصله (حبلأ). ولكن الهمزة تحذف ويعوض عنها بالفتحة السابقة عليها:

ح ُ ب ل َ ء ُ > ح ُ ب ل َ ØØ > ح ُ ب ل َ َ = حُبْلَى.

والخلاصة تظهر العلامة الإعرابية في ما انتهى بحرف صحيح كما في (يكرمُ محمدٌ والدَ زيدٍ) وتحذف في ما انتهى بألف مع حرف الإعراب فلا هي مقدرة، ولا الألف حرف إعراب كالدال من (يزيد) بل حركة طويلة هي عوض عن حرف الإعراب.

---

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية (دار جرير/ عمان،٢٠١٠م، ١: ١١٥.

إعراب المضاف إلى ياء المتكلم

تضيف الاسم إلى ياء المتكلم فلا تراه منتهيًا بعلامة إعراب، نحو: جاء قومي، ورأيت قومي، ومررت بقومي؛ "لأن الياء تذهب بالعلامة"[١]، وهذا مخالف لنمط الاسم المعرب، فكان من تفسير النحويين ما يرده إلى نمطيته الأساسية بتقدير الضمة أو الفتحة أو الكسرة[٢]زاعمين أن ياء المتكلم تقتضي كسرة مناسبة قبلها وسميت حركة المناسبة أو كسرة المناسبة[٣].

غير أن لنحوي ألمعي هو السهيلي قولا آخر لا يخرج اللفظ إلى ما يحوج إلى التقدير، وهو قول يعتمد على التغير الصوتي، قال: "والجواب أن الضمة التي هي علامة الرفع في الفاعل هي واو قصيرة الصوت كما تقدم، والواو تنقلب ياء عند مجاورة الياء، فتقول: هؤلاء مسلميّ. فالواو – وهي علامة الرفع – قد انقلبت بالمجاورة ياء، فكذلك الضمة إذا قلت: مسلم تنقلب كسرة إذا أضفته إلى نفسك... فالكسرة الموجودة في اللفظ إذا قلت: قومي عين الضمة التي قبل الإضافة... وأما في حال الخفض، فالكسرة التي هي علامة الخفض ممتزجة بصوت الياء إذا كانت الياء ساكنة، وباقية على حالها إذا كانت متحركة... وأما الفتحة فقد غلب

---

(١) ابن خالويه، اعراب ثلاثين سورة، ص٥٤.

(٢) يعد ابن مالك الكسرة على بابها غير مقدرة بل علامة ظاهرة.

(٣) الصبان، حاشيته على شرح الأشموني، ١: ١٣٥.

عليها صوت الياء، فاستوت مع الكسرة...ولا سيما والفتحة أضعف الحركات فاستوى لفظ علامات الإعراب في هذا الباب لما ذكرناه من العلل والأسباب"(١). وأشار السهيلي في قوله إلى حالين لياء المتكلم مشهورتين عند النحويين وهي تسكين الياء وتحريكها، والقول عندي أن الياء لا تكون إلا متحركة، ثم إن هذه الياء المتحركة تحذف بحركتها فيعوض عنها بمطل الكسرة السابقة عليها، ولعل الكتابة الصوتية توضح هذا:

ق ـَ و م ـِ ي ـَ > ق ـَ و م ـِ Ø > ق ـَو م ـِ ـِ = قَومي

والخلاصة أن العلامات الإعرابية نهاية الاسم المضاف إلى ياء المتكلم تماثل الياء فتصير كسرة، وتحذف ياء المتكلم بفتحتها فيعوض عنهما بمطل الكسرة، فما يسمع ياءًا في (قوميْ) ليس سوى الكسرة في (قومِيَ) بعد الحذف ومطل الكسرة.

بقي أن نقول إننا في تعليم النحو للصغار وغير المتخصصين لا نحتاج إلى هذا البيان من تقدير أو تفسير، بل يكفي أن نبين أن المضاف إلى ياء المتكلم فاعل أو مفعول أو مجرور دون أن نعنّي أنفسنا بتكلف بيان حال الحركات.

---

(١) السهيلي، نتائج الفكر، ص ٢٤٣ – ٢٤٤.

إعراب (التربة) في خلق الله التربة يوم السبت

حين تقول (أكرمت زيدًا إكرامًا) فالمفعول حقيقة هو الإكرام (مفعول مطلق)، أما زيدٌ فهو من فُعل به الإكرام (مفعول به)، ويفهم من هذا المثال أن زيدًا موجود قبل حدوث فعل الإكرام الذي وقع به فصار مفعولًا به الإكرام، وهذا الفهم لتراتبية المفعول والمفعول به في الوجود أشكلت عند فهم بعض النصوص فصار الخلط بين المفعول المطلق والمفعول به، نجد هذا جليًّا في قول عبد القاهر"خلق الله الأناسي، وأنشأ العالم، وخلق الموت والحياة، المنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه؛ إذ من المحال أن يكون معنى خلق العالم: فعل الخلق به، كما تقول في (ضربت زيدًا) فعلت الضرب بزيد، لأن الخلق من خلق كالفعل من فعل، فلو جاز أن يكون المخلوق كالمضروب، لجاز أن يكون المفعول نفسه كذلك، حتى يكون معنى فعل القيام فعل شيئًا بالقيام، وذلك من شنيع المحال"[١]. وقول عبدالقاهر هذا متوقف فيه؛ إذ المشكل بهذا التصور يقع في الأفعال المستقبلة أيضًا، كقولنا: سيبني زيدٌ منزلًا، وسيخترع العالم آلة، فهل نعد منزلًا وآلةً مفعولين مطلقين بحجة أنهما غير موجودين ليقع بهما الفعل، هذه مسألة ناقشها زميلنا أ.د. سلمان القضاة عند حديث (خلق الله التربة يوم السبت وخلق الجبال يوم الأحد) وذكر خلاف النحويين وذهاب بعضهم إلى عد التربة والجبال مفعولين مطلقين، وانتهى إلى اقتراح

---

(١) عبد القاهر، أسرار البلاغة، ٢: ٢٤٢.

أن يكون المنصوب بالفعل خلق مفعولًا مطلقًا دائمًا، مصدرًا كان أم جسمًا؛ لأن فعل الخلق لله وحده، وأما استعماله لغير الله فمجاز مثل: (تخلق الجامعة جيلا) فهي لا توجده من العدم بل تعمد إلى الجيل الموجود فتربيه ليكون جيلا جديدًا فهي تفعل به الخلق المجازي فهو مفعول به لا مفعول مطلق[١].

والحق أن اختزال المسألة في فعل واحد وحلها بهذه السذاجة ليس بحلّ، والصواب هو أن ننظر إلى اللغة على أنها تعبير عن المفاهيم والأفكار وليست نسخة مطابقة للأحداث الكونية، فقوله (خلق الله التربة) بمعنى أنه أوجدها من العدم إخبار عن حدث كان، وهو خلق التربة، ولا معنى للظن أن التربة موجودة والخلق أُوقِع بعد ذلك بها على نحو إيقاع الإكرام بزيد الحاضر، فالإخبار عن الماضي باعتبار ما كان، كما أن الإخبار بالمستقبل باعتبار ما سيكون، إذن المفعول المطلق هو الحدث نفسه، أما المفعول به فهو متعلق بالحدث نتيجة له في الإيجاب والسلب، ففي (خلق الله التربة) الخلق هو المفعول المطلق لأنه الحدث، وأما التربة فهي المخلوقة التي فعل بها الخلق لتكون من العدم إلى الوجود.

وخلاصة الأمر أن قولهم مفعول مطلق أو مفعول به أو مفعول فيه كل ذلك مصطلحات تبيّن علاقة الألفاظ بعضها ببعض، فقولنا: بنى زيدٌ بيتًا، حديث عن فعل منجز هو البناء وعن شيء نتج عن الإنجاز وهو

---

(١) سلمان القضاة، القضايا النحوية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث النبوي، ص ١٧٨.

البيت، وقولنا: سيبني زيدٌ بيتًا حديث عن فعل سوف ينجز وهو البناء وشيء سيكون نتيجة الإنجاز وهو البيت، ونقول (لم يبن زيدٌ بيتًا) فيكون البيت من حيث الإعراب مفعولا به وإن لم يكن إنجازا ولا نتيجة إنجاز، فالأفعال في اللغة غير الأفعال في الواقع، والمفعول به الفعل هو ما يقع به الفعل موجودًا كان في الخارج أم ليس موجودًا، وإنما تقرب اللغة الأفكار فيكون منها الحقيقي والمجازي ولولا ذلك لتعذر التعبير ولتعسر الفهم.

اسم الإشارة لا محل له من الإعراب

يدل مصطلح (الإعراب) في استعمال النحويين على معان مختلفة منها قابلية آخر اللفظ للتغير لدخول العوامل عليه، ويقابل (المعرب) في هذا المعنى (المبني) الذي لا يتغير آخره كأسماء الإشارة. ومن معاني الإعراب كون اللفظ يحتل موقعًا إعرابيًّا كالفاعلية والمفعولية ويقابل (المعرب) في هذا المعنى ما لا محل له من الإعراب كالحروف. ويدل الإعراب أيضًا على التحليل الإعرابي أي الكلام على اللفظ من حيث بناؤه أو إعرابه ومن حيث كونه ذا محل إعرابي أو بلا محل.

وأسماء الإشارة مبنية غير معربة. ولذلك لا يعد ما يظهر من تثنية أسماء الإشارة من قبيل التثنية، قال ابن جني: "ينبغي أن تعلم أن (هذان) و(هاتان) ... إنما هي أسماءٌ موضوعةٌ للتثنية مخترعةٌ لها، وليست بتثنية الواحد على حدِّ (زيد) و(زيدان)؛ إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة"[1]. وأما ما يظهر من رفعها بالألف وجرها ونصبها بالياء "فالظاهر بناؤهما على الألف والياء مراعاة لصورة التثنية كيا رجلان، ولا رجلين"[2].

وعلى الرغم من بناء هذه الألفاظ عندهم جعلوها أسماء ذات محل إعراب. وعدوها أسماء وإن كانت لا تدل معجميًّا على ذات كدلالة أسد

---

(١) ابن جني، علل التثنية، ص٩. وانظر الخصائص، ٢: ١٠٨.

(٢) الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل، ١: ٦٧.

على جنس من الحيوان ولا تدل على حدث كالقيام. ولعلهم فعلوا ذلك لأن اسم الإشارة قد يرد في الجملة من غير المشار إليه؛ ولكن ذلك عندي لا اعتبار له، لأنه لا يمكن تصور اسم إشارة بلا مشار إليه وهو وإن حذف لفظه فهو مراد بالمعنى. وقد أجاءهم عدّ الإشارة اسمًا له محل من الإعراب إلى إعراب المشار إليه إعرابًا غير مقنع، فيعربونه إما نعتًا أو بدلًا فإذا قلت: "هذا الرجل كريم" أعربوا (هذا) مبتدأ و(الرجل) نعت له أو بدل منه. وليس هذا عندي مقبولًا لأن التوابع فضلات في اللفظ والمعنى فيمكن الاستغناء عن النعت أو البدل، وليس كذلك المشار إليه لأنه مراد في المعنى تلفظ به أو ترك لفظه. ولذلك لا حاجة للاحتراز الذي ساقه الخضري عند الكلام على أنه يشار بـ(هذا) إلى مذكر، قال: "ولو تنزيلًا نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَال هذا رَبِّي ﴾[الأنعام:٧٨]"[(١)]، لأن المشار إليه المحذوف لفظًا مذكّر وهو (شيء) أي هذا الشيء ربي.

ومن أجل ما قدمته أرى أن اسم الإشارة ليس له محل من الإعراب، ففي قولنا: هذا الرجل كريم نعرب فنقول: هذا اسم إشارة لا محل له من الإعراب، والرجل مبتدأ مرفوع، وكريم خبره، وفي قولنا: جاء هذا الرجل نقول: جاء فعل ماض وهذا اسم إشارة لا محل له من الإعراب والرجل فاعل مرفوع.

---

(١) الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل، ١: ٦٧.

(أيّها) لا محل لها من الإعراب

من بين استعمالات (أيّ) أنها تستعمل لنداء الاسم المحلى بـ(أل) الدالة على الجنس كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّها النَّاسُ﴾[٢١-البقرة]، فلو ناديت علمًا كالحارث لحذفت (أل) ولم تتوصل لندائه بأيّها، تقول: يا حارثُ. وعلى الرغم من تقرير النحويين أن (أيّها) وصلة للنداء وأن ما بعدها هو المقصود بالنداء نجدهم يعربونها منادى. وهم حينئذ يعدونها نكرة مقصودة؛ ولذا بنيت على الضم كما تبنى النكرة المقصودة عند ندائها، مثل قولك لصديقك وأنت تحاوره: يا صديقُ ، فصارت النكرة لما قصد بها فرد محدد مثل العلم، كأنك تقول: يا زيدُ. فهي من حيث اللفظ نكرة (صديق) وهي من حيث القصد معرفة لأنه يُقصد بها (زيد) الذي تخاطبه. ولكن المتأمل يحس الفرق بين النكرة المقصودة التي كالعلم والنكرة المقصودة في زعم النحويين (أيّها). والفرق من حيث الإبهام، فـ(أيّها) مبهمة، هكذا وصفها سيبويه؛ ولذا قرر أنك لا تستطيع الاكتفاء بها عند النداء ولا الوقف عليها، فلا تقول: يا أيُّها، وتسكت، بل لابد لك من القول: يا أيُّها الرجلُ؛ لأن الرجل هو المقصود بالنداء(١). ويجعل النحويون (أيّها) المبنية على الضم في محل نصب. وقد أجاء النحويين قولهم هذا إلى الزعم بأن المقصود بالنداء (الرجل) وصف لـ(أيّ)، ولكنه واجب الضم لأنه المقصود بالنداء، ففي ضمه هذا تنبيه إلى أنه المقصود بالنداء. ولكن

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٩٥.

المازني رأى أن الضم ليس بواجب فأجاز النصب كأن تقول: يا أيها الرجلَ، والمازني حين أجاز لم يعتمد على سماع يقاس عليه بل قاس مسألة على مسألة أخرى[١]، وتفسير ذلك أن المنادى المفرد متى نعت جاز في نعته الضم متابعة لضم المنادى وجاز فيه النصب متابعة لمحل المنادى، فتقول: يا زيدُ الكريمُ، بالضم متابعة لضمة (زيد) ويكون الوصف في محل نصب، أو تقول: يا زيدُ الكريمَ، متابعة لنصب زيد محلًا.

والذي أذهب إليه أن النحويين قد أخطأوا حين عدوا (أيّها) منادى وكان الأولى عندي أن يكتفوا بالقول بأنها وصلة للنداء وينبغي أن يعدوها من اللفظ الذي لا محل له من الإعراب.

وقد يحتج بأنّ (أيّ) معربة اللفظ فهي ترفع وتنصب وتجر، والجواب عندي أن إعرابها ليس سوى إعراب شكلي لا أهمية له، وليس بلازم أن تحتل وظيفة الأسماء في الجملة بسبب تغير حركة آخرها، وينبغي أن يكون المعنى المقصود في الجملة مقدمًا على الناحية اللفظية، فأنت تليها ياء النداء وليس غرضك نداءها ولا معنى لندائها بل غاية ما أردت أن تتوسل بها لنداء المحلّى بأل، وكأنها تركبت مع أداة النداء حتى صارت أداة النداء (يا أيها).

وقد يسأل عن الضمة ما علتها، والجواب أن كل معرب، عندي، الأصل فيه الضم، ويخرج عن الضم إلى الجر أو النصب لعلة، ولا حاجة

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣: ٢٦٩.

لتفسير علة الضم ما دامت هي أصل حركة المعربات، ولذلك لا حاجة لتفسير رفع المبتدأ والخبر ولا الفاعل. ولما كانت (أي) في النداء وصلة لا محل لها من الإعراب عندي جاءت مضمومة على الأصل. وأما المقصود بالنداء فلا يصح أعرابه صفة لأن الصفة يجوز حذفها.

أيٌّ هكذا خُلقت

تعرب (أيٌّ) في كل أحوالها، غير أن بعض النحويين استثنوا حالًا واحدة وهي حين تكون (أيٌّ) مضافة وصدر صلتها محذوف، وعليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[٦٩-مريم] إذ يلاحظ أن (أيًّا) ضُمت وهي مفعول به للفعل (لننزعنَّ) وهي مضافة إلى الضمير (هم) وصلتها الجملة الاسمية المؤلفة من مبتدأ محذوف (هو) والخبر (أشد): أيهم هو أشد. وكان حقّ (أيّ) في هذا الموضع النصب (أيَّهم) وحُكي أن هارون الأعور والكوفيون قرأوا الآية المذكورة أعلاه بالنصب[١]. و(أيّ) تعرب إن كانت مفردة ذكر صدر صلتها أم لم يذكر: أكرمتُ أيًّا هو أفضل/ أكرمتُ أيًّا أفضل. وتعرب إن كانت مضافة وصدر صلتها مذكور: أكرمتُ أيَّهم هو أفضل. فإن حذف صدر صلتها ضمت، ولا تضم إن دخل عليها جار لأنها معربة: مررت على أيِّهم هو أفضل/ مررت على أيِّهم أفضل.

واختلف النحويون في تفسير ضم (أيُّهم) الذي حذف صدر صلتها، فذهب يونس إلى أنّ الفعل (لننْزعنّ) معلق فليس له تأثير لفظي في (أيُّهم) فهي مبتدأ وأشد خبره، وأما الخليل فذهب إلى أن الفعل غير معلق ولكن الجملة بعده محكية وهذا يعني أنّ (أيُّهم) لها استقلالها الداخلي وهي مبتدأ، وأما سيبويه فذهب إلى أنها بنيت على الضم وهي

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٩. ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٣٨٢.

في محل نصب مفعولًا به[١]، وأما الكسائي فحين سئل عن ضمها في موضع حقها أن تنصب فيه قال: "أيٌّ هكذا خلقت"[٢]. وكأن قوله هذا علة لهذه الظاهرة، وكأن بعض الظواهر اللغوية يعسر تفسيرها، ويكفي أن نصف حدوثها. ولعل هذا ما أراده بعض النحويين حين أوصى بتجنب العلل الثوالث.

ولئن جاز لنا أن نتابع الكسائي في قوله (أيٌّ هكذا خلقت) فليس لأنها ضمت حين أضيفت وحذف صدر صلتها بل لأنها خالفت نظائرها من الأسماء المبنية مثل من وما وأين ومتى وكم وكيف وأيّان وأنّى فقد كان حقّها أن تبنى بناءهن؛ ولكنها أعربت كما أعربت (كلٌّ) و(بعضٌ)، وإعراب هذه الألفاظ المبهمات إعراب لفظي وإنما الإعراب لما أضيفت إليه، فإذا قلت: جاء (كلُّ الرجال) فالفاعل في الحقيقة الرجال وإنما استعملت (كل) للاستغراق كأنك تقول: جاء الرجال كلهم. ومثلها: عرفتُ بعض الأمور، فالمفعول به في الحقيقة (الأمور)، وإنما استعملت (بعض) لنفي إرادة الاستغراق. ومثلهما (أي) تقول: يستهويني أيُّ كتاب، فالفاعل (كتاب) وإنما استعملت (أيّ) لنفي إرادة الواحد، لأنه هناك فرقًا بين قولك: (يستهويني كتابٌ) و(يستهويني أيُّ كتابٍ) ففي الجملة الأولى أردت كتابًا واحدًا؛ ولذلك قد تسأل عن تحديده: ما هو؟ وأما في الجملة

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٩.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣: ٢٩٢.

الثانية فلم ترد كتابًا واحدًا بل جنسًا من الأجناس هو جنس الكتب. ويصح أن تقول في معناها: (يستهويني الكتاب) فالمعنى يستهويني هذا الجنس من الأشياء.

إنَّ وأخواتها

إنَّ حرف زائد

لا يسلم المبتدأ من دخول بعض الأحرف عليه، ومنها ما لا يغير لفظه كحرفي الاستفهام(أ،هل)، نحو: (أزيدٌ عندك) فزيد مبتدأ، ومنها ما يغير لفظه فيكون مجرورًا، نحو (ربَّ غريبٍ خيرٌ من قريب)، فغريب مبتدأ عند النحويين على الرغم من ظهور الجر على آخره، وهم يقدرون الضمة على آخره لتعذر ظهورها بسبب اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (ربَّ). ويفهم من ذلك أن المبتدأ يمكن أن يجرّ جرًّا لفظيًّا لا يزيله عن ابتدائه. ثم إنّا نجد هذا المبتدأ تدخل عليه (إنَّ) فتنصبه، نحو: (إنَّ زيدًا عندك)، ولكن النحويين لم ينظروا إليه نظرهم إلى المبتدأ بعد (ربَّ)، بل غيروا اللفظ المطلق عليه فجعلوه اسمًا لإنّ. ونحن إن كنا نعرف المقصود بالمبتدأ لا نفهم ما المقصود باسم إنّ فهو مصطلح غريب مفتعل، واليقين أننا أمام المبتدأ، وإن طرأ عليه النصب كما طرأ عليه الجرّ أيضًا، ولم نجد من النحويين من نقض هذا الأمر الذي أبرمه النحويون حتى جاء أزهري محدث ليقرر غير ذلك، قال عبد المتعال الصعيدي "ينصب المبتدأ ويرفع الخبر إذا دخلت عليه (إنَّ) أو إحدى أخواتها، مثل (إنَّ اللهَ غفورٌ). ومن أخوات إنَّ-أنَّ- مثل (اعلمْ أنَّ الصومَ فرضٌ). ومنها-كأنَّ- مثل (كأنَّ زيدًا أسدٌ). ومنها-لكنَّ- مثل (العجلة محبوبة لكنّها ضارةٌ). ومنها-ليت- مثل (ليت الشبابَ يعود). ومنها -لعل- مثل (لعل الشفاءَ

قريبٌ). ومنها–لا–النافية للجنس، مثل (لا رجلَ في الدار)"[1]. فهذا قول واضح لا جمجمةَ فيه. وأما النحويون فلم يكفهم تغيير المبتدأ ليكون (اسمًا لإنّ) بل أثاروا نقاشًا عقيمًا حول الأثر الذي تؤثره (إنَّ) في الجملة الاسمية، فمنهم من قال إنها نصبت المبتدأ ورفعت الخبر، ومنهم من اقتصد فقال بأنها نصبت المبتدأ وتركت الخبر كما هو، ثم أمعنوا في الأمر بشيء كالخيال حين سألوا عن علة نصبها المبتدأ ورفعها الخبر فزعموا أنّها حُملت على الأفعال في عملها، بمعنى أن العربي حين نصب بها حملها على الفعل الذي يرفع وينصب، وصنيعهم هذا أجاءهم إليه أرادتهم تعميم عمل الفعل النصب، أي إنّ الفعل هو الذي ينصب، وأما غيره فمشبه به كالأسماء أو محمول عليه كالحروف، وهذا افتراض لا يلزم، وتضييق أدّى إلى ذلك الجدل. ووجد النحويون أنفسَهم في إشكال آخر، وهو مخالفة هذا الحرف لما حمل عليه من فعل؛ فالفعل يرفع المسند إليه (الفاعل) أما (إنَّ) فتنصب المسند إليه (المبتدأ)، فعمد النحويون إلى محاولة رأب صدع أمرهم بالقول إنما حملت على فعل مقدم مفعوله على فاعله[2].

ويمكن القول بعد هذا التقديم والبيان إنّ الخروج من كل هذه الإشكالات إنما يكون في عدّ عمل (إنَّ) عملًا شكليًّا لا يتعدى اللفظ وأنّ ما بعدها مبتدأ منصوب لفظًا كما جرّ لفظًا بعد (ربّ)، وكما جرّ

---

(١) عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، ص٢٥١-٢٥٢.

(٢) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٦٤.

خبر ليس لفظًا بالباء الزائدة. ويؤيد هذا كون(إنّ) للتأكيد فهي بهذا تكون حرفًا زائدًا كما كانت الباء المؤكدة زائدة. ويؤيد هذا أنّ (ما) قد تكفها عن عملها حين تقول (إنما زيدٌ عندك)، وأنّ عملها قد يترك متى خفّفت، نحو (إنْ زيدٌ لعندك).

كسر إنّ وفتحها بعد حتى

قال الفراء: "أموت وفي نفسي شيء من حتّى؛ لأنها تخفض وترفع وتنصب"[١]. وما زالت مشكلة عند الناس حتى يومنا هذا فيسألون أتكسر إنّ بعدها أم تفتح؟

من وجوه (حتى) أنها حرف جرّ بمعنى (إلى) للدلالة على الغاية مثل (سرت حتى الرياضِ) أي إلى الرياض، ومثل (سيضيء المصباح حتى ينفدَ الوقود). وتأتي للتعليل نحو: فتحت الباب حتى أدخلَ. وفي الغالب أن الفعل السابق للغائية ممتد زمنًا، وأن الفعل قبل التعليلية غير ممتد زمنًا. ومن وجوهها أنها عاطفة لمعطوف من جنس ما عطف عليه، نحو: هجم اللاعبون حتى الحارسُ. وتأتي استئنافية أي لبداية جملة مستقلة نحو: الجو معتدل، حتى يعيشُ الناس بلا مكيفات.

ومن شواهد (حتى) الاستئنافية قراءة نافع بالرفع، قال تعالى ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ﴾[٢١٤-البقرة]

وقول جرير:

فَما زالتِ القَتْلى تَمُجُّ دِماءَها   بِدِجْلَةَ، حَتّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[٢]

وقول المتلمس:

أَلْقى الصَّحيفَةَ، كَي يُخَفِّفَ رَحْلَةُ   وَالزّادَ، حَتّى نَعْلُهُ أَلْقاهَا[١]

---

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٦: ١٨٠.

(٢) جرير، ديوانه، ١٤٦.

وقول الآخر:

عَمَمْتَهُم بِالنَّدى، حَتّى غُواتُهُم   فَكُنْتَ مالكَ ذي غَيٍّ، وذي رَشَدِ

وقول الفرزدق:

فَيا عَجَبا حَتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني   كَأَنَّ أَباها نَهْشَلٌ أَوْ مُجاشِعُ[٢]

وقول حسان بن ثابت:

يُغْشَوْنَ حَتّى ما تَهِرُّ كِلابُهُم   لا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوادِ الْمُقْبِلِ[٣]

يعتمد كسر إنّ وفتحها على وجه استعمال (حتى) حسب الدلالة التي يقتضيها السياق. ويعتمد على كون إنّ في صدارة جملة مستقلة أو هي وسط جملة؛ فتكون رابطة لجملتها بما سبقها من كلام، وتكون حينئذ مؤولة بمفرد أي جاءت في وظيفة اسم مفرد كالفاعلية والمفعولية والمجرور بحرف الجر. فإن كانت (حتى) حرف جر فتحت بعدها (أنّ) لأن الجار يدخل على المفرد نحو: سرت حتى أني تعبت، أي سرت حتى التعب. وكذلك إن أريد التعليل نحو: لم أفعل شيئًا حتى أنك تلومني. أي لم أفعل شيئًا للومي. فإن كانت عاطفة لجملة كسرت نحو: يبر محمد بوالدته فيصنع لها الطعام حتى إنه يغسل لها الملابس. وكذا إن كانت استئنافية نحو: الدولة مهتمة بالتعليم حتى إن المدارس في كل مدينة وقرية.

---

(١) المتلمس، ديوانه، ٣٢٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٨. وفي ديوان الفرزدق،٢: ٧٢ "فيا عجبي".

(٣) حسان، ديوانه، ص٧٤.

لا توكيد في (أنَّ) المفتوحة

ثمة فرق أساسيّ بين (إن) المكسورة و(أن) المفتوحة؛ فالأولى تكون متصدرة لجملة مستقلة فتقول: إنّ زيدًا كريم، وأما الثانية فتكون متصدرة لجملة غير مستقلة بل هي جزء من جملة أخرى وتؤلف مع جملتها مصدرًا مؤولًا له محل من الإعراب فقد يكون فاعلا نحو: أعجبني أنّ زيدًا كريم، أو مفعولا نحو: عرفت أنّ زيدًا كريم والمعنى: أعجبني كرمُ زيد، وعرفت كرمَ زيد.

وعلى الرغم من هذا الفرق الأساسي "نص النحويون على أنها [المفتوحة] تفيد التوكيد كإنّ المكسورة؛ واستشكله بعضهم قال لأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدًا، وليس هذا الإشكال بشيء"(١).

ويبدو أن هذا الإحساس بالفرق بين الحرفين جعلهم يختلفون في أصالة المكسورة والمفتوحة كليهما؛ قال المرادي "واختلف في المفتوحة الهمزة، فقيل: هي فرع المكسورة. وهو مذهب سيبويه، والمبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول(٢). ولذلك قال هؤلاء في إن وأخواتها: الأحرف الخمسة. ولم يعدوا أنّ المفتوحة، لأنها فرع. وهو مذهب الفراء

---

(١) المرادي، الجنى الداني، ٤٠٢-٤٠٣.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢٣٤.

وقيل: إنّ المفتوحة أصل للمكسورة وقيل: هما أصلان"[١]. وكونهما فرعين هو ما أرجحه. وأما الذين ذهبوا إلى فرعية المفتوحة فإنما ذهبوا إلى ذلك لأن المكسورة تفيد عندهم معنى واحدًا، وهو التوكيد. والمفتوحة تفيد التوكيد، وتعلق ما بعدها بما قبلها. فكانت فرعًا. ولست أرى هذه الحجة قوية لأن المفتوحة ليس فيها عندي توكيد بل هي رابطة لجملتها بما قبلها، ولذلك تأتي في سياقات لا تلائم التوكيد مثل: جهلت أنك قادم، وأنكر زيد أنه كاذب. ولو أنها للتوكيد لجاز حذفها لأن المؤكد زائد على الجملة المثبتة، تقول: زيد قادم، ثم تؤكد باللام: لزيد قادم.

واستعمال المكسورة نفسها في لغتنا اليوم قد فارق دلالة التوكيد، فشاع استعمالها في جمل لا تحتاج إلى توكيد. فإذا كان هذا هو شأن المكسورة فإن المفتوحة أبعد من التوكيد. وينبغي أن ننظر إليهما على أنهما حرفان مختلفان. وأما من يحتج بأن المفتوحة تكسر إن فصلت بجملتها عما قبلها فتقول في أعجبني أنّ زيدًا قادم: إنّ زيدًا قادم فهو قول غير لازم؛ لأن الجملتين قبل ربط بعضهما ببعض هما: أعجبني/ زيد قادم. فلمّا أردنا أن نجعل (زيد قادم) فاعلا للفعل (أعجب) أدخلنا (أن) للربط وتحويل الجملة إلى مصدر. ويؤيد ما أذهب إليه أنه إن جاز أن تكون الجملة المؤكدة بإن فاعلا ومفعولا، كما زعموا، أفلا يجوز أن تكون الجملة المثبتة غير المؤكدة فاعلا أو مفعولا؟ بل أذهب إلى ما هو أبعد من ذلك،

---

(١) المرادي، الجنى الداني، ٤٠٣.

وهو أن الجملة المؤكدة بإنّ ينبغي تجنب تغييرها، فإذا أردت جعلها مفعولًا به مثلًا قلت: عرفت إنّ زيدًا قادم. أي: عرفت هذا الأمر. ولذلك قد ترد إن مكسورة ومفتوحة مع فعل واحد ومن شواهد هذا الاستعمال قوله تعالى:﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾[التوبة:١٠٧] بكسر إنّ، وقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إلّا هُوَ﴾[آل عمران:١٨] بفتحها. قال المرادي:"ويجوز الفتح والكسر في كل موضع، يجوز فيه تأويلها بمصدر وعدم تأويلها به"[١].

---

(١) المرادي، الجنى الداني، ١: ٦٩.

إنَّ هذان لساحران

وضع النحويون قواعد اللغة وفاق الأعم من اللغة والأكثر استعمالًا؛ ولكنهم عادوا إلى النصوص من شعر وغيره فحاولوا ردّها إلى تلك القواعد انتصارًا لها، وأغفلوا مسألة مهمة هي أن اللغة أعم من قواعدها[١]، وأنه قد يكون من النصوص ما هو خارج عن النظام المنتزع من جمهرة الاستعمال. ومن أوضح أمثلة هذا ما واجه النحويون به هذه الآية. عقد الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه القيم (الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين) فصلا طويلًا(ص٥٦- ١٠٣) بحث فيه إعراب الآية الكريمة. فبين آراء النحويين في عمل إنّ[٢]، التي منها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر وهذا هو الرأي المشهور. ومنها أنها تنصب الجزءين معًا كقول الشاعر:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ ولَتَكَنْ   خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا [٣]

ومنها أنها ترفع الجزءين معًا كما في هذه الآية، وفي حديث نبويّ شريف (إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون)[٤]، وفي بعض

---

(١) تعلمت هذه المسألة من أستاذنا تمام حسان وكنت أناقش معه طالبه محمد القرشي.

(٢) أحمد مكي الأنصاري، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، ص٥٨.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ص١٣٤.

(٤) النسائي، السنن الكبرى، ٨: ٤٦٢.

الأشعار[١]. كما أن سيبويه ذكر هذه اللغة في الكتاب حيث قال: "وروى الخليل أن ناسًا يقولون(إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ)"[٢].وعقب الأنصاري في (ص٦٦) فذكر أن هذا المثال الذي رواه الخليل عن العرب فيه دلالة واضحة على أن بعض العرب يرفع الجزءين بعد (إنّ) فلا تعمل النصب في الاسم كما هو معروف، ولكن هذه اللغة قليلة، ولذلك قال سيبويه "والنصب أكثر في كلام العرب"[٣]. وقد تعددت طرائق النحويين في تأويل قراءة هذه الآية، فذهب المبرد إلى جعل (إنَّ) بمعنى نعم وما بعدها مبتدأ وخبر[٤]، وقيل اسم إنّ ضمير الشأن[٥]، و(هذان لساحران) خبرها والتقدير (إنه هذان لساحران). وقيل جاءت (هذان) على لغة بلحارث بن كعب يلتزمون الألف في كل المواقع الإعرابية[٦]. وقيل (هذان) مبني لدلالته على الإشارة[٧]. وقيل إن الألف في (هذان) ليست ألف التثنية بل ألف (هذا) وألف التثنية حذفت وأما ألف (هذا) فلم تتغير[٨]. وروي

---

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ١: ٢٩٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٨١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٨٢.

(٤) المبرد، المقتضب،٢: ٣٦٤.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٢٤٣.

(٦) ابن هشام، مغني اللبيب،١: ٢٤٥.

(٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٢٤٦.

(٨) ابن هشام، مغني اللبيب،١: ٢٤٨.

عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت إنّ هذا من خطأ الكاتب، وهي رواية شكك في صحتها العلماء. وأما تأويلات النحويين فكلها لا تسلم من الاعتراض، وهي واضحة التكلف وأن هدفها إبقاء إنّ عاملة في مثل هذا النص. وكان الأولى بهم أن يتجنبوا ذلك، ويصفوا الظاهرة كما هي فيقولوا إنّ القرآن في هذا الموضع ترك استعمال النصب بالحرف (إنّ) وهذا استعمال خاص يحفظ ولا يقاس عليه. وهذا شأن المسموعات، فما خرج منها عن القواعد روي كما ورد وقبل على أنه من جملة اللغة الفصيحة ولكنه لم يلتزم القاعدة العامة. وفي القرآن أمثلة أخرى خالف استعماله فيها القاعدة العامة كما في منع (أشياء) من الصرف في قوله تعالى (لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ)[المائدة:١٠١].إذ حق أشياء أن تصرف مثل أنباء. أو صرف الممنوع منه في قوله تعالى (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلًا وَأَغْلالًا وَسَعِيرًا)[الإنسان:٤]. إذ حق (سلاسلا) أن تمنع من الصرف لأنها جمع على صيغة منتهى الجموع.

الفرق بين كأنّ وكما أنّ

تدخل (الكاف) على الأسماء الظاهرة للتشبيه، كقوله تعالى ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ [هود-٤٢]، وتدخل في الجملة الاسمية لتشبيه أحد ركنيها بالآخر؛ كقوله تعالى ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾ [آل عمران-٥٩]، وربما تتقدم الكاف فتفتح (إنَّ) لدخول الكاف عليها (كأنّ)، وتتركب معها دالةّ على التشبيه، قال تعالى ﴿الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[النور-٣٥]، ولا تدخل الكاف على الفعل إلا أن يفصل بينهما بحرف مصدري يؤلف مع الفعل اسمًا تدخل عليه الكاف ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة-١٩٨]، ويكثر استعمالها داخلة على الجملة الاسمية دخولها على الأسماء المفردات، وليست تدخل إلا أن يفصل بينهما بحرف مصدري هو (أنّ) ولكنّا رأينا كيف تركبت الكاف مع أنّ (ك+أنَّ) في آية النور.

هذا المركب يهب ما دخل عليه شبهًا بغيره؛ فإن أريد للجملة الاسمية كلها لا أحد ركنيها أن تكون مشبهًا به وجب أن تدخل (ك) من غير تركب مع (أنّ)؛ ولذلك تقحم (ما) الكافة عن التركب، وهكذا يكون لدينا (كما أنّ) وهو استعمال لم يرد في القرآن الكريم، ولكنه كثير في النثر والشعر المتأخر، قال الشاب الظريف:

وَكَنْزُ اصْطِبَارِي عِنْدَ فَقْدِكَ نافِذٌ كما أنَّ سهمَ اللَّحظِ في القلبِ نافِذ[١]

وقال ابن مشرف:

ودونك نظم بالنصائح قد زها كما أن نظم العِقد يزهو به الدر[٢]

وقال ابن عبدربه:

بقاءُ لئامِ الناسِ موتٌ عليهمُ كما أنَّ موتَ الأكرمينَ بقاءُ[٣]

جاء في الكامل للمبرد "والأسد أنتن السباع فمًا، كما أن الصقر أنتن الطير فمًا"[٤] وجاء في الإمتاع والمؤانسة "لأن النفس تمل، كما أن البدن يكل"[٥]، "وهي شبيهة بالسراب، كما أن الأخرى شبيهة بالماء"[٦]. وجاء في البيان والتبيين "كلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات"[٧]، وفي البخلاء: "وإنما القلب باب العقل كما أن النفس هي المدركة"[٨]. وجاء في البصائر والذخائر: "الأدب في الإنسان نور العقل،

---

(١) الشاب الظريف، ديوانه، ٧٨.

(٢) ابن مشرف، ديوانه، ص ٦٧.

(٣) ابن عبد ربه، ديوانه، ١٦.

(٤) المبرد، الكامل، ٣: ٤٠.

(٥) أبوحيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ١: ٣٤.

(٦) أبوحيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ١: ٩٠.

(٧) الجاحظ، البيان والتبيين، ١: ٩٠.

(٨) الجاحظ، البخلاء، ٢: ١٦.

كما أن النار في الظلمة نور البصر"[1]. والذي يمكن أن نستخلصه من جملة استعمال (كأنّ) و(كما أنّ) هو أن (كأن) لتشبيه مفرد بمفرد و(كما أنَّ) لتشبيه جملة بجملة، أي تشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى. ويمكن لمن يريد التأويل أن يقول إن الكاف لتشبيه المصدر المفهوم من الجملة الأولى بالمصدر المفهوم من الجملة الثانية، فيقال في الجملة الأخيرة: كون الأدب في الإنسان نور العقل ككون النار في الظلمة نور البصر. وقولنا (كون) هو ما قصدناه من مضمون الجملة.

---

(١) أبوحيان التوحيدي، الذخائر والبصائر، ١: ٤٤.

عن لا النافية للجنس

تقول (لا رجلٌ في الدار بل رجلان) فتكون نفيت الوحدة، وتقول (لا رجلَ في الدار بل امرأة) فتكون نفيت جنسًا كاملًا وأثبت آخر. تلك لمحة موجزة عن (لا النافية للجنس) التي نجد خير تحرير لها في حاشية الصبان[١]، ومنه نفهم أنها تدخل على النكرة المتصلة بها الدالة على جنس برمته فتنصبه من غير تنوين تخفيفًا، أو لتركبها معه، أو لتضمن الاسم الحرف (من) الدال على الاستغراق، وتكون نافية للجنس نصًّا إن كان مدخولها واحدًا لا مثنًى ولا جمعًا، فهي بهذا تنفي عن كل أفراد الجنس أن يتصف بالخبر، ذُكر الخبر أو حذف اقتصارًا، تقول (لا مسلمَ يشرك بالله) فتكون نفيت عن كل مسلم اتصافه بالشرك فبرأته من ذلك ومن هنا سُميت (لا) التبرئة. وما فصّله الصبان أتوقف في بعضه؛ لأنّ (لا النافية للجنس) إن دخلت على مثنًى فهو لا يخلو –عندي– من إشكال لمعاندة التثنية للجنس فالتثنية عدد؛ ولعل نفي المثني نفيَ جنس إنما يكون في المقترنين المؤلفين وحدة يمكن أن تكون جنسًا، مثاله قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا إلفين بالعيش مُتِّعَا ولكن لوُرَّاد المنون تتابُعُ

ومثل ذلك: عينين، يدين، أذنين، زوجين، شريكين، حليفين، صديقين، رفيقين، بخلاف مثل رجُلين فلا اقتران بينهما، ولذا يكون نفي (رجلين) للإثنينية، ويحتمل في المقترنين نفي الإثنينية أيضًا إن دلّ دليل. تقول (لا

---

(١) الصبان، حاشيته على شرح الأشموني، ٢: ٣.

عينين أدق من عيني فلان) فهذا نفي لهذا الجنس[١]، وإن أردت نفي الإثنينية قلت (لا عينين راقبتا المباراة بل ملايين العيون). وأما الجموع فهي كالمفرد في دلالتها على الجنس فساغ نفيها، تقول (لا رجالَ في القاعة بل نساء).ومثل (لا) النافية للجنس (لا التميمية) المهملة، أو (لا الحجازية) الناصبة خبرها[٢]، كما تنصبه (ليس)، فهما تنفيان الجنس ولا فرق بين الواحد والجمع في ذلك، تقول (لا رجلٌ في الدار بل امرأة) وتقول (لا رجالٌ في الدار بل نساء)، فتكون نفيت جنسًا وأثبت آخر، وقد يحتمل نفي المفرد لا الجمع نفي الوحدانية، ولا يتبين ذلك إلا بقرينة، تقول (لا رجلٌ في الدار بل ثلاثة رجال) فتكون نفيت الوحدة. ولما كانت (لا) النافية للجنس داخلة على المفرد دخول حرف الجر كان لابد من مباشرتها له فإن فصل بينها وبين الاسم بطل عملها، وإن يكن الفاصل جارًا ومجرورًا؛ فليس يغتفر الفصل به اغتفاره مع اسم (إنّ)، ووجب مع الفصل رفع الاسم وحسن تكرارها على نحو ما مرّ من الْمُثُل.

---

(١) ولعل هذا ما أراده سيبويه حين ذكر "أن العرب تقول لا غلامين عندك ولا غلامين فيها ولا أب فيها"، الكتاب: ٢: ٢٨٣.

(٢) الأحرى أنّ (لا) غير عاملة عمل ليس، انظر: يوحنّا مرزا الخامس، (لا) المشبهة ب(ليس)، العرب،ج٧/٨، محرم/صفر، ١٤٣٥هـ،مج٤٥، ص٤٩٥.

التعجب

ما أحسن زيدًا

هذا مثال على إحدى صيغتي التعجب المشهورتين (ما أفعله وأفعل به). وحين سأل سيبويه أستاذه الخليل عن (ما) قال إنها بمعنى (شيء) والمعنى: شيء جعل زيدًا حسنًا.

وعلى هذا القول تعرب (ما) مبتدأ خبره الجملة الفعلية المؤلفة من فعل فاعله ضمير مستتر يعود إلى (ما) والاسم مفعول به منصوب.

ومن الغريب أن النحويين تلقفوا هذا القول بالقبول واستمروا يرددونه تغليبًا لمذهب البصريين، والملاحظ أن تفسير الخليل ينقل الجملة من التعبير الإنشائي وهو (التعجب) إلى التعبير الخبري، بل لعل بعضهم قد جزم بخبرية هذا التركيب أو كاد حين اشترط في جملة صلة الموصول أن تكون خبرية خالية من معنى التعجب[١] فلا تقول: جاء زيد الذي ما أحسنه.

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ (ما) استفهامية[٢]، وقولهم هذا يجعل الجملة في مكانها من الإنشاء ولا ينقلها إلى الإخبار، وهو قول جيد في نظري. ولكن الكوفيين أفسدوا على أنفسهم قولهم هذا حين عدوا (أحسن) اسمًا مستدلين بتصغير (ما أميلحه).

---

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١: ١٥٥.

(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١: ١١٢، ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٢.

والقول عندي إن التعجب وهو إحساس بالدهشة الدافعة إلى السؤال عن العلة والسبب، فأول ما تبادر إليه وقد أعجبك فعل صاحبك أن تسأله كيف فعلت ذلك؟ وترى الشيء يعجبك حسنه فتسأل عن علة الحسن وسببه حين تقول: ما أحسنه؟ فالمعنى: ما الذي جعل هذا الشيء حسنًا؟ فما سؤال عن الفاعل والفعل مفرغ من الفاعل لأنه مجهول مسؤول عنه والاسم مفعول به.

ولست بقولي هذا أزعم أن جملة (ما أحسن زيدًا) جملة استفهامية لا تعجبية بل الذي أقصده أنها في أصلها كانت استفهامية ثم كثر استعمال هذا الاستفهام بين يدي التعجب حتى تنوسي الاستفهام واستقر التعجب وبمعنى آخر أن الجملة خرجت من الاستفهام إلى التعجب.

وليس هذا بغريب فالجملة الخبرية تنتقل بالتنغيم من الإخبار إلى الاستفهام كما قال الكميت:

طَرِبتُ وما شَوقًا إلى البِيضِ أَطرَبُ***ولَا لَعِبًا مني وذُو الشَّيبِ يَلعَبُ

فقوله (وذو الشيب يلعب) صارت بتنغيمها تنغيمًا خاصًّا جملة استفهامية إنكارية، ولست مع النحويين في زعمهم حذف همزة الاستفهام.

وقد ورد الاستفهام الذي يدل على التعجب في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [الواقعة:٨]، وقوله تعالى ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة:١-٢].

فليس غريبًا أن تكون صيغة التعجب هذه جملة استفهامية في أصلها خرجت من الاستفهام إلى غرض آخر متصل به وهو التعجب.

وبسبب خلوصها للتعجب وإن كان أصلها الاستفهام ساغ أن تستعمل في تعابير لا تصلح للاستفهام مثل قولك: ما أعظم الله، وما أكرمه.

فلا يتصور أن يكون السؤال من أحد: ما الذي جعل الله عظيمًا؟ ولا ما الذي جعله كريمًا؟ ومثل هذا القول يفسد على الخليل وسيبويه والنحويين من بعدهم القول بأن (ما) بمعنى (شيء) إذ يشكل القول: شيء أعظم الله، وإن اجتهد المبرد في التأويل، قال "فإن قال قائل: أرأيت قولك: ما أحسن زيدًا، أليس في التقدير والإعمال لا في التعجب بمنزلة قولك: شيء حسن زيدًا، فكيف تقول في هذا في قولك: ما أعظم الله يا فتى، وما أكبر الله؟ قيل له: التقدير على ما وصفت لك. والمعنى: شيء عظّم الله يا فتى، وذلك الشيء الناس الذين يصفونه بالعظمة، كقولك: كبّرت كبيرًا، وعظّمت عظيمًا"[1]. وهو قول فيه من التكلف والغموض ما يرغّب عنه.

---

(١) المبرد، المقتضب،

أحسن بزيد!

هذا مثال على إحدى صيغتي التعجب المشهورتين (ما أفعله وأفعل به). وهو مثال حيّر النحويين في تفسيره وإعرابه، والمشكلة الأولى في هذا التركيب أنه أمر للمخاطب بأن يفعل؛ ولكن هذا الفعل غير مراد، والآخرة أن هذا الفعل معبر عن المجرور بحرف الجر لا الفاعل، ومن أجل هذه الحيرة نجد لهم طريقين مشهورين في إعرابه، أما أحدهما ففيه أن أصل التركيب هو: (أحسنَ زيدٌ) بمعنى صار زيد ذا حسن، و(زيدٌ) على هذا فاعل؛ ثم يرون أنّ الفعل حوّل إلى الأمر لتحقيق الإنشائية اللائقة بالتعجب، ولكن فعل الأمر لا يسند إلى (زيد) فزادوا الباء ليتعلق بالفعل فضل تعلق، فالفعل بهذا التصور ماض جاء على صورة الأمر والباء زائدة وما بعدها فاعل وفاقًا لأصله (أحسن زيد). وأما الإعراب الآخر فيرى الفعل أمرًا ابتداءً، ولم يحول عن الماضي، فالفاعل هو ضمير المخاطب المستتر وجوبًا، وأما (بزيد) فمتعلقان بالفعل، بمعنى أن زيدًا حسب هذا الإعراب مفعول به لا فاعلًا، واختلف في المخاطب فقيل المتحدث إليه والمعنى أيها المخاطب اجعل الحسن بزيد أي اعتقده[1]، وقيل إن المخاطب المقصود هو المصدر الذي صيغ منه الفعل وهو في مثالنا (الحسن) وكأن الخطاب هكذا: يا حُسن، أحسن بزيد، أي لازمه. ولا

---

(١) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد، ٢: ٨٨٧.

شك أنّ هذا الكلام كله معبر عن الحيرة في التفسير والإعراب، وليس بمقنع كل الإقناع.

ولقد طال وقوفي عند هذا التعبير وتحيرت في أمره كغيري، ولكني أقول فيه ما لعله أقل غموضًا من السابق، وهو أنّ من المعروف أن البناء (أفعلَ) قد يستعمل للدلالة على وجود المفعول مستحقًا للفعل، قال سيبويه: "فأما أحمدته فتقول وجدته مستحقًا للحمد منى، فإنما تريد أنك استبنته محمودًا، كما أن أقطع النخل استحق القطع، وبذلك استبنت أنه استحق الحمد، كما تبين لك النخل وغيره فكذلك استبنته فيه"[(١)]، ولعلنا انطلاقًا من هذا المعنى نقول إن فعل الأمر (أحسنْ) المراد به أن يتبين الحسن وأن ينظر كيف استحق المتحدَّث عنه ذلك الحسن، وقد يقال هنا: لم جاء الفعل لازمًا غير متعد إلى المفعول فيقال (أحسن زيدًا)؟ والجواب أن ذلك يؤدي إلى اللبس ويفوت فرصة التعجب بعد ذلك، وإنما جاء غير متعد إلى المفعول لأن المراد مطلق الحدث وهو في المثال مطلق استبانة الحسن. ولما كان هذا الحسن خاصًّا بزيد ألصقته به فقلت (بزيد)، وهكذا تقول أكرم بمحمد أي تبين الكرم واخصصه بمحمد. ولو تفطنا قليلًا لوجدنا أن بين قولنا (ما أحسن زيدًا) وقولنا (أحسن بزيد) فرقًا؛ إذ نسوق الأولى معبرين عن إعجابنا بزيد، وأما الآخرة فنسوقها في معرض

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٦٠.

مدح زيد حين يذكر اسمه، فأنت تقول لصاحبك: لقيت اليوم زيدًا، فيقول لك: أنعم به وأكرم، وحين أراد كعب المدح قال:

أكرم بها خلةً لو أنها صدقت   موعودها أو لو ان النصح مقبول

فالتركيب في أصله فعل أمر فاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت أيها المخاطب، والباء للإلصاق، والاسم بعدها مجرور بها، وهما متعلقان بفعل الأمر، وقد خرج فعل الأمر من الطلب إلى التعجب. وما قلته ليس بقول جازم منتهى منه بل هو مطروح للتداول فإن أفاد قبل وإلا بات مطّرحًا.

التوابع

اسم الإشارة والنعت

المشهور عند النحويين أنّ اسم الإشارة ينعت بالمشتق بعده. واسم الإشارة هو نفسه كذلك ينعت به، ذكر ابن عقيل في شرحه أنه "لا يُنْعَتُ إلا بمشتق لفظًا أو تأويلًا. والمراد بالمشتق هنا: ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على مَعْنًى وصاحبه: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل. والمؤول بالمشتق: كاسم الإشارة، نحو: (مررتُ بزيدٍ هذا) أي المشارِ إليه"[(١)].

ولعل النحويين استفادوا هذا من كلام سيبويه "واعلم أنَّ العلمَ الخاصَّ من الأسماءِ يوصفُ بثلاثةِ أشياء: بالمضاف إلى مِثله، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة. فأما المضاف فنحو: مررت بزيد أخيك. والألف واللام نحو قولك: مررت بزيدٍ الطويل، وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام. وأما المبهمة فنحو: مررتُ بزيد هذا وبعمرٍو ذاك"[(٢)]. ولعل سيبويه توسع في مفهوم الوصف هنا ليشمل الإبانة بشكل عام؛ فاسم الإشارة ليس بمشتق، وهو أقرب إلى الحروف أو الأدوات وليس يفهم، لإبهامه، إلا بتقدير مشار إليه بعده، هو المقصود بالحكم المستحق الإعراب.

وقد أدرك سيبويه هذا كل الإدراك حين بيّن أن الوصف باسم

---

(١) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٣: ١٩٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٦.

الإشارة ليس كالوصف بالمحلى ب(أل)، نفهم ذلك من حديثه عن وصف اسم الإشارة هو نفسه، والوصف كما يفهم من كلامه شامل للنعت والبدل، قال: "واعلم أنَّ المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعًا. وإنما وُصفتْ بالأسماء [التي فيها الألف واللام] لأنها والمبهمة كشيء واحد، والصفاتُ التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنْزلة الأسماء وليست بمنْزلة الصفات في زيد وعمرٍو إذا قلتَ مررتُ بزيد الطويل، لأني لا أريد أن أجعل هذا اسمًا خاصًّا ولا صفةً له يُعرف بها، وكأنك أردت أن تقول مررت بالرجل، ولكنك إنما ذكرت (هذا) لتقرب به الشيء وتشير إليه"[١].

نخلص من هذا إلى أن الصفة التي تأتي بعد اسم الإشارة ليست نعتًا له كنعت الأسماء بل هي كالعلم وهو اسم جامد ليس بنعت لاسم الإشارة بل هو بدل.

وأما الذي أراه خلوصًا من هذا الإشكال فهو أن اسم الإشارة لا ينعت ولا ينعت به، لأنه أداة للإشارة وليس له محل من الإعراب كما أنّ أداة التعريف لا محل لها من الإعراب، والأولى أن يسمى (حرف إشارة) ففي قولك: (جاء هذا الرجل) ليس الفاعل (هذا) بل الرجل، وحين تقول (جاء هذا) مشيرًا إلى رجل فليس الفاعل (هذا) بل المحذوف (الرجل) الذي تشير إليه. وإذا قلت (جاء الرجل هذا) فليس (هذا) نعتًا للرجل ولا

---

(١) سيبويه، الكتاب،٢: ٦-٧.

هو بدل منه، إذ ليس له محل من الإعراب ولكن البدل محذوف، والتقدير (جاء الرجل هذا الرجل). كأنك تقول جاء هذا الرجل، ولكنك حين بدأت فقلت (جاء الرجل) بدا لك أنّ الأمر يحتاج إلى مزيد إيضاح وتحديد فأشرت إليه لتنفي إرادة غيره من الرجال الموجودين.

اسم الإشارة لا ينعت ولا ينعت به

يتألف المركب النعتيّ من اسمين: المنعوت والنعت، والعلاقة الإعرابية بينهما التبعية؛ إذ يتبع النعت المنعوت في إعرابه وتعريفه أو تنكيره على الأقل، وأما العلاقة الدلالية فمن البديهي أن يكون المنعوت من الأسماء ذات الصفات المتعددة التي تُذكر فتوضحه إن كان معرفة (مررت بزيدٍ العالمِ/ مررت بزيدٍ العالمِ أبوه) أو تخصّصه إن كان نكرة (مررت برجلٍ عالمٍ/ مررت برجلٍ عالمٍ أبوه)، ومن البديهيّ أيضًا أن يكون النعت وصفًا ذا معنى مفيد هو من صفات المنعوت أو سماته أو هو من صفات ما هو من سببه، وقد يكون النعت لغير التوضيح أو التخصيص، قال ابن هشام "فإن النعت قد يكون لمجرد المدح؛ كـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. أو لمجرَّدِ الذم، نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم). أو للترحم، نحو: (اللهم أنا عبدك المسكين). أو للتوكيد؛ نحو﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾"[(١)].

وهذا الأمر واضح كل الوضوح؛ ولكن بعض النحويين يجابهوننا بأمر لا ينتهي منه العجب حين يعددون ما ينعت وما ينعت به، فيسمون من ذلك (اسم الإشارة)؛ فهو لديهم منعوت إن تلاه المشارُ إليه، وهو نعت إن تلا المشار إليه.

عدّد ابن هشام الأشياء التي ينعت بها، ومنها "الجامد المشبه للمشتق

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ٣ :٣٠٢.

في المعنى، كاسم الإشارة"(١)، وشرح المقصود بالشَّبَه بالمشتق فقال "تقول: (مررتُ بزيدٍ هذا)... لأن [لفظة (هذا)] معناها الحاضر"(٢)؛ ولكنّا نجد السيوطي يقول: "وقال الكوفية والزجاج والسهيلي: ومنه؛ أي مما لا ينعت ولا ينعت به (الإشارة)؛ أما الثاني [لا يُنعت به] فلأنه جامد ولا يُتصوّر فيه الإضمار، وأما الأول [لا يُنعت] فلأن غالب ما يقع بعده جامد قال السهيلي: فالأولى جعله بيانًا وإن سماه سيبويه صفة فتسامح،كما سمى بذلك التوكيد والبيان في غير موضع، واختاره ابن مالك، وأكثر البصريين على أنه ينعت وينعت به نحو ﴿بَل فَعَلَهُ كَبِيرُهُم هَذَا﴾ [الأنبياء – ٦٣] ﴿أَرَءَيتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء – ٦٢]"(٣).

ويدرك المتأمل الحصيف أنّ لفظة (هذا) لا تتصف بشيء البتة، وإنما الصفات للمشار إليه صُرِّح بلفظه أم أجتزئ عنه بعهده عهدًا حضوريًّا أو ذِكريًّا أو ذِهنيًّا، وكذلك هي لا تحمل معنى من المعاني التي يمكن أن يتصف بها شخص أو شيء البتة؛ بل المعاني لما تُشير إليه من الصفات، ولذلك زعموا أنّ الجامد بعد اسم الإشارة بدل منه في مثل (جاء هذا الرجل)؛ لأنهم تحكّموا في جعل (هذا) فاعلًا، مع علمهم أن التوابع من الفضلات التي يمكن أن يَستغني عنها التركيب. وإن لم تصرح بالمشار إليه

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ٣ :٣٠٤.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، ٣: ٣٠٤.

(٣) السيوطي، الهمع، ٣: ١٢١.

أليس التوكيد المعنوي بدلًا؟

المشهور بين الناس أنك إذا قلت (قرأت الكتاب كلَّه) فإنك تكون قد أكدت الكتاب توكيدًا معنويًّا؛ لأنك كررت المعنى لا اللفظ، فأردت بذلك الشمول حتى لا يفهم أنك قرأت نصف الكتاب أو ثلثه. ولكنك إذا مضيت إلى باب البدل رأيت النحويين يجعلون من أنواعه بدل الكل من الكل مثل (مررت بأخيك زيدٍ)، ويجعلون من أنواعه بدل البعض من البعض مثل (قرأت الكتابَ ثلثَه). والسؤال الآن، ما الفرق بين المثالين: (قرأت الكتابَ كلَّه)، و(قرأت الكتابَ ثلثَه)؟ أليس الفرق في الكم؟ أفلا يكون قولي (كلَّه) بدل كلٍّ من كلٍّ، كما كان قولي (ثلثَه) بدل بعض من كلٍّ، أليس المعنى: قرأت كلّ الكتاب، وقرأت ثلث الكتاب. الذي أراه أن التوكيد المعنوي الدال على الشمول هو بدل كلٍّ من كلٍّ، وليكن توكيد الشمول غرضًا من أغراض البدل.

والنوع الثاني من أنواع التوكيد المعنوي هو توكيد الذات كقولهم (جاء زيد نفسُه) و(ذهب عمرو عينُه)، والمراد به نفي كون غيرهما فعل المجيء أو الذهاب؛ كأن يكون الذي جاء رسول زيد والذي ذهب غلام عمرو، وأسند الفعلان مجازًا إلى زيد وعمرو، ولكننا في باب البدل نجدهم يجعلون من أنواعه بدل الاشتمال مثل قولك (أعجبني زيد عقله). أفلا يصح القول بأن النفس من مشتملات زيد كما أن العقل من مشتملاته، وأنه كما قلنا ببدلية (عقله) نقول ببدلية (نفسه)؟

قد يجادل من يريد بأن بينهما فرقًا فقولك (أعجبني زيد عقله) يراد به تحديد المعجب وهو (العقل) فكأنك تُضرِب عن زيد إلى (عقل زيد)، كأنك تقول: أعجبني عقل زيد، وأما في (جاء زيد نفسُه) فليس من إضراب عن زيد بل هو توكيد بـ(نفس زيد). وأنت إن قلت: جاء عمرٌو عينه فلست تريد جاءت عين عمرو. والجواب هو أن بينهما فرقًا في المعنى، فلا جدال أن المراد بقولي (أعجبني زيد عقله) التخصيص ودفع توهم التعميم، وأمّا المراد بقولي (جاء زيد نفسه) أو (أعجبني زيد نفسه) فهو التعيين. وليكن هذا غرضًا من أغراض البدل، وليس من شكّ أنّ الفاعل في (أعجبني زيد عقله) غير مقصود بنسبة الفعل إليه، وأما في (أعجبني زيد نفسه) فالفاعل مقصود بنسبة الفعل إليه؛ ولكن هذا لا أراه مما يفسد عدّ المثال الثاني من البدل؛ إذ البدل أن تأتي بلفظ بدل غيره لتحقيق غرض كالتخصيص في المثال الأول والتعيين في الثاني. ونحن نعلم أن للبدل أغراضًا مختلفة منها بدل الإضراب، كقولك: أريد تفاحًا ليمونًا، فأنت أردت التفاح أولًا ثم غيرت رغبتك إلى الليمون، ومنه بدل الغلط كقولك: أريد تفاحًا ليمونًا، فأنت أردت الليمون أصلًا ولكنك غلطت فتلفظت بالتفاح، وربما يكون في تنغيم الجملة ما يشعر بأحد المعنيين.

إذن ما يسمى بالتوكيد المعنوي بنوعيه توكيد الذات وتوكيد الشمول ليس إلا من قبيل البدل، ولا يكون التوكيد، على هذا، سوى التوكيد بتكرار اللفظ، وهو غرض من أغراض التكرار، فليس كل تكرار توكيدًا.

الحال

أيقاس استعمال المصدر حالا؟

الحال كالخبر فكما يكون الخبر عين المبتدأ يكون الحال عين صاحبه، تقول: زيد منطلق؛ فالمنطلق زيد وزيد هو المنطلق، وكذا دخل زيدٌ مسرعًا؛ فالمسرع زيد وزيد هو المسرع. ومن أجل ذلك أشكل على النحويين مجيء الحال مصدرًا، نحو"قتلته صبرًا وأتيته ركضًا ومشيًا وعدوًا ولقيته فجأةً وكفاحًا وعيانًا وكلمته مشافهةً وطلع بغتةً وأخذت ذلك عنه سماعًا"، وإنما أشكل "لئلاّ يلزم الإخبار بمعنًى عن عينٍ"[١]، فكان أن ذهبوا مذاهب في تأويل ذلك: منها المشهور عن سيبويه أن المصدر استعمل استعمال المشتق؛ إذ "وقع المصدر صفة، كما أن الصفة وقعت مصدرًا في نحو: قم قائمًا"[٢]، وأما المبرد فعدّ المصدر نائبًا عن المشتق، قال "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده، فيكون حالًا، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلته صبرًا. إنما تأويله: صابرًا أو مصبرًا، وكذلك: جئته مشيًا؛ لأن المعنى: جئته ماشيًا. فالتقدير: أمشي مشيًا، لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال. ولو قلت: جئته إعطاءً لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعيًا، فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون سعيًا. قال الله عز وجل:

---

(١) محمد بن الحسن الصايغ، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق ابراهيم الصاعدي، ١: ٣٨٤.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٢: ٣٨.

﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾. فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها، ويجري مع كل صنف منها"[١]، قال السيوطي "وقال بعضهم هي مصادر على حذف مضاف أي إتيان ركض وسير عدو ولقاء فجأة وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي ذا سعي وذا فجأة وقيل هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعيّة وعليه الكوفيون"[٢]. والفرق بين هذه التخريجات يتبين في الإعراب، فالمصدر حسب سيبويه منصوب على الحالية، وأما حسب المبرد فهو مفعول مطلق، وأما حسب الكوفيين فهو مفعول مطلق ناب مصدر عن غيره، وأما حسب من يقدر مضافًا فهو منصوب على نزع الخافض. وليس أمر التخريج بمشكل بل المشكل في حكم الظاهرة، قال الرضي: "ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا، بل يقتصر على ما سمع منها"[٣]، قال أبو حيان: "ومع كثرة ما ورد من ذلك قيل: أجمع الكوفيون والبصريون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يجوز جاء زيد بكاءً ولا ضحك زيد بكاءً، وإن اختلفوا في التخريج، وشذّ المبرد فقال يجوز القياس"[٤]، والحق مع المبرد لأن مجيء الجملة حالًا مقيس والمصدر جزء

---

(١) المبرد، المقتضب، ٢: ٢٤٣.

(٢) السيوطي، الهمع،٢: ١٨٤.

(٣) الرضي، شرح الكافية، ٢: ٣٨.

(٤) أبوحيّان، ارتشاف الضرب، ١٥٧٠.

منها، ولذلك كان قرار المجمع بقياسية استعمال المصدر حالًا موفقًا، ومن المحدثين الدكتور عبد الله صالح الفوزان قال: "والصحيح أن ذلك مقيس، لكثرة ما ورد منه، ولا داعي للتأويلات التي وردت في كتب النحو، وقولهم: إن ذلك لا يقاس عليه، لمجيئه على خلاف الأصل، غير مقبول، فإن كثرتها تبيح القياس، وما الذي يقاس عليه إذا لم تكن هذه الشواهد داعية للقياس عليها"[١]، والصواب في قبوله القياس، أما اطّراح التأويل النحوي فمتوقف فيه؛ إذ هو علة قبول القياس، إلى كثرة شواهد الظاهرة. وكما ينوب عن المصدر غيره في المفعولية المطلقة، وكما ناب عن الظرف غير اسم الزمان أو المكان، وكما ناب عن المشتق غيره في النعتية، ينوب عن المشتق المصدر وغير المصدر في الحالية.

---

(١) صالح الفوزان، دليل السالك، ١: ٢٥٣.

من الأحوال الدالة على الكمال

من هذه الأحوال قولهم (بأسره)، وهو استعمال عربي مستمر إلى يومنا هذا جاء في صحيفة الجريدة: "تكنولوجيا التصنيع الجمعي... كيف ستغيّر العالم بأسره؟"(١). والأسر هو الإسار أي القدّ وهو الجلد المقدود ويستعمل لشدّ البكرات (المحّال) مفرده (المحّالة)، وتسميه عامتنا (السير) ويجمعونه على (سيور)، وربما استعمل لقيد العدو؛ ولذا يسمى المقيد أسيرًا، قال الجوهري "أَسَرَ قَتَبَهُ يأسِرُهُ أَسْرًا: شَدَّهُ بالإسارِ، وهو القِدُّ. ومنه سُمِّي الأَسِيرُ، وكانوا يُشدُّونه بالقِدِّ، فسُمِّيَ كلُّ أَخِيذٍ أَسيرًا وإنْ لم يُشَدَّ به. يقال: أَسَرْتُ الرجلَ أَسْرًا وإسارًا، فهو أَسيرٌ ومَأْسورٌ، والجمع أَسْرى وأُسارى"(معجم الصحاح). وأما (بأسره) أي بقِدّه فهي حال دالة على الكلّيّة، ففي المثال المقتبس المعنى "ستغير العالم كاملًا"، أي كلّه، قال الجوهري: "وهذا الشيءُ لكِ بأسْرِهِ، أي بِقِدِّهِ، تعني بجميعه، كما يقال: برُمَّتِهِ"(الصحاح).

وقوله "برُمته" لفظ قديم ما زال مستعملا إلى يومنا هذا جاء في صحيفة الرياض "بوش: اقتصادنا برمته بات في خطر"(٢). والمعنى اقتصادنا كاملًا بات في خطر.

قال الفيومي "وَالرُّمَّةُ بِالضَّمِّ الْقِطْعَةُ مِنْ الْحَبْلِ، وَبِهِ كُنِّيَ ذُو الرُّمَّةِ،

---

(١) صحيفة الجريدة، الاثنين ٢١ فبراير ٢٠١١ ،١٨ ربيع الأول ١٤٣٢هـ. العدد: ١١٧١.

(٢) صحيفة الرياض، الجمعة ٢٦ رمضان ١٤٢٩هـ، ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨م، العدد: ١٤٧٠٤.

وَأَخَذْتُ الشَّيْءَ بِرُمَّتِهِ أَيْ جَمِيعَهُ، وَأَصْلُهُ أَنَّ رَجُلًا بَاعَ بَعِيرًا وَفِي عُنُقِهِ حَبْلٌ، فَقِيلَ: ادْفَعْهُ بِرُمَّتِهِ، ثُمَّ صَارَ كَالْمَثَلِ فِي كُلِّ مَا لا يَنْقُصُ وَلا يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ"(معجم المصباح المنير).

ومنها (أزمل) وهو الصوت، جاء في الصحاح "ويقال: أخذتُ الشيء بأَزْمَلِهِ، أي كلِّه".

ومنها (أصيلة)، جاء في الصحاح "ويقال: أخذتُ الشيء بأَصيلَتِهِ، أي كلِّه بأصْلِه".

ومن هذه الأحوال (بحذافيره) كما جاء في صحيفة الرياض: "خالد الطخيم: تجربتي مع «الخادمة» جيدة..وسأقدم التراثي بحذافيره في«أيام وليالي»"[١] أي سأقدم التراثيّ كاملًا. جاء في معجم (لسان العرب): "حَذافِيرُ الشيء أَعالِيهِ ونواحِيه. الفراء: حُذْفُورٌ وحِذْفارٌ. أَبو العباس: الحِذْفارُ جَنَبَةُ الشيء، وقد بلغ الماء حِذْفارَها جانبها، الحَذافِيرُ الأَعالي، واحدها حُذْفُورٌ وحِذْفارٌ، وحِذْفارُ الأَرض ناحيتها عن أَبي العباس من تذكرة أَبي علي، وأَخَذَهُ بِحَذافِيرِه أَي بجميعه، ويقال أَعطاه الدنيا بِحَذافِيرِها أَي بأَسْرِها، وفي الحديث فكأَنما حِيزَتْ له الدنيا بحذافيرها: هي الجوانب، وقيل الأَعالي، أَي فكأَنما أُعطي الدنيا بحذافيرها، أَي بأَسرها، وفي حديث المبعث: فإِذا نحن بالحَيِّ قد جاؤوا بحذافيرهم أَي جميعهم".

ومنها (زوبر، زأبر، زغبر) جاء في الصحاح "أبو زيد: أخذت الشيءَ

---

(١) صحيفة الرياض،الأربعاء ٢٧ ابريل ٢٠١١م – العدد ١٥٦٤٧.

بِزَوْبَرِهِ وبِزَأْبَرِهِ وبِزَغْبَرِهِ، إذا أخذته كله ولم تَدَعْ منه شيئا". ومنها (صناية)، جاء في الصحاح "الفراء: أخذت الشيء بِصِنايَتِهِ، إذا أخذتَه كلَّه".

ومن هذه الأحوال قولهم (بعُجره وبُجره)، كتب سعد بن الحافي "أنت ناقل عن آخر فنسخت مقاله بعجره وبجره"[1] أي نسخته كاملًا، جاء في (لسان العرب): "قال أَبو عبيد: ويقال أَفضيت إِليه بعُجَرِي وبُجَرِي؛ أَي أَطلعتُه من ثِقتِي به على مَعَايِبِي، والعرب تقول: إِن من الناس من أُحَدِّثه بعُجَرِي وبُجَري؛ أَي أُحدثه بمَساوِيَّ، يقال هذا في إِفشاء السر. قال وأَصل العُجَر العُرُوق المتعقدة في الجسد، والبُجَر العروق المتعقدة في البطن خاصة، وقال الأَصمعي: العُجْرَة الشيء يجتمع في الجسد كالسِّلعة، والبُجْرة نحوُها؛ فيراد أَخْبرته بكل شيء عندي، لم أَستر عنه شيئًا من أَمري، وفي حديث أُم زرع إِن أَذْكُرْه أَذْكُرْ عُجَرَهُ وبُجَرَه، المعنى إِنْ أَذْكُرْه أَذكر مَعايِبَه التي لا يعرفها إِلّا مَن خَبَرَه؛ قال ابن الأَثير: العُجَر جمع عُجْرة، هو الشيء يجتمع في الجسد كالسِّلعة والعُقْدة، وقيل هو خَرَز الظهر، قال أَرادت ظاهرَ أَمره وباطنَه وما يُظْهِرُه ويُخفيه، والعُجْرَة نَفْخَة في الظهر فإِذا كانت في السرة فهي بُجْرة ثم يُنْقَلانِ إِلى الهموم والأَحزان، قال أَبو العباس العُجَر في الظهر والبُجر في البطن".

ومن تلك الأحوال قولهم "بقضّه وقضيضه"، كتب فهد البطاح في صحيفة الرياضية: "انقضى الموسم الرياضي بالاتحاد السعودي لكرة السلة

---

(١) صحيفة الرياض، السبت ١٨ يونيو ٢٠١١م – العدد ١٥٦٩٩.

بقضه وقضيضه"[١]، والقضيض معروف في عاميتنا؛ إذ هو التراب والحصى المتراكم من بناء منقضّ أي منهدم أو مقضوض، وأما في المعجمات فالقضّ الحجارة الكبيرة والقضيض الحجارة الصغيرة، جاء في معجم (المحيط في اللغة): "والقَضَضُ: الحِجارةُ الصغارُ، وكذلك القَضِيْضُ. والقَضُّ: الحَصى الكِبار، والقِضَّةُ مِثْلُه... وجاءَ بَنُو فلانٍ قَضهم بقَضِيْضِهم وبقَضهم وقَضِيْضِهم: أي بجماعتهم"، وجاء في معجم (تاج العروس): "جاءُوا قَضَضُهم وقَضيضُهم، أَي جَميعُهُم. وقيل: جاءوا مجتمعين، وقيل: جاءوا بجَمْعِهِم لم يَدَعُوا وَرَاءهم شيئًا ولا أَحدًا، وهو اسمٌ منصوبٌ موضوعٌ موضعَ المصدَرِ كَأَنَّهُ قالَ: جاءوا انْقِضاضًا. قالَ سِيبَوَيْه[٢]: كَأَنَّهُ يَقُولُ انْقَضّ آخِرُهم عَلَى أَوَّلِهم، وهو من المصادر الموضوعَةِ موضِعَ الأَحْوالِ. ومن العربِ من يُعْرِبُه ويُجريه عَلَى مَا قبلَهُ".

إذن قولنا بعجره وبجره وقولنا بقضه وقضيضه هو في محل نصب حال وهما من الأحوال المعبر بها عن الكمال.

ومن الأحوال الدال على الكمال قولهم (الجماء الغفير)، كتب حسين بافقيه:"كنت كثير التردد على مكتبات الكتاب القديم في الرياض، أقلب الأرفف بحثا عن كتاب غريب أو عجيب، أو أملا في أن أجد كتابا بعينه، ولفت نظري كتاب وقّع عليه صاحبه إلى أحد الصحفيين في

---

(١) صحيفة الرياضية، الأحد ١١-٢٠١١-٠٧-٠٣ م - عدد ٨٦٧٧.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧٥.

الأقسام الثقافية إهداء بالغ في الإطناب اللغوي، وبجمل طويلة تصل إلى عدة أسطر، ولم يكن ليدور بخلد المؤلف أن إهداءه ذلك سيطلع عليه الجماء الغفير"[١]، وجعل الكاتب (الجماء الغفير) فاعلًا على خلاف المشهور من استعمالها منصوبة على الحال، وكتب النحو تمثل بها لمجيء الحال محلاة بأل، وهو خلاف الأصل فيها، قال ابن سيده: "وقد جاؤُوا جَمَّاءَ غَفِيرًا وجَمًّا غَفِيرًا مُنَوَّنة – أي بجَمَاعتهم والجَمُّ – العدَدُ الكَثِير، قال سيبويه: (جاؤُوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ)، فالجَمَّاء اسم، والغَفِير نعتٌ لها، وهو بِمَنْزِلَةِ قولك في المعنَى: الجَمُّ الكَثِير؛ لأنه يُراد به الكَثْرة، والغَفير يراد به أنهم قد غَطَّوُا الأرض من كَثْرتهم؛ غَفَرْت الشيءَ: أي غَطَّيته، ومنه الْمِغْفَر الذي يُوضَع على الرأس لأَنَّه يُغَطِّيه، ونَصْبه من قولك (مَرَرت بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ) على الحال، وقد علِمْنا أنَّ الحال إذا كان اسمًا غيْرَ مَصْدر لم يكن بالألف واللام، وأحْوَجَ ذلك سيبويه والخليلَ أن جَعَلا الجماءَ الغَفِير في مَوْضِع العِرَاك، كأنّك قلتَ مررتُ بهم الجُمُومَ الغَفْرَ، على مَعْنى مررت بهم جامِّين غافِرِين للأرض، ولم يَذْكُر البَصرِيُّون أنَّهما يُسْتَعْمَلان في غَيْر الحال"[٢]. ولكن ابن سيده نقل لنا الرفع فيه قال: "وذكر غيْرهُم شعْرًا فيه (الجَمَّاءُ الغَفِيرُ) مَرْفوع وهو قول الشاعر:

---

(١) صحيفة الرياض، الخميس ١٧ محرم ١٤٢٤العدد ١٢٦٩٠ السنة ٣٨.

(٢) ابن سيده، المخصص، ١: ٣١٧.

صَغِيرهُمُ وشَيْخُهُم سَواءُ   هُمُ الجَمَّاءُ في اللُّؤْم الغَفِيرُ"[١]

ومن تلك الأحوال (بِلَفِّهم ولَفيفهم) جاء في معجم (العين) للخليل: "وجاءَ القومُ جَمّاءَ الغَفير أي بِلَفِّهِم ولَفيفهم".

ومنها (على بكرة أبيهم)، كتبت سوسن أحمد: "وقد وصل الأمر بالبعض أن يصرح بأن الاستعمار أرحم بكثير من حكم هذا الرجل الذي هو على استعداد لإبادة شعبه على بكرة أبيهم"[٢].

جاء في المزهر: "جاء القوم بِلَفّهم ولفيفهم أي جاؤوا أخلاطهم، ويقال: جاؤوا على بَكْرة أبيهم أي جاؤوا جميعا"[٣]. وجاء في (لسان العرب): "وجاؤوا على بَكْرَةِ أَبيهم إِذا جاؤوا جميعًا على آخرهم، وقال الأَصمعي: جاؤوا على طريقة واحدة، وقال أَبوعمرو: جاؤوا بأَجمعهم، وفي الحديث: جاءت هوازنُ على بَكْرَةِ أَبيها: هذه كلمة للعرب يريدون بها الكثرة وتوفير العدد وأَنهم جاؤوا جميعًا لم يتخلف منهم أَحد، وقال أَبو عبيدة: معناه جاؤوا بعضهم في إِثر بعض، وليس هناك بَكْرَةٌ في الحقيقة، وهي التي يستقى عليها الماء العذب فاستعيرت في هذا الموضع، وإِنما هي مثل".

ومن ذلك (بحفيلهم)، جاء في (جمهرة اللغة) لابن دريد: "وجاء بنو

---

(١) ابن سيده، المخصص، ١: ٣١٧.

(٢) صحيفة الوطن الليبية، الخميس، ٢٥ أغسطس، ٢٠١١م.

(٣) السيوطي، المزهر، ٣: ٢٣٥.

فلان بحَفيلهم، أي بأجمعهم"، وأصل الحفيل البقية كما جاء في معجم (الجيم): "الحَفِيلُ: ما بقي في الكرم بعد قِطَافه". وقريب منه ما جاء في (لسان العرب): "وجاؤوا بحَفيلتهم وحَفْلَتهم أَي بأَجمعهم".

ومنها ما جاء في تهذيب اللغة "وقال أبو عبيد وابن الأعرابي: أخذتُ الشيء بزَأبَجِهِ ، وبِزَأْمَجِهِ إذا أخذته كُلَّه".

ومنها ظليفة، جاء في تهذيب اللغة "وقال أبو زيد: أخذتُ الشيءَ بظَلِيفتِه إذا لم يَدَعْ منه شيئًا".

ومنها الربان، جاء في مقاييس اللغة "يقال أخَذْتُ الشّيء برُبَّانِهِ، أي بجميعه".

والذي ننتهي إليه أنَّ (الجماءَ الغفيرَ) و(بلفّهم ولفيفهم) و(على بكرة أبيهم) و(بحفيلهم/ بحفيلتهم)، كلها تعرب أحوالًا منها منصوبة ومنها في محل نصب.

الضمير

الضمير المستتر اختراع نحوي

القول المشهور أنّ الضمائر منها ما هو بارز، أي له تحقق لفظي وخطّيّ، ومنها مستتر لا تحقق له لفظًا ولا خطًّا. والضمائر البارزة: منها منفصل، ومنها متصل، وأما المستترة فمنها ما استتاره جائز ومنها ما استتاره واجب، ولا يعني جواز استتاره جواز بروزه، بل المقصود أنه في موضع يمكن أن يقع فيه الاسم الظاهر، مثل (زيد جاء) فالضمير في الفعل (جاء) جاز استتاره؛ إذ جاز أن نقول (زيد جاء أخوه)، وأما الواجب الاستتار فهو ما لا يقع الاسم الظاهر موقعه مثل (قمْ، أقومُ، تقومُ، نقومُ). وليس يشكل من أمر الضمائر عندي الضمير البارز المنفصل، ولا ضمائر النصب؛ فهي بحق ضمائر؛ لأنها خلف من اسم ظاهر حذف من التركيب أو قدّم عن موضعه. أما ضمائر الرفع المتصلة فهي عند غير واحد من المحدثين أحرف للمطابقة وليست بضمائر، فحين تقول (قلتُ) فالمعنى المفهوم (قلتُ أنا) فالفاعل (أنا) وأما (تُ) فحرف دال على مطابقة الفعل للفاعل ولك أن تقدم الفاعل للاهتمام به (أنا قلتُ)، وهكذا بقية الضمائر، ولأنها علامات مطابقة كان الأصل أن تذكر مع الفاعل الظاهر، تقول (جاءوا المعتمرون) ولك أن تقدمه للاهتمام به (المعتمرون جاءوا)، ولك أن تترك المطابقة ما دام الفاعل متأخرًا فيتعين فاعله (جاء المعتمرون)، وهذا التجريد شاع في المستوى

العربي الفصيح، أما لغة عامة الناس فتمسكت بالمطابقة إلى يومنا هذا، وسماها النحويون لغة أكلوني البراغيث.

أما الضمائر المستترة فهي أمر لا يؤيده الوصف اللغوي، وهو عندي اختراع اخترعه النحويون لمعالجة أحكام افترضوها، منها وجوب تأخر الفاعل عن فعله، وأنه متى تقدم زعموا أنه مبتدأ؛ ولذا احتاج الفعل بعده إلى فاعل، فالاسم (زيد) فاعل في (جاء زيد) ومبتدأ في (زيد جاء) فاحتاج الأمر إلى افتراض فاعل بعده فقالوا باستتاره، ومن هذه الأحكام عدّهم ما ذكرناه من علامات المطابقة السابقة ضمائر. وقد يقال إن هذا يشكل في مثل قولنا (أكرم زيد محمدًا فشكره) فليس من فاعل مذكور بعد الفعل (شكر) ولابد من افتراض وجود ضمير في هذا الموضع، والصواب عندي أن الفاعل محذوف اكتفاءًا بذكره السابق فهو معهود عهدًا ذكريًّا، ويجوز عندي التصريح به (أكرم زيدٌ محمدًا فشكره محمدٌ). وإن يكن أمر الضمير الجائز الاستتار كما وصفت لك، فأمر الضمير الواجب الاستتار أوضح وأوجب أن يقال إن الفعل استغنى عن لفظ الفاعل بقرينة الحضور، فقولي (أقول) معناه: أقول أنا، ولكن حذف (أنا) اقتصارًا لأن الفاعل حاضر مدلول عليه بصيغة الفعل فما الهمزة- كما قال الكسائي- إلا أول الضمير (أنا) والنون في (نقول) أول (نحن) والتاء في (تقول) ثالث (أنت)، وفي خطاب المؤنثة والمثنى والجمع يحتاج إلى المطابقة (تقولين، تقولان، تقولون، تقلن)، والخطاب قياسه واحد إذ لا

يقال بوجوب استتاره مع أشخاص وجواز بروزه مع غيرهم. والخلاصة أنه لا وجود لضمائر مستترة، ولا ضمائر رفع متصلة، ولم يبق لنا سوى ضمائر الرفع المنفصلة وضمائر النصب المتصلة، وأما ما يزعم بأنه ضمائر نصب منفصلة فليس كذلك فهي الضمائر أنفسها اتصلت بغير الفعل لتقدمها عليه لأغراض دلالية وبلاغية.

هل ينفصل ضمير النصب؟

قسم النحويون الضمائر إلى متصلة تلحق الأفعال ومنفصلة. وقسموا المنفصلة إلى ضمائر رفع وضمائر نصب. وليس في ضمائر الرفع المنفصلة إشكال عندي فهي مختلفة عن ضمائر الرفع المتصلة اختلافًا بيّنًا. أما ضمائر النصب المنفصلة فهي التي تستحق التأمل. فإن كان المقصود فصلها عن الفعل فهذا صحيح لا مراء فيه، وإن كان المقصود بها أنها ضمائر تختلف عن المتصلة فهو أمر متوقف فيه عندي، وكذلك إن كان المقصود أنها منفصلة انفصالا مطلقًا كانفصال ضمائر الرفع. فضمائر النصب وإن فصلت عن الفعل فهي لا تنفك عن الاتصال؛ لأنها لا تستعمل إلا متصلة؛ ولذلك اتخذ لها ما تتصل به وهو لفظ (إيّ) فصار الضمير متصلًا به: إيّاه، إيّاها، إيّاهما، إيّاهم، إيّاهنّ، إيّاي، إيّانا، إيّاكَ، إيّاكِ، إيّاكما، إيّاكم، إيّاكنّ. ومعنى ذلك أن الضمير لم ينفصل. وقد يتصل الضمير بإلّا: إلّاه، إلّاك.

وليس هذا القول بجديد فهو في مجمله مستفاد من قول الفراء أن (إيَّا) دعامة والكاف ضمير متصل به[1]. وعلى الرغم من وضوح قول الفراء تعددت أقوال النحويين في هذه المسألة فذهب الخليل إلى أن (إيَّا) اسم مضمر مضاف إلى ما يأتي بعده من لواحق، وقد ردّ هذا القول بأن الضمير لا يضاف. وذهب سيبويه إلى أن (إيَّا) ضمير وأما اللواحق

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٢٠٦.

فحروف خطاب تبين أحوال الضمير، من تكلم، وخطاب، وغَيبة. وقريب من قول الخليل قول الزجاج بأن إيًّا اسم ظاهر مبهم، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها. وذهب الكوفيون سوى الفراء إلى أن (إيّاك) وأمثالها بكماله اسم واحد مضمر. وقال غيرهم إنه اسم ظاهر مبهم(١). ولم يستفد النحويون من قول الفراء بل ردوا عليه بأن جعل (أيّ) دعامة فاسد، لأن الاسم لا يسوغ أن يكون دعامة. والحق أنه ليس بلازم عدها اسما فقد نقل المرادي تصريح صاحب رصف المباني بأن إيًّا حرف؛ لأنه لا معنى له في نفسه. وإنما معناه في غيره، كسائر الحروف. ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمر المتصل.

وإذن ضمير النصب لا ينفصل، ولا أرى اتصال ضمير النصب بإلا من الشذوذ كما في قول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألّا يجاورنا إلّاك ديـــار

وقول الآخر:

أعوذ برب العرش من فئة بغت عليّ، فما لي عوض إلّاه ناصر

وليس بوهم عندي أن يقول أبو الطيب:

ليس إلّاكَ يا عليُّ هُمامٌ سيْفُه دونَ عِرضِه مَسْلولُ

---

(١) ينظر لكل هذه الأقوال: المرادي، الجنى الداني، ٥٣٦.

عود ضمير التثنية إلى السماوات والأرض

عطفت الأرض على السماوات في عدد من الآيات، وجاء الضمير العائد بصيغة الجمع حينًا وبصيغة التثنية حينًا آخر، فمن صيغة الجمع قوله تعالى:﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [الإسراء-٤٤]، وكذلك في [المائدة-١٢٠]، وفي [الأنبياء-٥٦]، وفي [المؤمنون-٧١].

وعاد الضمير في تلك الآيات بصيغة الجمع إلى السماوات والأرض لاشتراكها في الحكم؛ ولكن قد تعامل السماوات معاملة المفرد مقرونة بالأرض؛ لأن ما يبدو للبصر في مقابل الأرض سماء واحدة؛ ولذلك عاد الضمير بصيغة التثنية في قوله تعالى ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾[البقرة-٢٥٥]، وقد يكون العطف بالتثنية لبيان امتياز السماوات عن الأرض وانفصالها؛ إذ قد يتوهم من إعادة الضمير بالجمع كون الأرض من جنس السماوات، قال تعالى ﴿وَلِلّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [المائدة-١٧]، وقد يظن أن الضمير عائد إلى السماوات وحدهن، ومثله قوله في [المائدة-١٨]، [الحجر-٨٥]، [الفرقان-٥٩]، الشعراء٢٤، [الروم-٨]،[السجدة-٤]، [الصافات-٥]، [ص-١٠، ٢٧، ٦٦]، [الأحقاف-٣]، [الدخان-٣٨]، [ق-٣٨]، [النبأ-٣٧]، وأما في قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾[الأنبياء-٣٠] فلا يمكن أن

يعود الضمير بالجمع لأن الفتق بين الأرض من جهة والسماوات من جهة أخرى، فهما جهتان، فلابد أن يعود الضمير بصيغة المثنى. وهذا ما نفهمه من قول بعض المفسرين، قال السمين "قوله:﴿كَانَتَا﴾ الضميرُ يعودُ على السماوات والأرض بلفظِ التثنيةِ، والمتقدِّم جمعٌ.

وفي ذلك أوجه:

الأول: ما ذكره الزمخشري فقال: وإنما قيل (كانتا) دونَ (كُنَّ)؛ لأنَّ المرادَ جماعةُ السماواتِ وجماعةُ الأَرَضين. ومنه قولُهم: لِقاحان سَوْداوان، أي: جماعتان. فَعَلَ في المضمر نحوَ ما فَعَل في المظهر.

الثاني: قال أبو البقاء: الضميرُ يعودُ على الجنسين.

الثالث: قال الحوفي: قال: كانتا رَتْقًا والسماوات جمعٌ لأنه أراد الصِّنْفَيْنِ. قال الأسودُ بنُ يَعْفَر:

إن المنيَّةَ والحُتُوفَ كِلاهما   يُوفي المخارم يَرْقُبان سوادي

لأنه أراد النوعين، وتبعه ابن عطية في هذا فقال: وقال (كانتا) من حيث هما نوعان. ونحوُه قولُ عمرٍو بن شييم:

ألم يُحْزِنْكَ أنَّ حبالَ قيسٍ   وتَغْلِبَ قد تباينتا انقطاعا"(١)

ومثل ذلك قوله تعالى﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَابَّةٍ﴾[الشورى-٢٩]، ولكن المفسرين لم يشغلهم أمر عود ضمير المثنى إلى الجمع بل بثّ الدواب في السماوات؛ إذ الذي استقرّ في

(١) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٨: ١٤٧.

الأذهان أن ليس فيهن من خلق الله سوى الملائكة، فذهبوا في تخريج ذلك إلى مذاهب منها أنه قد ينسب إلى الكل ما هو للجزء، ومنها تقدير لفظ محذوف أي (في أحدهما)، ومنها أنه قد تكون في السماوات دوابّ علمها عند الله، ومنها أن الدوابّ كل ما دبّ فينطبق على الملائكة أيضًا.

أمضمر فاعل نعم أم محذوف؟

ذهب النحويون إلى أن فاعل (نعم) إما اسم ظاهر معرف بـ(أل) تعريفًا دالًا على الجنس، كما في قولك: (نعم الرجلُ زيدٌ)، وإما ضمير مستتر مميز بنكرة، كما في قولك: نعم رجلًا زيدٌ. وليس يشكل النمط الأول الذي ظهر الفاعل فيه، فقد أسند الفعل إلى اسم الجنس، ليكون المدح للجنس عامة ثم يخص به فرد هو زيد، والهدف بيان جهة المدح وهي الرجولة. وأما النمط الثاني فهو مشكل لأن الفاعل ضمير لا مرجع له فهو إضمار لم يُسبق بإظهار، والضمير ليس يدل على الجنس دلالة ما اتصلت به (أل الجنسية)، ورأى النحويون الإضمار هنا جائز فهو من قبيل الإضمار على شريطة التفسير، بمعنى أن التمييز المذكور أغنى عن الإظهار. والقول بمجيء الفاعل ضميرًا مستترًا قد يتوقف فيه لأمرين، الأول أن التمييز الذي يصاحب الضمير قد يأتي مع الظاهر أيضًا، والآخر أن الضمير مصنف عند النحويين في المعارف لأنه يعين معهودًا.

وأما تمييز الفاعل الظاهر فجاء في قول الشاعر:

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت   ردَّ التحية نطقًا أو بإيمـــاء

واختلف النحويون في تمييز الفاعل الظاهر بين مجيز ومانع، فمنعه سيبويه، وأجازه المبرد وابن السراج، والفارسي[1]، قال ابن عقيل: "وفصَّل بعضهم، فقال: إن أفاد التمييزُ فائدةً على الفاعل جازَ الجمعُ بينهما،

(١) ابن يعيش، شرح المفصّل، ٧: ١٣٣.

نحو: (نعم الرجلُ فارسًا زيدٌ) وإلا فلا، نحو: (نعم الرجلُ رجلًا زيدٌ)، فإن كان الفاعل مضمرًا جاز الجمع بينه وبين التمييز؛ اتفاقًا، نحو: (نعم رجلًا زيدٌ)"[1].

والذي أراه حلًّا للخروج من الإشكالين هو القول إن الفاعل ظاهر في كل أحواله، ولكنه قد يذكر كما في قولك: نعم الرجل فارسًا زيدٌ، وقد يحذف كما في قولك: نعم فارسًا زيدٌ، ويكثر حذف هذا الفاعل إن كان لفظه مطابقًا لفظ التمييز، كما في (نعم الفتاةُ فتاةً هند)، فيمكن الحذف (نعم فتاةً هند). وقد يقال إن الفاعل عمدة وجزء من الفعل فكيف يحذف، والجواب أن التمييز أغنى عنه فساغ حذفه.

وقد يقال ما الفائدة من مخالفة النحويين في مذاهبهم مع أنهم مختلفون، فالجواب هو طلب الاختصار، فمن السهل ترتيب المسألة على النحو التالي: تأتي جملة المدح (نعم الرجل رجلًا زيد) فنعم لها (فاعل وتمييز للفاعل ومخصوص بالمدح)، ثم إنّ هذه الجملة قد يحذف منها التمييز استغناء بالفاعل، فيقال (نعم الرجل زيد)، وقد يحذف الفاعل استغناء بالتمييز، فيقال: (نعم رجلًا زيد).

ونكون بهذا وحدنا شكل الفاعل، فبعد أن كان ظاهرًا مرة وضميرًا مرة أخرى صار ظاهرًا فقط؛ غير أنه قد يذكر وقد يحذف. ونكون بهذا خرجنا من حرج وجود ضمير فاعل لنعم والضمائر معرفة تعريف عهد لا

---

(١) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٣: ١٦٥.

يلائم ما تقتضيه نعم من كون فاعلها دالًا على الجنس. وبقي أن نقول إن إعراب (زيد) مبتدأ مؤخرًا وجملة (نعم الرجل) خبره أولى من عدّ خبره محذوفًا أو عده خبرًا لمبتدأ محذوف، لأن هذا الممدوح جائز الحذف، كما في قوله تعالى: ﴿وَالأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [الذاريات:٤٨]، أي فنعم الماهدون نحن. فحذف المبتدأ وحده أولى من حذف المبتدأ والخبر معًا.

تحرير ضمير الفصل

تحدث عنه الكفوي قال "وضمير الفصل اسم لا محل له من الإعراب، وبذلك يفارق سائر الضمائر، وضمير الفصل إنما يتوسط بين المبتدأ والخبر لا بين الموصوف والصفة، وبهذا الاعتبار سمي ضمير الفصل عند البصريين، وأما عند الكوفيين فإنه سمي ضمير عماد، وحق ضمير الفصل أن يقع بين معرفتين"[١]، وشرح عباس حسن رحمه الله في كتابه (النحو الوافي) ضمير الفصل وضرب له أمثلة يبين بها أهميته، مثل "الشجاع الناطق بالحق يبغي رضا الله"؛ فلمعنى الجملة احتمالان: الأول يهبه كون (الناطق) نعتًا (الشجاع الناطق بالحق/يبغي رضا الله)، والثاني يهبه كون (الناطق) خبرًا (الشجاع/ الناطق بالحق يبغي رضا الله)، وليس يفصل بين الاحتمالين سوى إقحامِ ضمير بين المبتدأ والوصف ليتبين أنه ليس بنعت للمبتدأ؛ إذ لا يفصل بين النعت والمنعوت في السعة، (الشجاع هو الناطق بالحق يبغي رضا الله)[٢].

واضطرب النحويون في تصنيف هذا الضمير فمنهم من عدّه اسمًا ومنهم من عدّه حرفًا؛ لأنه رآه مبنيًّا لا محل له من الإعراب، ولعل بعضهم غرّتهم تسمية سيبويه له حرفًا[٣]، وهو يقصد لفظًا لا الحرف بالمعنى

---

(١) الكفوي، الكليات، ١: ٩٠١.

(٢) عباس حسن، النحو الوافي، ١: ٢٤٢.

(٣) سيبويه، الكتاب،٢: ٣٩٠.

الاصطلاحي. ولضمير الفصل شروط أوصلها حسن إلى ستة، ولكنها تتلخص في أنه ضمير رفع منفصل مطابق لما قبله واقع بين مبتدأ معرفة وخبر معرفة أو كالمعرفة وهو أفعل التفضيل.

وعلى الرغم من ترجيح حسن لعد ضمير الفصل حرفًا استثنى حالة واحدة "لكن هناك حالة واحدة يكون فيها اسمًا، ويجب إعرابه وتسميته فيها: ضمير الفصل؛ وهى نحو: (كان السَّبّاقُ هو عليٌّ) برفع كلمة: السبَّاق، وكلمة: عليّ. لا مفر من اعتبار: (هو) ضميرًا مبتدأ مبنيًّا على الفتح في محل رفع وخبره كلمة: (عَليٌّ) المرفوعة، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر: (كان). وبغير هذا الاعتبار لا نجد خبرًا منصوبًا لكان. ومثل هذا يقال في كل جملة أخرى لا يمكن أن يتصل فيها الاسم الثاني بالأول بصلة إعرابية إلا من طريق اعتبار الفاصل بينهما ضميرًا مبتدأ على نحو ما تقدم أو غيره"[١].

والاضطراب ظاهر في هذا القول فكيف يعدّ ضمير فصل وقد تخلفت بعض الشروط المذكورة، فلم يعد الضمير فاصلًا بين مبتدأ وخبر، بل صار جزءًا من جملة أخرى هو عمدة فيها؛ ومن أجل ذلك نقول إن الضمير المنفصل قد يقع بين المبتدأ والوصف المعرف، فإن كانا مرفوعين (زيدٌ هو المنطلقُ) فللمعرب الخيار أن يعد الضمير المنفصل مبتدأ ثانيًا أو يعده (ضمير فصل) لا محل له من الإعراب، فإن كان الوصف منصوبًا

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي، ١: ٢٤٨.

تعيّنت الفصليّة (كان زيدٌ هو المنطلقَ). وكذلك لا يعدّ الضمير المنفصل عندي ضمير فصل إن جاء مؤكدًا للضمير المتصل عند توكيده توكيدًا معنويًّا (كنت أنت نفسُك تهتم بالأمر) أو عند العطف عليه (كنت أنت وصاحبُك تهتمان بالأمر).

ونخلص إلى أنّ ضمير الفصل وظيفة من وظائف الضمير المنفصل غير أنه يقحم بين المبتدأ والخبر المعرفة ليتعين أنه خبر لا نعت للمبتدأ، وهو كالجملة المعترضة لا يكون له محل من الإعراب.

العمل والعامل

العامل بالمفرد والعامل بالجملة

تفسر ظاهرة التصرف الإعرابيّ التي تتصف بها العربية بنظرية العامل؛ إذ يتصور أن هذا التصرف إنما كان لتأثير لفظ في غيره، يسمى المؤثر عاملًا ويسمى المتأثر معمولًا، وقد يكون التأثير في لفظ من ألفاظ الجملة فهذا العامل بالمفرد، وقد يكون التأثير في تركيب الجملة كلها أي في عناصر الجملة التركيبية فهذا العامل بالجملة.

وليس يتأثر بالعمل من أنواع الكلم سوى الاسم لتعدد وظائفه فاستحق بهذا أن يكون معربًا فتتغير حركة آخره وفاق تلك الوظيفة فتراه مرفوعًا بضمة تارة ومنصوبًا بفتحة تارة ومجرورًا بكسرة تارة، وأما ما سواه فغير معرب فترى حركة آخره ثابتة ملازمة، غير أن من الأفعال ما يتأثر بعامل فيكون في هذه الحالة محمولا على الاسم مشبّهًا به، ولذلك أطلق النحويون عليه مصطلح (المضارع) أي المضارع للاسم والمضارعة المشابهة، فيكون الاسم وما حمل عليه من الفعل معمولين، أما الحرف فلا يعمل فيه شيء؛ لأنه ليس مستقلًّا بنفسه، فلا يكون له معنى خارج السياق؛ ولذلك لم يكن مفتقرًا إلى ما يكون علامة على تصرف وظيفي، وكذلك نجد ما شابه الحرف في افتقاره إلى ذلك بُني بناء الحرف.

نجد أقسام الكلم وفاقًا لنظرية العمل ثلاثة: عامل وهو الفعل، ومعمول وهو الاسم، وغير عامل ولا معمول وهو الحرف. هذا أصل

التقسيم؛ إذ تعمل الأسماء والحروف حملًا على الأفعال. يرفع الفعل الفاعل وينصب المفعول فتكون بذلك جملة، ويحمل الاسم على الفعل فيرفع فاعلًا وينصب مفعولا فتكون بذلك شبه الجملة؛ لأن الاسم لا يعمل إلا معتمدًا على غيره متصلًا به، وكذلك يحمل الحرف في عمله على الفعل، إذ ينصب الحرف (إنّ) الاسمَ بعده ويرتفع الخبر، فكأن المنصوب مفعول به والمرفوع فاعل. وهذه الأصالة في العمل متعلقة بما يعمل بالجملة، أما العمل بالمفرد فهو عمل الحروف، وهي منقسمة ثلاثة أقسام، حروف مختصة بالأفعال فتنصبه أو تجزمه، وحروف خاصة بالأسماء فتجرها، وحروف ليست خاصة بالأفعال ولا بالأسماء فهي لا تعمل في شيء منها.

ومن أجل هذا الاختصاص رأينا النحويين يفسرون ما رأوه يعاند هذه القسمة، فإن رأوا بعد (إنْ) الجازمة لفعل الشرط اسمًا كما في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة-٦] قدروا الفعل قبله، وهو مذهب البصريين، أو عدّوه منقولا من موضع متأخر عن الفعل، وهو مذهب الكوفيين. وتراهم، وقد رأوا حرفي الجرّ (حتى) أو (لام التعليل) دخلا على فعل ونصب ذلك الفعل؛ بيّنوا أنه منصوب بحرف آخر خاص بالفعل، وهو أن المصدرية التي تؤلف مع الفعل عند التأويل اسمًا يصح جرّه، وذلك نحو قوله تعالى ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾[الأعراف-٤٠]، وليس مذهب النحويين في تقدير (أن) مجرد مدافعة عن الأصل الذي أصلوا بل هو شيء اقتضاه المعنى؛ إذ المعنى

(حتى ولوج) ومعنى الولوج (أنْ يلجَ). وبهذا الاختصاص فسروا إهمال (ما) عند التميميين، فهم لا يعملونها؛ لأنها ليست مختصة بالأسماء، نحو (ما زيدٌ مسافرٌ)، وأما إعمالها عند الحجازيين فلحملها على (ليس) الناصب للخبر، نحو قوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف-٣١]، وأما المضاف إليه الذي اختلف تعبير النحويين عن جرّه فمنهم الكوفيون يرونه مجرورًا بالإضافة والبصريون يرونه مجرورًا بالمضاف فلعله مجرور بحرف الجر المضمر بينهما وهو (اللام)؛ فقولك: هذا كتابُ زيد يعني: هذا كتابٌ لزيدٍ.

لماذا ضرب زيدٌ عمرًا

هذا مثال الجملة الفعلية الذي توارثه النحويون منذ عرف النحو ودونه سيبويه في كتابه إلى يومنا هذا، ويلاحظ في هذا المثال أنه جاء من كلمات ثلاثية مجرّدة؛ لأن أكثر ألفاظ اللغة ثلاثية الجذور، وأما الرباعية الجذور والخماسيتها فهي قليلة ومهجورة البنية والْمُثُل.

وأثار تداول النحويين هذا المثال حيرة بعض المتقدمين والمتأخرين، وارتبط بطُرف شاعت بين الناس وترددت، منها ما جاء في مختصر تاريخ دمشق"قال محمد بن المثنى السمسار: كنا عند بشر بن الحارث، وعنده العباس بن عبد العظيم العنبري – وكان من سادات المسلمين – فقال له: يا أبا نصر، أنت رجل قد قرأت القرآن، وكتبت الحديث، فلم لا تتعلم من العربية ما تعرف به اللحن حتى لا تلحن؟ قال: ومن يعلمني يا أبا الفضل؟ قال: أنا يا أبا نصر، قال: فافعل، قال: قل (ضرب زيدٌ عمرًا)، قال: فقال له بشر: يا أخي ولم ضربه؟ قال: يا أبا نصر ما ضربه وإنما هذا أصل وضع، فقال بشر: هذا أوله كذب، لا حاجة لي فيه"(١). وجاء في (محاضرات الأدباء) "وحكي أن مؤدبًا ادعى أنه علم صبيًّا النحو والفرائض، فامتحنه أبوه فقال له: كيف تقول ضرب زيد عمرًا؟ قال: كما تقول. فقال له: فما إعرابهما؟ قال: زيد رفع بفعله وما بقى فللعصبة. وأمر آخر معلمًا أن يعلمه الفرائض، فامتحنه يومًا فقال له: ما تقول في

---

(١) ابن عساكر، مختصر تاريخ دمشق، ٥: ١٩٣.

رجل مات وخلف ابنتين وابنًا؟ فقال: أما الابن فيسقط. فقال: نعم إذا كان مثلك"[١]. وأشهر الطرف وأكثرها تداولًا أنّ أحد الولاة سأل عن سرّ ضرب زيد عمرًا، فقال نحوي طريف إنّ عمرًا هذا قد سرق واو (داود) فتراهم يكتبونه بواو واحدة وإن كان ينطق بواوين، وأما (عمرو) فيكتب بواو لا تنطق، فضرب زيد عمرًا عقابًا له[٢]. ومن المعلوم عند أهل العلم أن الواو من (داود) ورثت كتابتها من طريقة الأنباط التي تهمل رسم المدود، أو هي حذفت كراهة التماثل الخطيّ أي كراهة رسم الواوين (داوود) وهو أمر متبع في ألفاظ أخرى مثل (طاوس) وتراهم يكرهون توالي الألفين فيتخلصون من إحداهما كما ترى في (القرءان الكريم) تجنبوا كتبه (القرأان). وأما الواو من (عمرو) فاشتهر بين الناس أن الواو زيدت فيه للتفريق بينه وبين (عُمَر)، ولكن الدراسات الأثرية كشفت لنا أن هذا الاسم قديم وأن الواو قديمة فالاسم يظهر في النقوش بالخطوط النبطية التي منها جاء الخط الحجازي، ففي تلك النقوش ظهر الاسم (عمرو) بالواو، وتبين أن الوقف على الاسم المرفوع المنون بالواو وعلى المنصوب بالألف

---

(١) الراغب الأصبهاني، محاضرات الأدباء، ص ٢٥.

(٢) ينظر: زروق عيسى، داود باشا ونهضة العراق الأدبية، مجلة الرسالة، ع ٧٠٦، ص١٥. وفيه ينسب المؤلف القصة لداود باشا(ت ١٢٦٧هـ)، غير أن قصة السرقة أقدم إذ نجد ذكرها في شعر منسوب لأبي بكر الجوهري الشامي ولد سنة ٩٦٨هـ، قال:

كأنما الخال فوق الخد يحرسه   حذار سرقة عمرو واو داود

ينظر:ريحانة الألبا للخفاجي، ١: ١٦٧.

وعلى المجرور بالياء[1]، وهذه الطريقة استمرت في لهجة عربية قديمة (أزد السراة) ذكرها سيبويه في كتابه[2]، ولكن اللغة الفصيحة المشتركة أهملت الواو والياء وأبقت الوقف على الألف كما في (أكرمت زيدا)، ومن الطريف ما سمعته من أحد أبناء جنوب المملكة أن في بعض لهجاتهم من يقف بالواو في كل الأحوال (جا محمدو/ شفت محمدو/ مر على محمدو).

وأعود إلى ما بدأت به وهو المثال النحوي (ضرب زيدٌ عمرًا) وهو ما اتخذ منه بعض المحدثين مجالًا للسخرية من النحو العربي وجموده، بل رأوا أن التجديد إنما يكون بتغيير ألفاظ تلك الجملة، وأنّ الجمود على هذا المثال من الأسباب الصارفة للمتعلمين عن النحو. ويمكن أن نلتمس لهؤلاء العذر في قولهم؛ لأنه غاب عنهم مقصد النحويين ومرادهم الذي لم يكشفوا عنه، وهو أن النحويين اعتمدوا هذا المثال وكرروه لغرض تعليمي مهمّ عندهم، وهو أنهم جعلوه وزنًا تركيبيًّا كما وضعوا للكلمات المفردة وزنًا صرفيًّا حين اختاروا من الأفعال الفعل (فَعَلَ)، وكان غرضهم بيان بنية الكلمة من غير اشتغال بمعناها المعجمي، وكذلك استعملوا هذه الجملة المؤلفة من فعل ثلاثي صحيح واسمين ثلاثيين ليكون اهتمام المعلم على

---

(١) ينظر: جاشوا بلاو، نشأة الازدواجية اللغوية: دراسة في أصول اللهجات العربية الحديثة، كتاب دراسات في تأريخ اللغة العربية، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني ، ص٢٠٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٦٧.

بنية التركيب من غير اشتغال بتغير المعاني المعجمية لأفعال الجملة أو أسمائها؛ لأنّ ذلك ليس مهمًا في بيان الأحكام التركيبية، بل ربما كان صارفًا عن التركيز على التركيب، فصار (ضربَ زيدٌ عمرًا) هو الميزان التركيبي للجملة، ومنه يكون المنطلق لألوان من التراكيب الأخرى مثل (زيدٌ ضرب عمرًا) و(ضرب عمرًا زيدٌ) فيعلم بهذا أن المراد أن الفعل يتقدم على الفاعل والمفعول به وأن الفاعل يتأخر عن الفعل وقد يتأخر عن المفعول به، وأن المفعول به يمكن أن يتقدم على الفاعل أو على الفعل والفاعل.

فعل الأمر لا زمن له ولا فاعل

إن اختلف النحويون في بناء فعل الأمر وإعرابه فإنهم اتفقوا على دلالته على الاستقبال وأنّ فاعله المخاطب؛ ولكن تعريف النحويين الفعل يكشف عن حقيقة واضحة هي أن ما يسمى بفعل الأمر ليس فعلا بل هو صيغة طلبية مقتطعة من الفعل المضارع اقتطاعًا صرفيًّا، وقد وفق صلاح الدين الزعبلاوي إلى جلاء هذه المسألة، إذ تتبع باستقصاء دقيق أقوالهم من مصادرها، ليقول "لا خلاف بين الأئمة على جريان الفعل على الماضي والمضارع. فالفعل الماضي ما دلَّ على معنى مقترن بالزمان الماضي، والمضارع ما دلَّ على معنى مقترن بزمان يحتمل الحال والاستقبال. أما جريان الفعل على (الأمر) ففيه نظر. ذلك أن الفعل يدل على الحدث مقترنًا بزمان، فهل الأمر مقترن بزمان؟...أقول (الأمر) صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل، فهو صيغة إنشاء طلبي يراد بها طلب القيام بالفعل. فالكلام إما خبر وإما إنشاء. فالخبر قولك كتب زيدٌ ويكتب عمرٌو. ففي الجملة ها هنا إسناد خبري مقترن بزمان. أما قولك اكتب فهو إسناد إنشائي غير مقترن بزمان فأنت تطلب من المخاطب القيام بفعل الكتابة ولا تخبره بحدث الكتابة مقترنًا بزمان. فإذا استجاب المخاطب قامت استجابته فيما يستقبل من الزمان. وإن شئت التفصيل قلت إن معنى (الأمر) غير مقترن بزمان، لأنه لا يخبر بحدث، وإنما المقترن

بزمان هو تلفظك به، أي قولك (اكتب) فهو يجري في الحاضر، وكذلك الاستجابة للأمر إذا حدثت فإنها تجري في المستقبل"، وبعد أن أورد كلام ابن يعيش على أزمنة الفعل قال: "كلام ابن يعيش على أزمنة الفعل لا يدع للأمر مكانًا في قسمة الأزمنة بل الأفعال. فالماضي إنما يقع الإخبار عنه بعد زمان وجوده، والمستقبل إنما يقع الإخبار عنه قبل زمان وجوده. أما الحاضر فيخبر عنه زمان وجوده. وهذا يعني أن الفعل الماضي يخبر به عن الحدث الفائت بعد زمان وجوده. ويخبر بالفعل الآتي قبل زمان الحدث الآتي: ويخبر بالفعل الحاضر زمن وقوع حدثه. فالفعل إنما يخبر به عن الأحداث الجارية في هذه الأزمنة الثلاثة. أما (الأمر) فليس مما يخبر به، في الأصل، لأنه صيغة إنشاء، لا إخبار، فلا يصح فيه إذًا حد الفعل. ومن ثم أشكل على النحاة مجيء خبر المبتدأ جملة إنشائية، لأن الإنشاء لا يخبر به، فذهب قوم إلى صحة الإخبار بها على تأويل صفة، فإذا قيل: زيد اضربه، كان كأنه قيل: زيد مطلوب ضربه. والتزم ابن السرَّاج تقدير قول محذوف قبلها، أي زيد أقول لك اضربه. وذهب ابن الأنباري إلى امتناع الإخبار به مطلقًا وتبعه قوم من النحاة"[١].

بقي أن نقول إنّ ما يسمى فعل الأمر لا فاعل له؛ لأنه ليس بفعل أنجز في الماضي ولا هو فعل سينجز في المستقبل، بل هو طلب لإنجاز فعل والفاعل إنما هو فاعل الفعل المطلوب إنجازه، فقولك: قم، طلب من

---

(١) صلاح الدين الزعبلاوي، دراسات في النحو، ١: ٢٢٩.

المخاطب أن يقوم، فالمخاطب إنما يفعل القيام في المستقبل، وأما (قم) فإنه وإن وجه إلى مخاطب فالمخاطب ليس فاعلا له بل سيكون فاعلا للفعل المطلوب، وقد يحتج باتصال (ألف الاثنين أو واو الجماعة) وليس هذا بشيء؛ لأنها علامات مطابقة للمخاطب أو أحرف خطاب إن شئت، وقد يحتج بنصب الأمر للمفاعيل، وليس هذا أيضًا دليلًا على فعليتها؛ إذ هي قيود يقتضيها الفعل المطلوب إنجازه فهي مفاعيل لذلك الفعل، فقولك: زرني غدًا، فالمفعول لفعل الزيارة المطلوبة، والظرف للفعل المطلوب.

لماذا يعد فاعلًا؟

لا يشكل على أحد أن يكون زيد فاعلا في قولنا: يدخل زيد، ولكنه قد يشكل عليهم في الجملة المنفية: لم يدخل زيد، فكيف يعرب زيد فاعلا لفعل لم يحدث منه، فهو منه بريء براءة الذئب من دم يوسف. وهذا إشكال قديم أشار إليه المبرد في قوله: "فإذا قلت: لم يقم زيد، فقد نفيت عنه الفعل فكيف رفعته؟"[(١)]، ولكن عند التأمل نجد زيدًا قد عمل، فهو فاعل في كل حال، أي في حال الإثبات (الموجب) وحال النفي، فهو فاعل للدخول في (يدخل زيد) وهو فاعل لترك الدخول أو لترك القيام في مثال المبرد. ولذلك يقول عن الجملة (لم يضرب عبدُالله زيدًا): "ولمْ إنما عملت في (يضرب) ولم تعمل في (زيد)"[(٢)].

وقريب من هذا إسناد الفعل إلى فاعل لا يتصور صدور الفعل منه كما في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ﴾[الكهف:٧٧] فكيف للجدار أن يريد أو ينقض؟ ولذلك سمعنا من بعض اللغويين المحدثين مثل مازن الوعر أن فعلا مثل (سقط الحائط) مبني للمجهول، وهذا عندي غير مقبول البتة فلا شك أنه فاعل؛ ولكن كيف يكون فاعلًا؟

إن هذا التركيب وأمثاله يعود بنا –حسب قول بعض اللغويين– إلى

---

(١) المبرد، المقتضب، ١: ١٤٦.

(٢) المبرد، المقتضب، ١: ١٤٧.

الاعتقاد أنه موروث تاريخي مسرف في القدم معبر عن مرحلة ذهنية قديمة كان أهل اللغة يعتقدون فيها أن الأشياء تفعل كما يفعل البشر، بل إن مثل هذا الوهم ما زال ملازمًا للإنسان إلى اليوم حين ينسب إلى الأشياء الفعل، فكلنا نقول عن سياراتنا القديمة أتعبتنا بالتصليح، ونقول عن النافذة: انكسر زجاجها وكأنه هو الذي كسر نفسه ونقول احمرّ البسر وكأنه هو الذي فعل ذلك بإرادة منه، ونقول استقام الطريق، وأفعال كثيرة على هذه الشاكلة نجد فيها أن الفاعل لا يملك حق الفعل ولا يتصور أن يحدث منه، وكل ذلك يحدث لأن اللغة لها طريق واسع هو المجاز، فعلاقة الفاعل بفعله حقيقية حين يكون الفعل مما يصدر عن الفاعل ويتصور حدوثه منه، وتكون مجازية حين يرتبط الفعل بفاعل ليس من شأنه أن يفعل هذا الفعل في الحقيقة.

وربما لا يكفي المجاز لحل هذه المشكلة، ففي تراكيب تظل العلاقة بين الفعل والفاعل غريبة غامضة ما لم تزل تلك الغرابة كما في قوله تعالى: ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾[هود:٧٧] فليس من المألوف أن يكون الرجل فاعلا للفعل ضاق، ولكن الغرابة تزول بالتمييز (ذرعًا) وهو ما يبين مسوغ نسبة الفعل إلى الفاعل حين نقول: ضاق الرجل ذرعًا، فهذا التركيب محول عن أصل تتضح فيه علاقة الفعل بالفاعل وهو: ضاق ذرع الرجل، ولكن فكت الإضافة وأسند الفعل إلى المضاف إليه لأن الفاعل في الأصل جزء منه.

ومن أجل ما تثيره علاقة الفعل بالفاعل من مفارقة؛ قال النحويون إن الفاعل عندهم وفي اصطلاحهم هو الاسم المرتفع بعد الفعل المبني للمعلوم دالًا على من فعل الفعل أو اتصف به حقيقة أو مجازًا. وأما الاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمجهول مثل (قوبل زيد) فليس بفاعل عندهم وإن كان مرفوعًا، وبسبب رفعه عدوه نائبًا عن الفاعل حل محله فارتفع كما ارتفع. ولعله إنما ارتفع لأنه صار فاعلا للفعل بعد ذهاب فاعله فهو متصف بوقوع الفعل به.

النصب بالقصد

القصد عامل معنوي نسبه أبوالقاسم السهيلي إلى أستاذه أبي الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله المالَقي الملقب بابن الطراوة، فمن المنصوب بالقصد إليه لا بعامل لفظي المصادر التي تستعمل من غير أفعالها، قال السهيلي[١]: "وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ولا إلى اختلاف أحوال الحدث؛ بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافًا إلى ما بعده، نحو: سبحانَ الله ، فإن سبحانَ اسم ينبئ عن العظمة والتنزيه، فوقع القصد إلى ذكره مجردًا من التقييدات بالزمان أو بالأحوال؛ ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر".

ومن المنصوب بالقصد ما استعمل للتحذير"نحو (إيّاك)"، والمصادر المستعملة في الدعاء "نحو (ويلَ زيدٍ وويحَه)، وهما أيضًا مصدران لم يشتق منهما فعل، حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما، ولا احتيج إلى تخصيصهما بزمن، فحكمهما حكم سبحان الله ونصبهما كنصبه؛ لأنه مقصود إليه".

ومن ذلك المنصوب المشتغل عنه فعله بضميره، قال السهيلي "ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: (زيدًا ضربته)" فليس منصوبًا بفعل مقدر يماثل الفعل المذكور كما هو في قول النحويين، قال السهيلي "وهو

---

(١) كل النصوص المقتبسة من نتائج الفكَر للسهيلي، بتحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ص ٥٧، ٥٨.

مذهب شيخنا أبي الحسين"، ويجعل منه المفعول به المقدم على فعله، قال السهيلي "وكذلك (زيدًا ضربت)، بلا ضمير، لا يجعله مفعولًا مقدمًا؛ لأن المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي".

ومع تقوية السهيلي قول أستاذه يتوقف فيه بعض التوقف؛ إذ يقول "ولكن لا يبعد عندي قول النحويين أنه مفعول مقدم، وإن كان المعمول لا يتقدم على العامل. والفعل كالحرف لأنه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم، كما لا يتقدم على الحرف؛ ولكن الفعل في قولك : (زيدًا ضربت)، قد أخذ معموله وهو الفاعل، فمعتمده عليه، ومن أجله صيغ، وأما المفعول فلم يبالوا به، إذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل ، ألا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف، فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه. وأما (زيدًا ضربته) فينصب بالقصد إليه، كما قال الشيخ".

ولا أجد أحدًا احتفل بمذهب ابن الطراوة هذا؛ لأن العوامل المعنوية غير مقدمة في النحو البصري الذي ساد في معظم التناول النحوي؛ ولأن مذهبه هذا ربما يفسر النصب ولكن هذا لا يكفي؛ إذ الإعراب ليس تفسير التصرف الإعرابي لفظًا بل بيان وظيفة اللفظ وعلاقته بعناصر الجملة الأخرى، فالمنصوب في جملة الاشتغال (زيدًا أكرمته) مفعول به الضرب، ولم يمنع النحويين جعله مفعولًا به مقدمًا سوى وجدانهم الفعل اتصل به ضميره، وهم يمنعون أن ينصب الفعل الظاهر وضميره معًا؛ لأن

الفعل له مفعول واحد، وهذا الذي ألزموا أنفسهم به وذهبوا إليه ضرب من التحكم أدى إلى زعم لا دليل عليه ولا حاجة إليه، وهو افتراضهم نصب الظاهر بفعل آخر، والأولى القول مع المحدثين إن هذا المقدم مفعول به، وإن اتصل بالفعل ضمير يدل عليه، فالمعوّل على المعنى والوظيفة؛ بل إن الاسم لينتصب مقدمًا إن كان من سبب المفعول به، نحو: زيدًا أكرمت والده، فهذا المنصوب مضاف إليه ولكنه نصب مقدمًا دلالة على ارتباطه بالمفعول به وأنه جزء لا يتجزأ منه.

كعند زيد نمِرة

ليست النَّمِرة التي عند زيد أنثى النمِر؛ بل هي كساء مخطط يلبسه الأعراب، وليست المشكلة هنا بل في المبتدأ؛ فالنحويون يرون أن (نمرة) وهي النكرة مبتدأ مؤخر وجوبًا و(عند زيدٍ) خبر مقدم وجوبًا أو هو متعلق بالخبر المحذوف، والأصل (نمرة عند زيد) وإنما وجب تقديم الخبر لأن تأخيره –حسب العكبري– يجعله يلتبس بالنعت[١]، فالسامع سينتظر الخبر (نمرة عند زيدٍ ...!) فما شأن النمرة التي عند زيد؟ ولكن دعونا نتأمل في التركيب، فالظرف متعلق بمحذوف وجوبًا؛ فالتقدير (كائنٌ عند زيد نمرة)، أفلا يجعله هذا أخص (أي أقل تنكيرًا) من (نمرة)؟ أفلا يستحق بهذا أن يكون هو المبتدأ لكونه عاملا؟ وعمل النكرة هو المسوغ الخامس من مسوغات الابتداء عند ابن عقيل "رغبة في الخير خير"[٢]، وقياسًا عليه (كائن عند زيد نمرة)، يمكن أن نقول إذن إن نمرة هي الخبر، وهذا أمر يعضده المعنى؛ لأن الفائدة التي محلها الخبر إنما هي في نمرة، فنحن نعرف زيدًا ونجهل ما عنده والجملة حملت لنا الخبر عن الكائن عند زيد وهو نمرة.

ولبعض النحويين قول آخر وهو أن (زيدٍ) المجرور هو المبتدأ من حيث المعنى؛ قال السهيلي: "وهو وإن كان [الاسم المعرفة المجرور] خبرًا في

---

(١) العكبري، اللباب، ١: ١٤٥.

(٢) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١: ٢١٨.

اللفظ فهو المخبَر عنه معنى؛ لأن الخبر إذا كان مقدمًا ومعرفةً فإن كان في اللفظ خبرَ المبتدأ فإنه في المعنى مخبرٌ عنه؛ لأن التعريف والتقديم يجرّان إليه ذلك المعنى، فكأنك قلت (على زيدٍ دينٌ) إنما قلت (زيدٌ مدين)، وإذا قلت: (في الدار امرأة) إنما أردت: (الدار فيها امرأة). فلذلك حسن الإخبار عن النكرة ههنا في اللفظ، لأنه ليس خبرًا عنها في الحقيقة... فكم من مجرور في اللفظ مخبر عنه في الحقيقة"[١]. وقول السهيلي قد يعني أن الجملة (في الدار امرأة) جملة متحولة عن أصل أعمق هو الأصل المتعلق بالمعنى (الدار في الدار امرأة)؛ ولكن الاستعمال لا يجيز تكرار الظاهر، فكان الخيار بين طريقتين إما حذف الأولى (... في الدار امرأة) أو حذف الثانية وجعل ضمير في موضعها لأنه لابد للجار من مجرور (الدار فيها امرأة).

وعلى الرغم من وضوح قضية المعنى يتأثر هذا المبتدأ اللفظي بما يتأثر به المبتدأ اللفظي المعنويّ، ونعني بذلك النواسخ الحرفية؛ إذ تنصبه (إنَّ) كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَكُمْ﴾[البقرة:٢٤٨]، وقوله تعالى ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لأُوْلِي الأَبْصَارِ﴾ [آل عمران:١٣]. وكان على النحويين أن يختاروا اللفظ أو المعنى فاختاروا اللفظ؛ لأنه يحقق لهم اطراد قواعدهم، ولو اختاروا المعنى لتخلوا عن وجوب نصب (إنَّ) للمبتدأ، ولقالوا إنها قد تنصب الخبر إن لم تجد المبتدأ كما أن الفعل يرفع المفعول

(١) السهيلي، نتائج الفكر، ص ٤٠٩.

به فيكون نائبًا عن الفاعل حين يقتضي المعنى حذف الفاعل، فيقال (أُكرِمَ عمرٌو). وهم بحاجة إلى القول مع السهيلي إن المبتدأ قد يأتي مجرورًا، وهم يعربون الاسم بعد (ربَّ) مبتدأً وإن كان مجرورًا، كما في قول امرئ القيس:

أَلا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنهُنَّ صالِحٌ وَلا سِيَّما يَومٍ بِدارَةِ جُلجُلِ

ظروف أم حروف؟

قال ابن السراج "واعلم: أنَّ الأشياءَ التي يسميها البصريونَ ظروفًا يسميها الكسائي صفة والفراء يسميه محال ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخفض: أمام، وقدام، وخلف، وقبل، وبعد، وتلقاء، وتجاه، وحذاء، وإزاء، ووراء، ممدودات، ومع، وعن، وفي، وعلى، ومِن، وإلى، وبين، ودون، وعند، وتحت، وفوق، وقباله، وحيال، وقِبَل، وشطر، وقرب، ووسَطَ، ووسْطَ، ومِثل، ومَثَلَ، وسوى، وسواء، ممدودة، ومتى، في معنى وَسْطَ، والباء الزائدة، والكاف الزائدة، وحول، وحوالي، وأجْلٌ، وإجلٌ، وإجلى، مقصورٌ، وجَلَل وجِلالٌ في معناها، وحذاء، ممدود ومقصور، وبَدْل، وَبَدلٌ، ورئِد، وهو القرنُ، ومكانُ، وقُرابُ، وَلدة، وشبهَ، وخدن، وقرن، وقرْن، وميتاء، وميداء، والمعنى واحد ممدود، ومنا، مقصورٌ بمنزلة حذاء، ولدى فيخلطون الحروف بالأسماء والشاذ بالشائع"[(١)].

ولم أصادف في قراءاتي أو تصفحي من نسب ذلك إلى الكوفيين، ولكن الجدير بالاهتمام أنّ التفريق بين المبهم من الظروف وغير المبهم هو أدنى إلى الصواب في نظري، وإنيّ لأعجب من جعلهم (مع) ظرفًا وعدها حينًا حرفًا إن سكنت العين منها، وهي من حيث الإبهام والعمل لا تختلف عن حروف الجر، فليس لها معنى دون مدخولها، وكذلك (فوق) فلست تجده مختلفًا من حيث وظيفته في الجملة عن (على).

---

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢٠٤.

ولعل النحويين القدماء حصروا الحرف في كلمات لازمت الحرفية مع أنهم أثبتوا ما يكون حرفًا ويكون فعلا مثل (عدا/ خلا) في الاستثناء فهما إن جرّا حرفا جرّ، وإن نصبا فعلان، وهذا متوقف فيه عندي فهما حرفان نصبا أو جرّا.

ولعل النحويين انطلقوا من تصنيف صرفي للكلم فعمم هذا التصنيف ليكون تصنيفًا تركيبيًّا على الرغم من أنهم هم أنفسهم قد رأوا من الألفاظ ما شغل وظيفة اسمية مرة ووظيفة حرفية مرة كما في (ما) التي تعد اسمًا حين تكون استفهامية أو موصولة، وصنيع النحويين في انطلاقهم من التصنيف الصرفي أمر غير موفق كل التوفيق، فالألفاظ قد تتعدد وظائفها في التركيب، وما كان من الأسماء مبهمًا يحتاج إلى غيره فهو في وظيفته تلك قد ترك الاسمية إلى الحرفية، فحين نقول: (وقف الرجل خلف الجدار) فلسنا نقصد (وقف في خلف الجدار)، وأنت تسأل عن الكتاب فتقول: أين الكتاب؟ فيقال: في الحقيبة أو تحت المكتب، أو فوق الرفّ، وهكذا تتناظر.

وأما الظروف فهي أسماء الزمان والمكان، كقولك: (سافرت يومَ الجمعة)، أو (سافرت يومًا) فهذا متضمن للحرف (في) مفهوم من المعنى، صحيح التصريح به؛ إذ تقول سافرت في يوم الجمعة، أو سافرت في يوم.

وكنت في درسي للفعل في القرآن الكريم قد عددت هذه المبهمات حروف جرّ.

والذي أنتهي إليه أنّ هذه المبهمات متى جرت ما بعدها فهي حروف جرّ، وإن استقلت كأن تعرف بأل في قولك: (قف في الخلْف) و(انظر إلى الأمام) فهي أسماء.

العلاقات التركيبية

اللفظ بين الصرفية والنحوية

القسمة المشهورة للكلم عند جمهور النحويين ثلاثية: اسم وفعل وحرف، وقد حاول النحويون جاهدين تلمس علامات تميز كل قسم من أقسام الكلم؛ ولكن النحويين وجدوا من الكلم ما يتسم بسمات مشتركة، ولذلك وقع الخلاف في تصنيفها، فنجد منهم من صنف (ليس) في الأفعال ومنهم من صنفها في الحروف، وكذلك نجد من صنف (مع) في الظروف ومنهم من صنفها في الحروف، ولهذا أيضًا نجد المرادي في كتابه (الجنى الداني في حروف المعاني) يعالج جملة من الألفاظ منها (مع، عدا، عسى، ليس، منذ، متى، نحن وهما وهنّ، حاشا، مهما) وكلها وقع الخلاف في تصنيفها فعدت حروفًا أو غير حروف. وكان يمكن أن يخرج النحويون من مشكلة الخلاف، على المستوى التعليمي، بتجاوز السمات الصرفية والنحوية، أي أن ينظر إلى وظيفة اللفظ في الجملة بغض الطرف عن تلك السمات اللفظية، فتصنف (ليس) في حروف النفي بغض الطرف عن اتصال الضمائر بها أو ظهور النصب في الخبر كما عدت (أنّ) في الحروف على الرغم من نصبها ما بعدها نصبًا جعل النحويين يزعمون حملها على الفعل منذ كان العمل اللفظي له في الأصل. وبهذا يمكن الذهاب مع الكوفيين في عدهم (أمامك وخلفك وفوقك وتحتك)

وما شابهها من جملة حروف الجر[١]، ولا نكون بحاجة إلى القول باسمية (مع) المتحركة العين (مَعَكم) وحرفيتها إن سكنت عينها (معْكم)، فهي في الحالين حرف عطف، فإن نُصبت ونوّنت فهي حال (جاء الرجلان معًا، أي: مُصطحبين)، و(عدا) حرف استثناء نصب أو جرّ: (جاء الطلاب عدا زيدًا، أو عدا زيدٍ) وإن كان الجر بها لُغيّة من الأولى إهمالها، و(منذ) حرف جرّ رُفع الاسم بعده أو جُرّ: (ما رأيته منذ يومين أو منذ يومان)[٢]، و(عسى) حرف للرجاء أو الإشفاق، نحو قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة-٢١٦] وهي بهذا تخرج من أخوات كاد، وأما (متى) فحرف استفهام كسائر ما يستفهم به، وقد جاءت حرف جرّ في إحدى لغات العرب بمعنى (مِن). وأما ضمائر الفصل فالقول بحرفيتها ليس بشيء والأولى اطراحه. وأما (حاشا) فحرف استثناء، وأما (مهما) فكغيرها مما يشترط به حرف شرط.

ولعلنا إن احتكمنا إلى وظيفة اللفظ في الجملة تبين لنا تصنيفه النحوي أي وظيفته في التركيب لا يصرفنا عن ذلك تصرف اللفظ أو بنيته الصرفية.

---

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢٠٤.

(٢) انظر المجلة الثقافية، العدد ٢٦٨، ص٧.

كاف التشبيه ليست اسمًا

من غرائب مذاهب النحويين عدهم كاف التشبيه اسمًا كما في قول الأعشى الذي عده ابن عصفور من ضرائر الشعر:

أتنتهون ولا ينهى ذوي شططٍ كالطعن يذهب فيه الزيت والفُتُلُ[١]

قال ابن جني:"فالكاف هنا موضع اسم مرفوع فكأنه قال ولن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن فيرفعه بفعله"[٢]. وابن جني يدرك بذكاء أنّ هذا القول يثير الإشكال، فقال"فإن قال قائل فهل يجوز أن تكون الكاف في هذا البيت حرف جر وتكون صفة قامت مقام الموصوف وتقدير الموصوف على قولنا ولن ينهى ذوي شطط شيء كالطعن فيكون الفاعل شيء المحذوف وتكون الكاف حرف جر صفة لشيء الفاعل لأن شيئا نكرة والنكرات قد توصف بحروف الجر نحو قولك جاءني رجل من أهل البصرة وكلمت غلاما لمحمد ويكون حذف الموصوف هنا جائزًا كما جاز في ...[قول النابغة الذبياني]:

كأنك من جمال بني أقيش يقعقع خلف رجليه بشن

أي جمل من جمال بني أقيش وغير ذلك مما يطول ذكره"[٣]، ثم أجاب عن هذا الإشكال فقال "فالجواب أن حذف الموصوف وإقامة

---

(١) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٣٠١.

(٢) ابن جني، سر صناعة، ١: ١٠٢.

(٣) ابن جني، سر صناعة، ١: ١٠٢.

الصفة مقامه على كل حال قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض"[١]، ولأن الحذف في البيت الثاني لا مفرّ منه صنفه في الضرورة، قال "وأما قوله كأنك من جمال بني أقيش فإنما جاز ذلك في ضرورة الشعر ولو جاز لنا أن نجد (من) في بعض المواضع قد جعلت اسما لجعلناها ههنا اسمًا ولم نحمل الكلام هنا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه"[٢]. وعندي أن القبح الذي يهبه القول بالحذف أهون من الزعم بأن حرف الكاف صار اسمًا لا لشيء إلا لأنها بمعنى مثل ولأن حذف الموصوف قبيح. والمتأمل في البيت يرى أن القول بالحذف لازم يقتضيه المعنى؛ فالمعنى (فلن ينهى ذوي شطط إلا شيء كالطعن)، قال البغدادي: "يريد أنه لا يمنع الجائرين من الجور إلا القتل"[٣]. فالتركيب من الاستثناء المفرغ ولكن حذف منه (إلا شيء) وما لم نقل بذلك يفسد المعنى، فهل المراد (لن ينهى ذوي شطط مثل الطعن)، فأي شيء ينهاهم؟!، وذكر المرادي شواهد لوقوع هذه الكاف في المواقع الإعرابية المختلفة كما يقع الاسم المعرب، ولكنه عقب على ذلك بقوله "واعلم أن منهم من تأول هذا كله، على حذف الموصوف، وإقامة الصفة التي هي

---

(١) ابن جني، سر صناعة، ١: ١٠٢.

(٢) ابن جني، سر صناعة، ١: ١٠٢.

(٣) البغدادي، خزانة الأدب، ٩: ٤٦١.

الجار والمجرور مقامه"[١]، من هؤلاء الفارسي في أحد قوليه[٢]، قال: "ولو قال قائل فيها: إنها التي بمعنى حرف الجار لم يكن عندي مخطئًا"[٣]، والرضي الذي قال عن الكاف في البيت المذكور"حرف جر وقد حذف الفاعل وأقيم الجار مقامه، فلا يصح الاستدلال بالبيت على أن الكاف اسم"[٤]. والذي نميل إليه أن الكاف على بابها حرف جرّ وليس يخل بهذا كونها بمعنى (مثل) إذ (مثل) مع إعرابها أقرب إلى الحرفية لدلالتها دلالة حرفية هي التشبيه كما تدل عليه الكاف، وليس يضير حذف الموصوف وإحلال الصفة محلة فهو كثير في الاستعمال اللغوي، إذ ينوب عن المصدر نعته، وينوب عن الظرف نعته أيضًا، وأمر عدّها اسمًا في تلك الشواهد هو مجرد احتمال غير متفق عليه، وما يدخله الاحتمال يبطل به الاستدلال.

---

(١) المرادي، الجنى الداني، ٨٣.

(٢) قال في(البصريات،٥٣٧- ٥٣٨) "فلا يجوز أن تكون حرفًا؛ لأنك إن جعلتها حرفًا لزم أن تجعلها صفة لمحذوف...وإذا جعلته وصف محذوف بقي الفعل بلا فاعل، وذلك غير جائز عندنا".

(٣) الفارسي، البغداديات، ٣٩٦.

(٤) الرضي، شرح الكافية، ٤: ٢٦٩.

شواهد نحوية

يستشهد بعض النحويين في باب التوكيد لتوكيد الحرف بتكراره، قال الأشموني"أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء لأنها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه، فتقول نعم نعم، وبلى بلى، ولا لا"[١]. وجعل منه قول جميل بن معمر:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أَخذت عليَّ مواثقًا وعهودا

والمتأمل في معنى البيت لا يرى تكرار (لا) للتوكيد؛ إذ الحرفان مختلفان، فالحرف الأول حرف جواب، أما الحرف الثاني فحرف نفي. ويجب أن يسكت على الحرف الأول سكتة لطيفة، وأن توضع فاصلة بين الحرفين:

لا، لا أبوح بحب بثنة إنها أَخذت عليَّ مواثقًا وعهودا

ومن شواهدهم في باب الموصول لاستعمال (مَن) لغير العاقل قول الشاعر:

أسرب القطا هل مَن يّعير جناحه لعلي إلى من قد هويت أطير

والبيت منسوب إلى مجنون ليلى فهو شاهد، وهو منسوب إلى العباس بن الأحنف فهو مثال لا شاهد، ولكنه عندي لا يصلح شاهدًا ولا مثالا؛ لأن (مَن) مستعملة للعاقل؛ فالشاعر إنما يخاطب القطا مخاطبة

---

(١) الأشموني، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك،١ : ٢٠٥.

العاقل، ولا يكون ذلك إلا بما يستعمل للعاقل، وللبيت رواية أخرى هي التي نجدها في الدواوين تختلف عن إنشاد النحويين أو اللغويين كالقالي في أماليه، وفي هذه الرواية نجد (مِنْ) بكسر الميم وهو حرف جرّ، وبعده (مُعيرٍ) اسم فاعل، قال الشاعر:

أسِرْبَ القَطا هَل مِن مُّعيرٍ جَناحَهُ   لعلّي إلى من قَد هَوِيتُ أطيرُ

ومن شواهدهم على حذف همزة الاستفهام[1] قول عمر بن أبي ربيعة:

ثمّ قالوا: تحبها؟ قلت بهرًا   عدد الرمل والحصى والتراب

أي: أتحبها. وقول الكميت:

طربتُ وما شوقًا إلى البيضِ أطربُ   ولا لعبًا منّي، وذو الشَّيب يلعبُ؟

أي: أوَذو الشّيب يلعب؟

والصواب عندي أنْ ليس هذا من قبيل حذف همزة الاستفهام بل هو من الاستفهام بتنغيم الجملة تنغيمًا يخرجها من الإخبار إلى الاستخبار، وهذا كثير في لغة خطاب.

وذهب غير واحد إلى أن التصحيف نال بيت العباس بن مرداس:

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ   فإِنّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

وأن صوابه:

أبا خُراشةَ أَمَّا كُنتَ ذا نفرٍ   فإِنَّ قومِيَ لم تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب،١: ٧٦.

والقدماء على اهتمامهم وعنايتهم بذكر ما ناله تحريف أو تصحيف يثبتون لبيت العباس هذين الإنشادين، وينسبون الأول إلى سيبويه؛ لأنه جاء في الكتاب[١]، وأما المحدثون فقال بالتصحيف رمضان عبدالتواب رحمه الله، وهو من المشتغلين بالتحقيق، قال لى إن الكاف من (كنت) ظهرت في المخطوطة كالألف؛ لأن الكاتب لم يقوسها تقويسًا كافيًا، فانتصبت شيئًا فصارت كالألف وفصلت عن النون، ورسم الكاف القديمة كاللام غير أن قائمها مقوس إلى اليسار، ولذلك رسموا الكاف النهائية وفي حوضها كاف صغيرة تميزها عن اللام[٢].

وهذا الذي ذهب إليه رمضان وتابعه فيه المداخلون خيال لطيف؛ ولكنه لا يثبت عند النظر والتحقيق، ومن يعرف سيبويه ويعود إلى الكتاب يتبين له الأمر؛ فسيبويه يعتمد على السماع في المقام الأول، وهو من أكثر اللغويين استفسارًا عن المشكل من المسائل والنصوص، ولا أحسب سيبويه لا يعرف الإنشاد الآخر للبيت وقد جاء في (العين)، وأهم من ذلك كله أنّ البيت لم يعقد عليه باب النصب على تقدير حذف فعل بل الباب معتمد في المقام الأول على أقوال العرب، وكان

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٩٣.

(٢) قال القلقشندي" وأما الكاف فإنها لا تنقط إلا أنها إذا كانت مشكولة علمت بشكلة وإن كانت معراة رسم عليها كاف صغيرة مبسوطة لأنها ربما التبست باللام" صبح الأعشى، ٣: ١٥٩.

سيبويه واضحًا في نصه على سماع ذلك، قال: "سمعنا رجُلا منهم يَذكر رجلًا فقال لرجل ساكتٍ لم يَذكُر ذلك الرجلَ: مَنْ أنتَ فلانًا. ومن ذلك قول العرب: أَمّا أنتَ منطلقًا انطلقت معك، وأَمّا زيدٌ ذاهبًا ذهبتُ معه"[1].

فهذه أقوال لا يمكن أن يقال عنها إن التصحيف نالها، وأما قول العباس فضمه سيبويه بهذا الإنشاد إلى أقوال العرب التي ذكرها فهو كالفضلة، وإنه ليس من السهل القول بأن هذا الإنشاد كان تصحيفًا في ذلك العهد القديم المعتمد في المقام الأول على المشافهة، وراوي البيت هو سيبويه من أطبق الناس على اتصافه بالأمانة والضبط.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٩٣.

الرتبة بين القدماء والمحدثين

للرتبة في التركيب النحوي دلالة مطردة في استعمال النحويين القدماء، ويقصد بها الموقع الأساسي الذي يقعه اللفظ في الجملة المرتبة، فالفعل رتبته ١، والفاعل رتبته٢، والمفعول به رتبته ٣، وهذه الرتب لا تتغير وإن تقدمت الألفاظ أو تأخرت، نحو: عمرًا أكرم زيدٌ (٢١٣)، أو: أكرم عمرًا زيد (٢٣١). أما المحدثون فقد خالف بعضهم هذا المفهوم، وأوضح ما نجد ذلك عند تمام حسان وبعض طلابه، وتمام وسع مفهوم الرتبة ليشمل ما يطلق على الترتيب بعامة تركيبيًّا أو دلاليًّا، وفي هذا الإطار نجده يشير إلى أن الرتبة على نوعين (الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة)، وبيّن أن غير المحفوظة "تأذن أحيانًا بالتقديم والتأخير وهو ما يعرف بتشويش الرتبة"[1]. ونلاحظ أن قوله بالرتبة غير المحفوظة التي تشوش الرتبة قول معاند لما عليه القدماء، إذ لا يسمى عندهم رتبة إلا الموضع الأصلي، كما رأينا في التمثيل أعلاه كيف حافظ كل لفظ على رتبته بغضّ الطرف عن موقعه من الجملة، وسمعت عبدالرحمن أيوب رحمه الله يقول إن للفظ موضعًا هو رتبته وإنّ له موقعًا يقعه في الكلام، إذن الرتبة أو الموضع صفة تركيبية أما الموقع فصفة لفظية كلامية آنية سياقية. بل ذهب تمام إلى أبعد من ذلك وهو أنه قد يتحتم عكس الرتبة أحيانًا إذا اقتضت الضرورة، ومثل لهذا بقولنا (أكرمك الله) ولا جدال في وجوب

---

(١) تمام حسان، البيان في روائع القرآن،ص٢٢٧.

تقديم المفعول به وتأخير الفاعل هنا؛ ولكن هذا غير مغير من الرتبة، فهو تقديم لفظي بغضّ الطرف عن وجوبه أو جوازه. وبعد أن ذكر أن القرآن يتحدى قواعد النحاة وأنه نزل بلسان عربي مبين لا بنحو عربي مبين أورد مثالا لتشويش الرتبة، قال "لا عجب إذًا أن نرى القرآن يشوش بعض الرتب المحفوظة. كما في قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُواْ مِنْهُ﴾[هود-٣٨] أي كلما مروا عليه وهو يصنع الفلك سخروا منه؛ لأنه كان يصنعها على أرض جافة قبل نزول الطوفان ولم يكن حوله بحر ولا نهر تجري فيه الفلك فكان لهذا السبب مثار سخريتهم"[(١)]. وما ذهب إليه مبني على فهم خاص وإعراب خاص، فجملة (ويصنع الفلك) ليست جملة حالية في هذا التركيب، ولا تؤول بحال، ولذلك من الصعب عدها حالا مقدمة عن عاملها. الفعل المركزي في حكاية نوح هو صناعة السفينة وأما المرور والسخرية فهو أمر عارض عروض الأحوال، فالحال التي تلابس صناعة السفينة هي هذا المرور الساخر، قال ابن عاشور "وجملة (وكلما مر عليه ملأ) في موضع الحال من ضمير (يصنع)"[(٢)].

تابعه تمامًا تلميذه محمد حماسة عبداللطيف حين تحدث عن حرية الرتبة فذهب إلى أن العنصر الدلالي في الجملة قد يميز بين الوظائف

---

(١) تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص٩٣.

(٢) ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ١٢: ٦٧.

النحوية للألفاظ، وهو "يتيح لها حرية الرتبة، فتقدم من تأخير، أو تؤخر من تقديم"[١].

ويأتي في ساقتهما أسامة عطية تلميذ محمد حماسة عبداللطيف حين كتب "وخلاصة القول فإنه يجوز تبادل الرتبة أو العدول عنها بين الفعل والفاعل والمفعول"[٢].

وأما أطول عمل بني على هذا المفهوم المختلف فهو كتاب لعزام محمد ذيب إشريدة[٣]، وهو تفصيل لأفكار تمام حسان وتلامذته وهي ما كنت توقفت فيه، وكذلك نجد عبدالرحمان بودرع يتحدث عن تحويل (الرتبة) التي يقصد بها "أوضاع الكلم في الجملة، وترتيبها، وحرية هذه الأوضاع، ويعد الترتيب الوضعي الذي للكلم مبدأ للترتيب الأصلي. والتصرف في تغيير هذه الأوضاع يمكن أن يعدّ مبدأ للمراتب الفرعية المشتقة"[٤]. وبهذا المفهوم قال علي المعيوف "أمّا الرتبة الأصلية في بحثي هذا فمعناها ما يمكن وصفه بأنه الرتبة الأولى بين المواضع/ الوظائف

(١) محمد حماسة عبداللطيف، النحو والدلالة، ص١٣٨.

(٢) أسامة عطية، قرينة الرتبة ومكونات الجملة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، سنة ٢٠١٠ ع ١، ص٢٣١.

(٣) دور الرتبة في الظاهرة النحوية: المنزلة والموقع (ط١،دار الفرقان/عمان، ٢٠٠٤م).

(٤) من ظواهر الأشباه والنظائر بين اللغويات العربية والدرس اللساني المعاصر"الترادف"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت/ الكويت، ٢٠٠٥م، ص١٠٢.

الاسمية في البناء التركيبي المجرد للجملة في العربية قبل تأليف الكلام دون النظر إلى احتمال التقديم والتأخير بين المواضع عند تأليف الكلام"[١]. القدماء يتحدثون عن رتبة واحدة والمحدثون يتحدثون عن رتبتين أصلية وفرعية، أولى وأخرى.

والذي أريد التأكيد عليه أن الرتبة حسب النحويين القدماء هي موضع أصلي للألفاظ في التركيب، فإن وقعت فيه الألفاظ كانت الجملة مرتبة، وإن وقعت في غير ذلك الموضع كانت الجملة غير مرتبة، ورتبة اللفظ صفة تلازمه أينما حل في الجملة، فالذي يتقدم أو يتأخر اللفظ لا رتبته.

---

(١) علي المعيوف، نظرية الموضع في كتاب سيبويه (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية/ الرياض، ٢٠١٠م) ص٢٠١ ح١.

مطابقة الخبر المبتدأ جنسًا

تحدث الرفايعة في كتابه (ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية) فذكر أنه يرد العدول عن مطابقة الخبر المبتدأ جنسًا في القرآن وفي أمثال العرب وأشعارها، ومن الأمثلة التي ذكرها قولهم (الشباب مطيّة الجهل)، قال"والمطية تذكر وتؤنث، فالبعير مطيّة، والناقة مطيّة، ويبدو لي أنها قضيّة محمولة على المعنى، فقد ذكّر المبتدأ حملا على معنى الخبر، حمل المطيّة، على معنى (المطا)، والمطا: الظهر"[1]، ولم يكن الباحث بحاجة إلى مثل هذا التأويل، لأن المطابقة بين الخبر والمبتدأ لا تجب إلا حين يكون الخبر وصفًا مشتقًّا متضمنًا لضمير يعود على المبتدأ، مثل قوله تعالى﴿وَاللّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ﴾[يوسف-٢١]، وقد يخالف الخبر المبتدأ وإن كان وصفًا مشتقًّا حين يكون خبرًا عن سببيّ المبتدأ لا المبتدأ نفسه، كقولنا (نبينا عظيمة أخلاقه)، فـ(عظيمة) خبر لفظي عن المبتدأ (نبينا)؛ ولكنها من حيث المعنى تخبر عن فاعلها (أخلاقه) التي هي من سبب النبي، وأصل التركيب: (عظيمةٌ أخلاق نبينا) فـ(عظيمة) خبر مقدم و(أخلاق) مبتدأ مؤخر. وقد يطابق الخبر المبتدأ ولا يعني أنه له، بل لسببيه، كقولنا (نبينا عظيم خلقه)، والدليل على أنه خبر المبتدأ نصب (كان) إياه في قولنا (كان نبينا عظيمةً أخلاقُه) وقولنا (كان نبينا عظيمًا خلقُه).

---

(١) الرفايعة، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، ص ١٣٣.

وتوقف عند قوله تعالى﴿وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ﴾[محمد-١٢]، قال"ويظهر لي أن المثوى اسم مكان، وأن لفظ (المثوى)، والله أعلم، قد حمل على معنى الدّار أو المنزلة، وكأنه في تقدير: والنار دار لهم أو منزلة لهم"(١). وليس هذا من العدول عن المطابقة؛ إذ ليس الخبر وصفًا يجب مطابقته للمبتدأ، فلك أن تقول: البيت مثواه، أو الدار مثواه، كما تقول: ابنه يده اليمنى أو ابنته يده اليمنى.

ووقف المؤلف عند قوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[الأنبياء-٣٥]، ذكر أنه أخبر بالمؤنث (ذائقة) عن المذكّر (كل) لأنه اكتسب التأنيث من إضافته إلى المؤنث (نفس) كما قال السجستاني الذي جوّز تذكير الخبر مطابقة للمذكر (كل)، وذهب المؤلف إلى أن الإبهام في (كل) ودلالتها على العموم وهب المضاف إليه ما تهبه (أل) الجنسية للاسم، فـ(كل نفس) بمعنى (النفس) بما فيه من دلالة على عموم الجنس، ومن هنا يكون الخبر مطابقًا للمبتدأ، وذكر أنه لم يجد "أنّ لفظ (كل) عند إضافته إلى المؤنث، أو عند إسناد الفعل إليه مع إضافته إلى مؤنث، قد أخبر عنه بمذكّر بل جاء الإخبار عنه بالتأنيث"(٢)، ولكن هذا يحتاج إثباته إلى بحث حاسوبي يتتبع مواضع استعماله؛ لأنه يشبه اللفظ (بعض) في إبهامه الذي استعمل تذكيره وإن أضيف إلى مؤنث كما في (الاشتقاق

---

(١) الرفايعة، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، ص ١٣٩.

(٢) الرفايعة، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، ص١٣٥.

لابن دريد)، قال: "ويُسمَّى بعضُ الحيّات حَنَشًا"[١]. ووقف عند قوله تعالى ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ اللّهِ﴾[آل عمران-١٦٣]، وذكر تأويل المفسرين ثم قال "وأجود من هذا ما حمل فيه الخبر على المعنى، فقد حملت (درجات) على معنى (منازل) على حد قول أبي عبيدة في مجازه"[٢]. ولست أرى هذا من العدول لأنّ المطابقة هنا غير واجبة، ولا فرق بين (منازل ودرجات) في المطابقة فكلا الجمعين مؤنث فمنازل جمع منزلة هنا لا منزل، ودرجات جمع درجة.

ننتهي إلى أنّ العدول عن المطابقة إنما يكون في الخبر الذي يجب أن يطابق المبتدأ فلا يطابقه، والسؤال أيقع ذلك العدول؟

---

(١) ابن دريد، الاشتقاق، ١: ٤٣٧.

(٢) الرفايعة، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، ص ١٣٦.

معنى المفعولات

ربما يتلقى طلابنا المصطلحات فيعرفون ما تطلق عليه من مسميات، وهم حين يعمدون إلى الإعراب يكون منهم أن يعربوا المنصوبات فيسمونها بأسمائها الصحيحة، فزيدًا **مفعول به** في (أكرمت زيدًا)، والضمير مفعول به في قول ابن زريق:

لا تعذليه فإن العذلَ يولعه   قد قلت حقًا ولكنْ ليس يسمعه

وصباحًا **مفعول فيه** إن قلت (زرته صباحًا)، ومثله يوم وضحى في قول ابن زريق:

وكم تشبّث بي يومَ الرحيل ضُحًى   وأدمعي مستهلاتٌ وأدمعه

وجبالَ السراة (مفعول معه) في: سافرتُ وجبالَ السراة، والشعرَ والعطرَ والعمرَ في قول أبي ريشة:

تركت حجرتها، والشعرَ منسرحًا   والعطرَ منسكبًا والعمرَ مرتهنا

وحرصًا (مفعول له) في: تُسن الأنظمة حرصًا على تنظيم معاملات الناس، وكذلك شوقًا في قوله:

ومن عجب أنّي أحن إليهم   وأسأل شوقًا عنهم وهُمُ معي

وإكرامًا (مفعول مطلق) في: أكرمت زيدًا إكرامًا. ولكنهم يتحيرون في الجواب إن سألتهم ما معنى مفعول به أو مفعول فيه أو مفعول معه أو مفعول له؟ وكذا ما معنى مفعول مطلق؟ بل إن العجب قد يأخذ منهم مأخذه، وكأنّ تلك المصطلحات غير موضع سؤال وكأنها تستعمل دون

أن تعلل، وليس الأمر كذلك؛ إذ هي موضوعة لدلالات نحوية؛ فأما (مفعول به) فمعناه أنه مفعول به الفعل وهو الحدث المفهوم من الفعل، ففي (أكرمت زيدًا) فُعِل الإكرام بزيد؛ ولذلك هو مفعول به، وأما (المفعول فيه) فهو الزمان أو المكان الذي يُفعل فيه الفعل، فالصباح في (زرته صباحًا) هو الزمن الذي فُعلت فيه الزيارة، وكذا إن قلت (سرت مِيلا) فالميل هو المكان الذي فُعل السير فيه، وبعض النحويين يسمي زمان الفعل أو مكانه ظرفًا لدلالة (في) المفهومة منه. وأما (مفعول معه) فهو اسم لا يشارك الفاعل بالفعل؛ لأن الفعل لا يصدر عنه وهو لا يتصف بمعناه، بل يُفعل الفعل بحضرته وبوجوده وملازمته، فهو إذن مفعول معه الفعل، فجبال السراة ليس من شأنها السفر ولكن فعل السفر يحدث بمجاورتها أي معها؛ ولذلك فهي مفعولٌ السفر معه. وأما المفعول له فالأمر الذي تفعل من أجله الأفعال فحرصًا في المثال المذكور أعلاه مفعول من أجله أو مفعول له سنّ القوانين. وأما المفعول المطلق فهو المفعول حقيقة؛ لأنه هو الحدث الذي تعبر عنه الأفعال، ولذلك حين يذكر مع الفعل فليس إلا تأكيدًا لذلك الفعل؛ لأنك إذا قلت (ذهبتُ) عُلم أنك فعلت فعلًا هو الذهاب، ولست تزيد معنى جديدًا حين تقول (ذهبت ذهابًا) سوى أنك أكدت الذهاب الذي عبر عنه الفعل، وأما وصفه بالمطلق فتمييز له عن غيره من المفعولات المقيدة بحرف جرّ (به، فيه، معه، له) وهو دال على مطلق الحدوث بخلاف غيره من المفعولات

التي من شأنها تقييد الفعل بعد أن كان مطلقًا، فالإكرام في (أكرمت زيدًا) مقيد بأنه فعل بمفعول به هو (زيد)، وكذلك يقيد بذكر زمان حدوثه أو مكانه أو يقيد ببيان مصاحبه أو عله حدوثه.

أغراض أحرف القسم

أحرف القسم المشهورة ثلاثة هي الباء والواو والتاء، وذهب جمهور النحويين إلى أنّ الأصل فيها الباء، وأما الواو ففرع على الباء والتاء فرع على الواو، ولعلهم ذهبوا إلى ذلك لأن فعل القسم يتعدى بالباء، قال تعالى ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ﴾[الحاقة-٣٨]، ولأنها تجر الظاهر والمضمر، قال الأنباري "فإن قيل فلم قلتم إن الأصل في حروف القسم الباء دون الواو والتاء قيل لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم، ألا ترى أن التقدير في قولك: (بالله لأفعلن: أقسم بالله أو أحلف بالله) والحرف المعدي من هذه الأحرف هو الباء؛ لأن الباء هو الحرف الذي يقتضيه الفعل، وإنما كان الباء دون غيرها من الحروف المعدية لأن الباء معناها الإلصاق، فكانت أولى من غيرها، ليتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته، والذي يدل على أنها هي الأصل أنها تدخل على المظهر والمضمر، والواو تدخل على المظهر دون المضمر، والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره، فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والتاء باسم الله تعالى دلّ على أن الباء هي الأصل"[١].

والمتأمل لاستعمال أحرف القسم يجد أنها مختلفة في أغراضها، فالواو التي هي أكثرها استعمالًا نجدها كثيرًا في سياق الجمل الخبرية مثبتة أو منفية لتأكيد مضمونها غالبًا، قال حسّان بن ثابت:

---

(١) أبوالبركات الأنباري، أسرار العربية، ٢٧٥- ٢٧٦.

إذن واللهِ نرميهمْ بحربٍ   تُشِيبُ الطّفلَ مِنْ قبْل الْمَشيبِ

وقال:

فلا واللهِ ما تدري هذيلٌ   أمحضٌ ماءُ زمزمَ أم مَّشوبُ

أما الباء فتكون في سياق جمل طلبية لحث المخاطب على الفعل، قال عمر بن أبي ربيعة:

بِاللَّهِ، يا ظَبْيَ بَني الحَارِثِ،   هَلْ مَنْ وَفَى بِالْعَهْدِ كالنَّاكِثِ

وقال أيضًا:

قُلْنَ بِاللَّهِ لِلْفَتى عُجْ قَليلًا   ليسَ أنْ عجتَ للعتابِ كثيرًا

وقال الشاعر:

باللهِ يا ظبياتِ القاعِ قُلنَ لنا   ليْلايَ منكنَّ أم ليلَى منَ البشرِ

وأما التاء فتكون في سياق جمل للتعبير عن عواطف النفس المختلفة مثل اللوم والعتاب أو التحسر، قال تعالى ﴿قَالُواْ تَاللّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ ﴾ [يوسف٧٣] فهو سياق تعجب ودهشة وخوف، وقال تعالى ﴿قَالُواْ تَالله تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴾ [يوسف٨٥] وهو سياق عتاب وشفقة، وقال تعالى ﴿قَالُواْ تَاللّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾[يوسف٩١] والسياق فيه ندم وخجل، وقال تعالى ﴿قَالُواْ تَاللّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلاَلِكَ الْقَدِيمِ﴾ [يوسف٩٥] وهو سياق عتاب، وقال تعالى ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لاَ يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ

تَفْتَرُونَ﴾ [النحل٥٦] وهو سياق توبيخ، وقال تعالى ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء٥٧] فالسياق للإنكار، وقال تعالى ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء٩٧] وهذا سياق ندم. وقال تعالى ﴿قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾[الصافات٥٦] وهو سياق لوم. وليس ما ذكرته من استعمال أحرف القسم على هذا النحو سوى تقريب لا يزعم له الاطراد والعموم.

تحرير شبه الجملة

ذكر عبدالعزيز المنيع أن ابن مالك أول من ذكر هذا المصطلح، وأنه خاص بما جاء صلة للموصول وأدخل فيه صلة "أل"، وأما ابن هشام فتوسع في استعمال المصطلح[١]، ولم يكن الشيخان موفقين في استعمالهما، فأما ابن مالك فجعل الجار ومجروره شبه جملة وهو في الحق جزء من الجملة فهو معدود بهذه المثابة جملة، وليس ثمّ كبير فائدة في مفهومه الذي اقتصر عليه، أما ابن هشام فلأنه عدّ الجار والمجرور والظرف وما أضيف إليه من قبيل شبه الجملة من غير تحديد، ثم جاء مَن بعده فتلقوا قوله بالقبول، وشاع بين الناس إطلاق هذا المصطلح سواء أتعلق الجار أو الظرف بعامل مذكور أم تعلقا بعامل محذوف.

والذي أرى أنه أجدى في تحرير مصطلح (شبه الجملة) القول إن المقصود بشبه الجملة ما شابه الجملة الفعلية من حيث التركيب وخالفها من حيث الاستقلال؛ إذ يمكن أن تأتي الجملة مستقلة، أما شبه الجملة فلا تكون إلا جزءًا من غيرها، وليس يشابه الجملة الفعلية في التركيب سوى الاسم العامل عمل الفعل، فهو ومعموله شبه جملة لافتقاره إلى غيره وهو ما عبر عنه في النحو بالاعتماد، والمصطلح بهذا المفهوم جاء محررًا في (شرح الكافية)، قال الرضي "وشبه الجملة: إما اسم الفاعل مع مرفوعه، نحو: زيد متفقّئ شحمًا، والبيت مشتعل نارًا، أو اسم المفعول معه، نحو:

---

(١) عبدالعزيز المنيع، تعلق شبه الجملة، رسالة ماجستير، ص ١٥.

الأرض مفجرة عينًا، أو أفعل التفضيل معه، نحو: ﴿أنا أكثر منك مالًا﴾[٣٤-الكهف]، و﴿خير مستقرًا﴾[٢٤-الفرقان]، أو الصفة المشبهة معه، نحو: زيد طيب أبًا، أو المصدر نحو: أعجبني طيبه أبًا، وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو: حسبك بزيد رجلًا، وويْلمّ زيدٍ رجلًا، ويا لِزيدٍ فارسًا"(١).

إذن من أين جاءت تسميتهم الجار ومجروره والظرف ومضافه شبه جملة؟ جاء ذلك بسبب أن العامل وهو الفعل وما عمل عمله يقيد بالجار والظرف، وكان العامل قد يعرض له الحذف ويبقى قيده من حرف أو ظرف فيطلق على ما بقي- على نحو من التوسع- شبه جملة، وليس هذا الذي اتخذوه بمفيد لتحرير الظاهرة؛ إذ المفيد الانطلاق مما حرره الرضي من أمر شبه الجملة كما ورد في النص السابق، ويمكن القول إن الجار والظرف متى جاءا خلفًا للاسم العامل بعد حذفه هو شبه الجملة لأنه قيده، ويطرد حذف الاسم العامل في الخبر والنعت والحال، مثل: محمد في الجامع، أي كائن في الجمع، ورأيت رجلا في الجامع أي كائنًا في الجامع، ونهر الرجل ابنه بقوة.

فثلاثة المواضع هذه هي ما يجوز أن نطلق فيها على الجار والظرف مصطلح شبه الجملة قاصدين تعلقها باسم محذوف، فإن افترضنا المحذوف فعلا فليست من قبيل شبه الجملة، ولذلك لا يأتي شبه الجملة -خلافًا

---

(١) الرضي، شرح الكافية، ٢: ٢٢٠.

لابن مالك- صلة للموصول؛ لأن الصلة في الحقيقة جملة فإن جاءت جارًا أو ظرفًا فإنما ذلك قيد على فعل أي هو جملة من حيث كان بقية جملة. وعلى ذلك ليس من شبه الجملة ما تعلق من حرف أو ظرف بعامل مذكور. وبهذا ينحصر شبه الجملة بأمرين الأول الوصف العامل، والآخر الجار أو الظرف الذي يخلف الاسم الوصف العامل المحذوف.

على الرغم من

المتأمل للغة المحدثين يجدهم عاملوا هذا المركب الجري معاملة الأدوات التي لها الصدارة وتركب جملتين فهم يربطون بينهما بالفاء أو يقحمون (إلا) وأما في العربية فيأتي الجار والمجرور (على الرغم) مبينًا حال الفاعل أو المفعول أو مبينًا نوع الفعل؛ ولذلك كان من الطبيعي أن يردا متأخرين في الجملة عن صاحبهما أو عاملهما؛ فما هما سوى قيدٍ حالي.

ونجد مثال هذا الاستعمال في قول الكميت:

خرجتُ خروجَ القِدحِ قدحِ ابنِ مقبلٍ

على الرَّغمِ من تلكَ النَّوابحِ والْمُشلِي

وفي قول منسوب للشافعي:

أيا بومةً قد عشعشتْ فوقَ هامتي

على الرغمِ مني حينَ طارَ غرابُها

وقول مروان بن أبي حفصة:

وَكُلُّ مُلُـوكِ الرُّومِ أعْـطَاهُ جِزْيَةً

على الرغمِ قسرًا عنْ يدٍ وهو صاغر

وقول بهاء الدين زهير:

فمَـنّ عَلَيهِـمْ بالأمـانِ تكَرّمًا

على الرغمِ من بيضِ الصوارمِ والسمر

وقد تتقدم على صاحبها كما في قول عمر بن ربيعة:

فلم أستطعها غير أن قد بدا لنا

على الرغم منها كفها والمعاصم

وربما تقدمت هذه الحال على عاملها أيضًا كما في قول الشاعر:

على الرغم من أنف المكارم والعلى   غدتْ داره قفرًا ومغناه بلقعا

وفي هذه الأشعار وفي كثير من استعمال الناس نجد هذا التركيب قيدًا على الفعل.

ولكنا نجد من استعمالاته اليوم في لغة المعاصرين ما يخالف ما ألفناه من الاستعمال كما في هذا النص: (على الرغم من الآمال المبكرة، فإن الابن مثل أبيه).

ولو أعدنا ترتيب الجملة لقلنا: إنّ الابن مثل أبيه على الرغم من الآمال الكبيرة.

ونلاحظ أننا حذفنا الفاء فلا مكان لها من التركيب، وأما في الجملة قبل إعادة ترتيبها فهي رابطة، ولو تأملنا في شبه الجملة (على الرغم) لا نجده قد تعلق بشيء مذكور، ولنفهم الجملة حسب ترتيبها لا بد لنا من تقدير محذوف، فتصير الجملة هكذا: على الرغم من الآمال الكبيرة لم يتغير شيء فإن الابن مثل أبيه.

ويتضح من هذا أن الفاء رابطة للتفسير. فالسياق يتحدث عن أنه لم يتغير شيء في طريقة الحكم على الرغم من الآمال الكبيرة بالديمقراطية؛ لأن الابن كأبيه دكتاتور.

ومثلها في الغرابة الجملة: (على الرغم من صعوبة ترك هذا النادي، إلا إنني أرغب في اللعب لميلانو أو مدريد).

نلاحظ أن (على الرغم) لا يتعلق بشيء مذكور، و(إلا) لا نعلم ما تستثني، ولا بد من التقدير لفهم هذا التركيب، فتكون الجملة هكذا: على الرغم من صعوبة ترك هذا النادي سأتركه، وما ذلك لشيء إلا أنني أرغب في اللعب لميلانو أو مدريد. وبهذا نفهم أن (إلا) واقعة في جملة تعليلية للجملة السابقة وهي ليست للاستثناء بل للحصر مع (ما).

وإن المؤسف حقًّا أن يأتي من يقعد على أساس هذه الجمل الخطأ، وذلكم الأستاذ خليفة صاحب موقع الأستاذ خليفة، حيث مثل بجملة من الاستعمالات التي أوردت نحوها وبينت خطأها، وهو يوردها على أنها أمثلة صحيحة.

المعرفة والنكرة

أعلام الأجناس

قال أحد الأثرياء لصاحبه: "زرني اليوم لترى الأسد الذي اشتريته"، والأسد في هذه الجملة معرفة؛ لأنه أسد معين معهود، وردّ صاحب الثري "والله إني أخاف الأسد والنمر وكل السباع"، وصاحب الثري لا يخاف من أسد صاحبه وحده بل يخاف من أي أسد، فالأسد في كلامه معرفة ولكنّ التعريف ليس لمعهود بل لجنس من الأجناس هو الأسد.

ومن طرائق التعريف إطلاق اسم يُعيّن ما سُمي به، تقول: محمد، وعليّ، وفاطمة؛ ولذلك يقال لهذا الاسم (علم)، والعلم ما يهتدى به إلى غيره، ومن ثمّ قيل عن الجبال إنها أعلام، وبالعلم شبهت الخنساء أخاها صخرًا:

وإن صخرًا لتأتم الهداة به   كأنه علمٌ في رأسه نار

وكما وضع العرب أعلامًا للأفراد جعلوا أعلامًا للأجناس، من ذلك (أسامة) لجنس الأسود، و(ثُعالة) لجنس الثعالب، فإذا قلت: أسامةُ أقوى السباع فأنت لا تقصد أسدًا معيّنًا بل جنسًا يضم كل أسود العالم، وعلم الجنس بهذا وسط بين المعرّف تعريفًا عهديًّا والنكرة؛ إذ هو من حيث اللفظ كالمعهود يعامل معاملته من إخبار عنه وبيان حاله ومنعه من الصرف، ولكنه من حيث المعنى يدل على متعدد مشاع، ولذلك لا فرق

في استعمال علم الجنس أن تستعمله وأنت تعني كل الأسود أو تستعمله في حقّ واحد منها غير معيّن كما نجد في مثال النحويين المشهور (هذا أسامةُ مقبلًا) فالمعنى هذا أسد من الأسود التي تعرف ماهيتها مقبلًا.

ولو أن التاجر صاحب الأسد سمّى أسده باسم خاصّ يستقل به عن سائر الأسود لكان علمًا شخصيًّا لا جنسيًّا.

ومن أعلام الأجناس أسماء الكتب مثل (المقتضب) و(أصول النحو) و(تهذيب اللغة)؛ لأن هذا العلَم لا يخص نسخة واحدة بل يمكن أن تقول: امتلأت المكتبات بأصول النحو. ومن أعلام الأجناس أبنية الأسماء والأفعال، تقول: من أبنية الصفة المشبهة فعلانُ كعطشان، ومن أبنية المصادر فِعّيلى كخِصّيصى، ويكون المزيد من الأفعال على استفعلَ.

وكثر في حياتنا الصناعية استعمال أعلام الأجناس، مثال ذلك ما اتخذته شركة الخزف السعوديّ، جاء في تعريف بها "وهذه الأدوات الصحية تنتج أطقمًا كاملة أو قطعًا مفردة، وتحمل أسماء مميزة مثل: زهور، وأصداف، ومرمر، وسنا، ورنا، وتوباز، ونورا، وسوسن، وزمرّد، وغيرها".

وكل السلع لها أعلام جنس، وهو ما يسمى (ماركة) أي العلامة التجارية، فالساعات منها: رادو، أوميقا، أورس، روليكس، ومن العطور: سطور، حروف، العاذرية، فتون، ومن العباءات: بشت، فراشة، عُمانيّة، ومن السيارات نجد مثلا مرسيدس، بيجو، فولفو، نيسان، تيوتا، وربما

دخل تحت علم الجنس أجناس أخرى لها أعلامها مثل (تيوتا) نجد تحته: كرسيدا، كامري، كرولا، برادو.

وربما عمّم الناس علم الجنس فأطلقوه على أجناس أخرى، مثال إطلاقهم (كلينكس) على نظائر أخرى من المناديل الورقية.

الغير

لا يدخلون (أل) على (غير) الاستثنائية بل على الاسم النكرة الذي ينفي ما يضاف إليه، و(غير) ملازمة للإضافة؛ لأنها اسم مبهم لا تتحقق الفائدة منه إلا بالإضافة، وهو في الغالب نكرة لا يكتسب من المضاف إليه تعريفًا؛ ولذلك يوصف به النكرة كقولك: رأيت رجلًا غيرَ زيد، وعلى الرغم من كثرة إدخال الناس من عامة وخاصة (أل) عليها نجد من النحويين من ينكر ذلك عليهم حتى إن الحريري عدّ ذلك من أوهام الخواصّ، قال "ويقولون: فعل الغَيْر ذلك، فيدخلون على (غير) آلة التعريف، والمحققون من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه"، وعلل ذلك بقوله "لأن المقصود في إدخال آلة التعريف على الاسم النكرة أن تخصصه بشخص بعينه[١]، فإذا قيل: الغير، اشتملت هذه اللفظة على ما لا يحصى كثرة، ولم يتعرف بآلة التعريف، كما أنه لا يتعرف بالإضافة، فلم يكن لإدخال الألف واللام عليه فائدة"[٢]، ونجد تسويغًا لهذا الاستعمال في نقل النووي، قال "قال الإمام أبو نزار الحسن بن أبي الحسن النحوي في كتابه المسائل السفرية: منع قوم دخول الألف واللام

---

(١) أي تجعله معهودًا، كقولك: "جاء الرجل" لمن يعرف من هو المقصود به، بخلاف "لا يليق أن يكذب الرجل".

(٢) القاسم بن علي الحريري، درة الغواص في أوهام الخواصّ، تحقيق:عرفات مطرجي (مؤسسة الكتب الثقافية/بيروت،١٩٩٨م)،ص ٥١.

على غير وكل وبعض، وقالوا: هذه كما لا تتعرف بالإضافة لا تتعرف بالألف واللام، قال: وعندي أنه تدخل اللام على (غير) و(كل) و(بعض)، فيقال: فعل الغير ذلك والكل خير من البعض؛ وهذا لأن الألف واللام هنا ليستا للتعريف، ولكنها المعاقبةُ للإضافة نحو قول الشاعر:

كأنَّ بين فكّها والفكّ [فأرةَ مسكٍ ذُبحتْ في سكِّ]

إنما هو (كأن بين فكها وفكها)، فهذا لأنه من نصّ على أن غيرًا يتعرف بالإضافة في بعض المواضع، ثم إن الغير يحمل على الضدّ، والكُلّ يحمل على الجملة، والبعض يحمل على الجزء، فصلح دخول الألف واللام أيضًا من هذا الوجه، والله تعالى أعلم"[1]. وكان ابن سيده ذكر أنّ (غيرًا) قد تتعرف، قال "فأما إذا كان الشيء له ضدّ فأردت نفيَه وإثبات ضده صارت (غيرُ) معرفةً، كقولك: عليك بالحرَكة غيرِ السكون، فغيْرِ السكون هي الحركة، كأنك قلت: عليك بالحركة الحركة؛ لأن غيرَ السكون هو الحركة، ومن ثمّ وُصِف (الذين) من قوله عز وجل ﴿اهْدِنا الصّراطَ الْمُستقيمَ صِراطَ الذين أنعمتَ عليهم﴾ (بغير) من قوله تعالى ﴿غير المغضوب عليهم﴾؛ لأن الذين أنعم عليهم لا عَقيب لهم إلا المغضوب

---

(١) أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات (إدارة الطباعة المنيرية) ٤: ٦٥- ٦٦.

عليهم كما لا ضدّ للحركة إلا السكون"[١]. وأحسب أنهم نظروا إلى معنى (غير) وهو (مختلف) أو (آخر) فهم حين يقولون (الغير) يقصدون (المختلف) عن هذا أو (الآخر)، وأرى (أل) الداخلة على (غير) هي الجنسية لا العهدية، وما دخلت عليه (أل) الجنسية هو كالنكرة في شياعه وعمومه، فقولك: (الأسد ملك الغابة)، عام لكل الأسود ولا يخص فردًا منها، وهو يختلف عن قول مروض الأسود: (الأسد لن يشارك في العرض اليوم) إذ هو خاص بأسد معهود.

(١) ابن سيده المخصص ٣: ٣٧٥.

ال الموصولة من خيال النحويين

اختلف النحويون حول (ال) فرأى منهم كالأخفش أنها حرف تعريف باطراد، وهو رأي سديد، ورأى آخرون أنها قد تكون اسمًا موصولا، ورأوا أن موصوليتها تتعين حين تدخل على صفة محضة أي الاسم المشتقُ من الفعل، العاملُ عمله، الدالُّ على التجدد، ومعنى ذلك أنها تكون موصولة مع اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة على خلاف[1]، وأما الداخلة على جامد (الرجل) أو مصدر (العدل) أو اسم تفضيل (الأكبر) فهي حرف تعريف باتفاق.

تقول: سأكرم المنجزَ عملَه، فـ(ال) في (المنجز) هي اسم موصول عندهم، ولذا فهو في محل نصب؛ لأنه مبني وأما (منجز) فصلة للموصول وهو كجملة الصلة لا محل له من الإعراب؛ وأما علامة النصب الظاهرة على آخره فهي حركة إعراب المفعول به نقلت إليه؛ لأن الاسم الموصول على صورة الحرف. أبعد هذا الخيال خيال؟ ويحتج الذاهبون إلى الاسمية بأن المشتق بمعنى الفعل، وأن الضمير يعود إلى (ال) كما في (قد أفلح المتقي ربّه)، والصحيح عندي ما ذهب إليه المازني، وهو أن الضمير يعود على الموصوف المحذوف[2]، والأصل: قد أفلح الرجل المتقي ربّه. ثمّ إن القول بأن صلة (ال) لا محل لها من الإعراب يجعل النعت غير مطابق

---

(١) الصبان، حاشيته على شرح الأشموني، ١: ٢٣٨.

(٢) خالد الأزهري، التصريح، ١: ١٦٠.

لمنعوته في الإعراب، تقول: سأكرم الرجلَ المنجزَ عمله، أتعد (ال) هي النعت كما يفعلون في (الذي)؟ الحق أن في ذلك من العنت ما يدعو إلى صرف النظر عنه، والنحويون أنفسهم يعلمون أن النعت هو ما دخلت عليه (ال)؛ بل إنهم يصرحون بأن (الذي) إنما يتوسل به لنعت المعرفة بالجمل[١]، وقال ابن جني "ومن ذلك أنهم لَمّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا النكرة، ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكرة، أصلحوا اللفظ بإدخال (الذي) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا: مررت بزيد الذي قام أخوه، ونحوه"[٢]، تقول: سأكرم الرجل الذي ينجز عمله، فجملة (ينجز عمله) هي النعت للرجل. ومن أجل ذلك ذهب أستاذنا داود عبده إلى أن (الذي) هي أداة تعريف للجملة، قال "والفرق بين (ال) و(الذي) في الأمثلة السابقة هو أن (ال) تعرّف الصفة حين تكون هذه الصفة كلمة مفردة و(الذي) تعرّف الصفة حين تكون جملة"[٣]، وبهذا تكون جملة صلة الموصول من الجمل التي لها محل من الإعراب، وهذا واضح في الأمثلة التي سقتها أعلاه، إذ (الذي ينجز) تساوي (المنجز)؛ ولأن (الذي) حرف تعريف للجملة ربما اجتزئ منه بـ(ال) كما ورد في بيت الفرزدق المشهور:

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٣٥٣.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١: ٣٢١.

(٣) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ٨.

ما أنت بالحكم التُرضى[١]حكومتُهُ***ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ

وقول الشاعر:

من القومِ الرسولُ الله منهم   لهم دانت رقاب بني معد

وهذه الظاهرة القديمة متصلة إلى يومنا هذا تسمع في لهجات الخليج والسودان. من أمثال العراق (الما تقوى عليه حيل الله عليه). ونشرت إيمان الحمد وزميلاتها بحثًا عن (دخول أل على الأفعال في بعض الأقوال) وجمعن من أشعار المحدَثين أمثلة لشعراء من مختلف البلاد العربية[٢]، وهذا يدل على انتشار الظاهرة.

والذي ننتهي إليه أن (ال) لا تستعمل اسمًا بل هي حرف باطراد وفاقًا للأخفش.

---

(١) أشار حسن عباس في النحو الوافي، ١: ٣٨٨ إلى جواز إدغام اللام في التاء أو إظهارها، والصواب الإظهار؛ لأنها في تقدير الانفصال فهي ما تبقى من (الذي)، ولأن المسموع من اللهجات المستمرة في الخليج والسودان يشهد بالإظهار لا الإدغام.

(٢) http://emanalhamad.blogspot.com/2007/12/blog- post_9465.html

هل تؤثر (ال) والإضافة في الممنوع من الصرف

الثقل الذي يفسر به سيبويه منع بعض الأسماء من الصرف، أي التنوين، هو أمر أدنى إلى طبع المستعمل[١]، أما الزعم بشبه تلك الأسماء بالأفعال شبهًا أزعج تمكنها من الاسمية بعض الإزعاج فهو قول يدعو إلى التوقف فيه.

بيّن السيرافي[٢] أن حقيقة منع الصرف إذهاب التنوين دون منع الجر؛ محتجًا بأن الممنوع من الصرف قد يكون مرفوعًا أو منصوبًا. واختلفوا في منع جرّه بالكسرة، فذهب الجمهور إلى حمله على الفعل؛ إذ لَمّا منع الاسم من التنوين شابه الفعل الذي لا يدخله تنوين، ولما كان الفعل لا يُجرّ منع الاسم من الجر أيضًا كما مُنع الفعل[٣]، وعدّ الزجاج فتحة الممنوع من الصرف حين يجر فتحة بناء؛ ولعله لَمّا رآه حمل على الفعل بناه بناءه، والمشهور عند المتأخرين أنها علامة جرّ نابت عن الكسرة[٤]، والأولى عندي قول من ذهب إلى أنه عُدل بالكسرة إلى الفتحة؛ إذ "لو حرّك بالكسرة دون تنوين لأوهم إضافته إلى ياء المتكلم"[٥]، وهذا عندي أدنى إلى مراد المستعمل.

---

(١) سيبويه، الكتاب،١: ٢٢.

(٢) أبوسعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣: ٤٥٦.

(٣) أبو إسحاق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١-٢.

(٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١: ١٧٩.

(٥) أبوحيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل،١: ١٤٦.

فإن دخلت على الممنوع من الصرف (أل) أو أضيف كانت علامة جرّه الكسرة كالاسم المنصرف، ونقل لنا السيوطي خلافهم في تصنيفه حينئذ، فمنهم من عدّه ممنوعًا من الصرف مطلقًا؛ ولكنه جرّ بالكسرة لأنه لا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، ومنهم من عدّه منصرفًا[١]، قال الزجاجي: "فإنْ أدخلتَ على جميع ما لا ينصرف (الألف واللام)، أو أضفته انصرف، نحو قولك: مررتُ بالأحمرِ والحمراءِ...و(مررت بمساجدِكم ومنابرِكم)"[٢]، وقال المبرد إنّ شبه هذه الأسماء بالأفعال زال؛ إذ دخلها ما لا يكون في الفعل ورجعت إلى الاسمية الخالصة[٣]، ورجّح السيوطي قول جمهور النحويين إنه انصرف لزوال شبهه بالفعل[٤].

وإن تكن علة الثقل مقبولة فإن (شبه الفعل) وهي علة النحويين لمنع بعض الأسماء من الصرف غير مقنعة، وأما ما اشتهر من المنع لعلتين أو علة تقوم مقام علتين فما هي بعلل عندي، بل هي أحوال للأسماء أو شروط تكون بها الأسماء ممنوعة من الصرف؛ فالعلمية والتأنيث أو العلمية والعجمة أو غيرهما من الأحوال ليست بعلل عند التدقيق، وأما التنوين في المنون فليس إلا للتنكير، وما لم ينون أزيل تنوينه في حالات معلومة من

---

(١) السيوطي، همع الهوامع،١: ٨٦.

(٢) الزجاجي، الجمل، ص٢٢٠.

(٣) المبرد، المقتضب،٣: ٣١٣.

(٤) السيوطي، همع الهوامع،١: ٨٦.

غير علة ظاهرة سوى الثقل الذي ذكره الإمام، وأما العدول- حين زوال التنوين- من الكسرة إلى الفتحة لتكون علامة للمجرور فليس إلا لدفع توهم الإضافة إلى ياء المتكلم، فإن زال توهم الإضافة إلى ياء المتكلم بتنوين اللفظ أو إدخال (أل) عليه أو إضافته إلى غير ياء المتكلم عادت علامة جره الكسرة. وعلى هذا لا يصير ما دخلت عليه (أل) أو أضيف منصرفًا بل هو ممنوع من الصرف؛ لأن شروط المنع قائمة فيه، فلا فرق بين (صليت في مساجدَ) و(صليت في المساجدِ) فشرط منع (مساجد) من الصرف باقية في (المساجد)، وأما جرّ الأولى بالفتح فلدفع لبس إضافتها إلى ياء المتكلم، وأما جرّ الآخرة بالكسرة فلزوال اللبس.

متى يكون السماع والقياس أصلين يحتج بهما

إنما يكون تقعيد اللغات معتمدًا على ما استقري من مسموعها بأشكاله المختلفة من مشافهة أو رواية أو وجادة، ويكون التقعيد وفاق جمهرة الاستعمال، وهو المعوّل عليه في القياس الاستعمالي، وهو ما ينشأ عليه الطفل وهو يسمع اللغة في البيئة التي يعيش فيها فيحاكي ما سمع ثم يقيس بما أدركه من نظامها فهو يصيب أو يخطئ. ويبقى من المسموع ما لا يستعمله الجمهور فيظل في إطار اللغة ولكنه لا يقاس عليه، وهكذا كانت اللغة العربية الفصيحة المشتركة التي حاول النحاة تدوين نظامها.

لم يسمع من العرب كل ما يمكن أن تتيحه لغتهم؛ لأنهم استعملوها بقدر حاجتهم وتلبية لتواصلهم وتحقيقًا لأغراضهم، ومن هنا يكون القياس الاستعمالي الذي أسلفنا ذكره هو المعين على تلبية الحاجة إلى أن نشتق من الأفعال ما نحتاج إليه من الأوصاف والأدوات (أسماء الآلات)، وأنْ ننسب ونصغّر ونثنّي ونجمع، ونصوغ جملًا في التعجب والاستفهام والنفي والمدح والذم والإخبار لم تسمع من قبل، وتكون الحجة التي يحتج بها المستعملون هي (القياس)؛ إذ هم يقيسون ما لم يسمعوه على غيره مما سمعوه مطرد الاستعمال عند جمهرة أهل اللغة حتى صيغ في قاعدة، قال الخليل وسيبويه "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"[1].

---

(١) ابن جني، المنصف، ١: ١٨٠.

ليس موقف الاستعمال الجمعي واحدًا من المسموع، إذ كان معظمه ما اطرد استعمالهم له لكثرة نظائره فكان القياس عليه مطردًا (مثل اشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي السالم: ذاهب/ قادم/حاسب)، ومن هذا المسموع ما اطرد استعمالهم له وإن عاند القياس فلم يرد وفاق نظائره الكثيرة (مثل الفعل استحوذ الذي صحت عينه خلافًا للأفعال الجوف مثل:استطال/ استعان/ استقام، لم يقولوا: استحاذ)، وهنا يكون الاحتجاج بالسماع لمثل هذا الاستعمال المعاند للقياس، والذي جعل السماع هنا حجة هو اطراد الاستعمال؛ إذ ليس كل مسموع يخالف القياس يجعل من اللغة المشتركة فيقاس عليه. وكما كان الاستعمال فيصلا في تقديم المسموع على المقيس كان أيضًا فيصلا في ترك المقيس (مثل الماضي من يدع ويذر، فقياسهما: ودع ووذر)؛ ولكن السماع لم يرد بهما اكتفاء بالفعل (ترك).

وليس كل ما سمع من العرب يصلح أن يقاس عليه لأنه ليس بمطرد الاستعمال، نجد ذلك في بعض آي القرآن الكريم وقراءاته وبعض الأشعار. وكتبُ النحويين مليئة بالشواهد التي يستشهد بها على مخالفة الاستعمال الجمعيّ. وإنما استشهد للمخالف؛ لأن الاستعمال الجمعيّ لكثرة أمثلته ليس بحاجة إلى شواهد. ومن أجل ذلك لا يجوز أن يرفع المبتدأ والخبر بعد (إنّ الناصبة) فيقال: إنّ الرجلان ذاهبان، ولا يصح أن يحتج بقوله تعالى ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه٦٣]. فاستعمال القرآن في

الآية فصيح ولكنه ليس من اللغة المشتركة، نقل الجواليقي أنّ الفراء قال: "واعلم أنّ كثيرًا ممّا نهيتك عن الكلام به من شاذّ اللغات ومستكره الكلام، لو توسَّعتُ بإجازته لرخَّصتُ لك أنْ تقول: رأيت رجلان[١]، ولقُلْتُ: أَرَدتُ عن[٢] تقولَ ذاك؛ ولكنْ وَضَعْنا ما يتكلّم به أهلُ الحجاز وما يختارُهُ فُصحاءُ أهلِ الأمصارِ، فلا تلتفت إلى مَنْ قالَ يجوزُ، فإنّا قد سمعناه، إلّا أنّا نُجيزُ للأعرابيّ الذي لا يتَخَيَّرُ، ولا نُجيزُ لأَهْلِ الحَضَرِ والفصاحةِ أنْ يقولوا: السَّلامُ عليكِم[٣]، ولا: جئتُ مِن عَنْدِك، وأشباهه مما لا نُحصيه من القبيح"[٤].

والذي ننتهي إليه أن السماع لا يكون أصلًا يحتج به إلا في ما اطرد استعماله عند العرب وخالف نظائره المقيسة. وأما القياس فيكون أصلًا يحتجّ به في ما لم يسمع من العرب؛ ولكنه موافق لنظائره المطردة الاستعمال مما سمع منهم.

---

(١) من لغات العرب لغة القصر وهي التزام الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا.

(٢) أي (أنْ) وهي عنعنة تميم، تنطق الهمزة عينًا.

(٣) هي لغة الوكم، كسر الكاف من ضمير المخاطبين.

(٤) أبومنصور موهوب بن أحمد الجواليقي، تكملة إصلاح ما تغلط به العامة، تحقيق:حاتم صالح الضامن(ط١، دار البشائر/دمشق،٢٠٠٧م) ٤٦.

قياس العكس

هذا كتاب جليل وُفّق كرسيّ الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها لنشره، كتبه الشاعر العالم النحويّ المبدع الدكتور محمد بن علي العمريّ، وجاء الكتاب في مجلدين كبيرين، وهو غير مقصور على قياس العكس بل هو معالجة ومراجعة لقضية من أهم القضايا في الفكر النحويّ هي قضية أصول النحو التي لم تجد قبل هذا العمل تمحيصًا وتدقيقًا يشفي النفس ويرضي العقل، ويأتي هذا العمل نتيجة كفاح وجهد عظيم بذله الباحث الجسور الصبور.

وأما القياس في أبسط أحواله فملَكة إنسانية توجه السلوك اللغوي والاجتماعي بما يُثقف في البيئة من خبرات، ولكنها في مستوى أعلى من التفكير والتأمل والدرس وسيله استدلال واحتجاج.

كان علماء الفقه أسبق من اللغويين في تحرير أصول الفقه، وأما اللغويون فإنهم وإن كانت أصول علمهم هي الموجهة لتقعيدهم لم يُهدوا إلى تحريرها مبكرين، ولكنها تناثرت في أثناء معالجاتهم حتى سعى ابن جنّي إلى تخصيص بعض أبواب خصائصه لها، ثم وُفق علَم يجمع بين الفقه والعلم إلى اقتباس علم أصول الفقه وجعله أصولا للنحو مستبدلا بالأمثلة الفقهية أمثلة نحوية، هذا ما فعله أبو البركات الأنباري في (لمع الأدلة) و(الإغراب في جدل الإعراب) و(الإنصاف في مسائل الخلاف) حتى إذا انتهى الأمر إلى السيوطي حرر كتابه (الاقتراح) في أصول النحو مستفيدًا

من عملي ابن جني والأنباري، وكان هذا الكتاب قطبًا تدور في فلكه كل الأعمال التي عالجت الأصول، ومن نص نسبه صاحب الاقتراح للأنباري وليس في كتبه جاءت فكرة الكتابة عن (قياس العكس)، وهي قصة أحسن سبكها المؤلف في مقدمته.

لما رأى الدكتور محمد العمري أن (قياس العكس) غائب أو كالغائب عقد العزم على إنجاز دراسة وصفية لهذا القياس ثم إعادة بنيته النظرية انطلاقًا من تطبيقاته النحوية معززة بدراسة تطبيقية تكشف عن وجوده في الجدل النحوي عند الكوفيين والبصريين. ولما كان ما لا يتم الواجب إلا به واجبًا قدم لدراسة قياس العكس بمراجعة أصول الأنباري التي اعتمد عليها والروافد التي أسعدته في عمله، ثم وضع التصور الكلّيّ لأدلة النحو الذي يظهر فيه انقسام القياس قسمين: قياس طرد وقياس عكس، وهو ما يراد في كتب أصول النحو، وبهذا يعرف الباحث القياس بأنه "ربط معلوم بمعلوم لإثبات مثل حكمه له بجامع لهما [قياس طرد]، أو لإثبات عكس حكمه له بفارق بينهما [قياس عكس]".

ولتحقيق هذا جاء الكتاب في تمهيد وأربعة فصول، فمهد بتفصيل عن (الحجج العقلية في الجدل النحوي عند الأنباري) معرفًا بالجدل النحوي ومبينًا أهميته وإسهام أبي البركات فيه، وأدلة النحو كما يراها الأنباري، ولما كان الأنباري فقيهًا شافعيًّا كان من المهم بيان (أثر أصول الفقه الشافعي في رؤيته) والتوقف في (كتب أصول الفقه وخطورة الانقياد

الأعمى) إلى تلك الكتب عند وضع أصول النحو، ثم أفضى إلى القول بأولوية (النظرة الكلية أولًا) وهي ضم للجزئيات في إطار كلي كاشف لمسائلها، ثم وقف عند (قياس الطرد في كتاب الإنصاف)، وأما أول فصول الكتاب فهو (قياس العكس دراسة أصولية) درس هذا القياس من جهتين الأولى (كما يبدو في كتب أصول الفقه) والآخرة (كما ينبغي أن يكون)، فإذا تقرر هذا نظر في (أقيسة العكس في الجدل النحوي عند الأنباري) ليجمعها ويصنفها ويوثقها، وهذه الأقيسة تنقسم قسمين: قياس فرق، أي وجود فرق بين محل النظر وغيره يقتضي تعاكس حكميهما، وقياس سبر، أي تخلف لازم الحكم أو انعدام دليل عليه، وينتهي من ذلك إلى أمر جامع وهو أنَّ قياس العكس أنْ يثبت المستدل أنَّ الحكم في الفرع يعاكس حكم الأصل إما لوجود فرق بينهما وإما لفساد إعطاء الفرع حكم الأصل. وأما الفصلان الثالث والرابع فقد خُصّصا للدرس التطبيقي في كتاب الإنصاف، فجعل الفصل الثالث (دراسة جدلية لأهم أقيسة العكس الكوفية) وجعل الفصل الرابع (دراسة جدلية لأهم أقيسة العكس البصرية).

ومن أهم ما وصل إليه هذا العمل الجليل تحرير أصول النحو الأربعة (السماع والقياس والإجماع والاستصحاب) التي أشاعها السيوطيّ بمنهجه التجميعيّ؛ إذ صحّ لنا أصلان هما: السماع والقياس، وأما الإجماع فإنه "لا يصلح أن يكون قسيمًا للسماع والقياس عند تعديد أدلة الأحكام؛

لأنه هو في نفسه مستند إليهما، إذ لا ينعقد الإجماع إلا عن دليل من سماع أو قياس"، وأما الاستصحاب فإنه "لا يصلح أن يكون قسيمًا للسماع والقياس عند ذكر أدلة الأحكام؛ لأن الاستصحاب في حقيقته حكم لا دليل، وهو حكم يستند عند التحقيق إلى قياس عكس ذهني هو نتيجته، فكان الاستصحاب بذلك صورة من صور قياس العكس".

والكتاب جدير بالقراءة والتأمل، وإنْ هُذّب صلح أن يكون كتابًا جامعيًّا يعرّف بأصول النحو تعريفًا ميسرًا.

الإجماع في النحو العربي

هذا عنوان رسالة الماجستير التي كتبها دخيل بن غنيم العواد، تقع في ٤٧٦ صفحة، جعلها الباحث في مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة وذيلها بفهارس وثبت بالمصادر والمراجع. والباحث يرى الإجماع أصلًا من أصول النحو، ولكن النحويين أغفلوا ذكره في التنظير لتلك الأصول على الرغم من كثرة ورود الإجماع في كتبهم، ورأى أنّ من واجبه أن يسدّ هذه الثغرة، فبدأ بتعريف الإجماع في اللغة والاصطلاح، ثم عاد إلى تتبع تاريخي في الفصل الأول، تناول فيه تطور مصطلح الإجماع عند النحويين، وانتقل في الفصل الثاني إلى مسألة مهمة تتعلق بحجيّة الإجماع، ومن الطبيعي أن يكون موضوع الفصل الثالث مستند الإجماع؛ لأن من يذهب إلى حجيته إنما كان منطلقًا من ذلك المستند، فإذا جاء إلى الفصل الرابع اطمأن الباحث إلى قبول أصولية الإجماع فدعاه هذا إلى معالجة أركان الإجماع كما عولجت أركان القياس، وعلى نحو ما يعرض للعلل من قوادح وللقياس من مفسدات كان للإجماع عوائق، وهذا كان موضوع الفصل الخامس، وأما الفصل السادس فهو بحث لهذا الأصل عند المحدثين الذين كانت لهم مواقف متباينة من النحو كلّه. والسؤال الذي يلازم قارئ هذا العمل الضخم هو: لم أغفل النحويون الإجماع فلم يجعلوه من بين أصول النحو إلى السماع والقياس والاستصحاب؟

كان الباحث وقفنا على نوعين من الإجماع؛ أما الأول فهو إجماع

العرب في استعمالها للغتها، وأما الآخر فإجماع النحويين، إذن نحن بين مسألتين الأولى الظاهرة اللغوية الموصوفة والآخرة تفسير تلك الظاهرة ووضع الأحكام النحوية لاستعمالها، وأما الظاهرة التي هي مظنة إجماع العرب في تلفظها فهذا ما يتناوله الأصل الأول والثاني من أصول النحو المعروفة أي السماع والقياس بمستوى من مستوياته، وهو القياس الاستعمالي، ومعنى ذلك أن ما أجمع العرب على استعماله مما كان له نظائر كثيرة يقاس عليه ما لم يجد استعماله. وأما ما خالف ذلك القياس، فجاء نزرًا أو لا نظائر له؛ فإجماعهم على استعماله هو ما يسمى بالسماع الملزم بمتابعته وإن عاند القياس؛ إذ لا قياس مع السماع. وأما ما يسمى بإجماع النحويين فهو أمر متوقف فيه؛ إذ هو أقرب إلى متابعة بعضهم بعضًا في الأقول، مع أنّ خلافاتهم كثيرة في أكثر المسائل، وإن من الدور المنطقي القول بأن إجماع النحويين أصل للنحو أي للتقعيد؛ إذ إجماعهم إنما هو على ما قعّده مقعّد سابق على الإجماع نفسه، وإن يكن إجماع العرب ملزمًا للمستعمل والمقعّد معًا فإن عمل النحويين ليس ملزمًا لأحد وإن تواطأوا عليه، ولولا هذا ما كانت الخلافات بينهم، ولما أزرى السهيلي على من قال بتمكن الأسماء، ولما ردّ صاحب الْمُشرق القول بالعامل، ولما كان للمحْدَثين أن يلتمسوا من طرائق تفسير ظاهرة التصرف الإعرابي ما اطّرح طائفة من مقولات النحويين ومسلماتهم كقول النحويين بالحركة التي قبل المد، وكتقديرهم الحركة على آخر المقصور والمنقوص.

والذي أنتهي إليه أن إجماع النحويين ليس أصلا من أصول النحو؛ ولكنه حجة لدفع قول المخالف في مسائل الخلاف.

النظريتان النحويتان

ترد أحكام النحو العربي في جملته إلى نظريتين إحداهما نظرية العمل والأخرى نظرية النَّظْم، وأما نظرية العمل فهي الظاهرة في تصانيف النحويين، وهي محل عناية تعليم النحو منذ وجّهَ شطرًا من عنايته إلى مدافعة اللحن والحرص على سلامة النطق وحسن الأداء وصحة الكتابة، على أن النظرية الأخرى تأتي في تضاعيف الأبواب النحوية المؤلفة وفاقًا لمقتضيات نظرية العمل التي هي مفسرة لظاهرة بارزة في العربية الفصيحة هي ظاهرة التصرف الإعرابي، فما الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم إلا استجابة لعمل عامل لفظي في الغالب أو معنويّ، وترى الكلام على تفاصيل نظرية النَّظْم مبثوثًا في تلك الأبواب النحوية يُكرر القولُ فيه فترى التقديم والتأخير والذكر والحذف والربط والمطابقة يعرضان لك في باب المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وغيرهما. ثم رزقت هذه النظرية نحويًّا ألمعيًّا جلّى أمرها وأبرز شخصها وأظهر شأنها هو عبد القاهر الجرجانيّ الذي بيّن أن علة الفصاحة والبلاغة معتمدة على مدى التوفيق في اختيار ما يقتضيه نظم الألفاظ في الكلام تحقيقًا لنظم الأفكار في الذهن، فالنَّظْم تخيرٌ من طائفة من الإمكانات النحوية، ويكون التميز في حسن التخير، قال "اعلم أن ليس (النَّظْم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو) وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا

تزيغ عنها، وتحفظَ الرسومَ التي رُسمت لك، فلا تخلَّ بشيء منها"[(١)]، ولما كان الأمر كذلك اقترن ما في نظم الكلام من صواب أو خطأ بمراعاة مقتضيات الأحكام النحوية، قال: "فلستَ بواجدٍ شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا، وخطؤُه إن كان خطأ، إلى (النَّظْم)، ويدخل هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأُزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلامًا قد وُصِف بصحّةِ نظم أو فساده، أو وصف بمزيَّةٍ وفضلٍ فيه، إلا وأنت تجد مرجعَ تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخلُ في أصل من أصوله، ويتَّصِلُ بباب من أبوابه"[(٢)].

ثمّ إن عبدالقاهر بعد أن ضرب لنا أمثلة لفساد النَّظْم لمعاندة مقتضيات النحو، بيّن "أنّ الفسادَ والخلل كانا من أن تعاطَى الشاعرُ ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب، وصنع في تقديم أو تأخير، أو حذف وإضمار، أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه، وما لا يسوغ ولا يصحُّ على أصول هذا العلم"[(٣)].

ويضرب أمثلة لصحة النَّظْم وجماله ليبين أن مردّ ذلك هو التوفيق

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٨١.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨٢-٨٣.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨٤.

في نظم كلامه وفاقًا لمقتضيات النحو، قال:"فإذا رأيتها [قصيدة البحتري] قد راقتك وكثُرت عندك، ووجدتَ لها اهتزازًا في نفسك، فعُدْ فانظرْ في السبب واستقْصِ في النظر، فإنك تعلم ضرورةً أنْ ليس إلا أنّه قدّم وأخّر، وعرّف ونكّر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرّر، وتوخّى على الجملة وجهًا من الوجوه التي يقتضيها (علم النحو)، فأصاب في ذلك كله، ثم لطّف موضع صوابه، وأتى مأْتًى يُوجب الفضيلة"(١).

ومن هنا نعلم أنّ صحة إعراب الكلام متابعة لمقتضى العامل لا تكفي بيانًا لفصاحته أو بيانه حتى يكون صحيح النَّظْم، وهو أمر نبه إليه إمام العربية في كتابه فقال في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة): "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غدًا. وأما المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمسِ. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملْتُ الجبلَ، وشربْتُ ماءَ البحر، ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدٌ يأتيَك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماءَ البحر أمسِ"(٢).

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز،ص ٨٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ص٢٦.

وكما ترى كلّ الجمل التي ذكرها سيبويه ليس فيها خطأ في علامات الإعراب، ولكن ذلك لم يشفع لها في تصنيفها في مدرج الكلام حسنًا وقبحًا، صحةً وكذبًا، تحققًا واستحالة. والمنتهى إليه أن الصواب والفصاحة والبيان مرهون كل ذلك بمقتضى نظريتي العمل والنَّظْم.

من فرضيات النحو العربي

لا يختلف نحو هذه اللغة الشريفة عن أنحاء اللغات الأخرى من حيث اعتماده على جملة من الفرضيات التي كانت منطلق تفسير ظواهر اللغة كما هدي إليها نحويوها، ففرضية القوة كانت وراء القول بعمل الأفعال في الأسماء ﴿وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾[النساء-١٦٤]، وبعمل الأسماء حملا عليها ﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاء مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة-٩٥]، وحمل عمل الحرف (إنّ) على الفعل ﴿إِنَّ اللّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} [البقرة-١١٥]، وفرضية الأوّلية في الوضع اللغوي وراء استحقاق الأسماء ظاهرة التصرف الإعرابي وحمل ما أعرب من الأفعال عليها ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء-٤٨]، ومن فرضيات النحو أوّلوية التذكير، فالتأنيث فرع عليه، وبهذا يفسر منع أعلام الإناث التنوين ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران-٩٦]، وما انتهى بألف تأنيث ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾ [المزمل-٢٠]، وكذلك أوّليّة المفرد وفرعية المثنى والجمع، وبه فسر منع صرف الجمع على صيغة منتهى الجموع ﴿قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ﴾ [النمل-٤٤]، ومنها أوّليّة التنكير على التعريف، ولذا كانت العلميّة علة أساسيّة من علل المنع من الصرف، وفرضيّة التمكّن من الاسميّة علّة تنوينه، ومن فرضيّاته أن التجرّد قبل الزيادة؛ ولذلك منع من

الصرف المزيد بألف ونون ﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيْاطِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة-١٠٢]، ومن فرضيّات النحو أن الألفاظ في الجملة ذات مراتب مستقرة؛ وبذا تعرف رتبته وإن تأخر اللفظ أو تقدم ﴿لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِن يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنكُمْ﴾ [الحج-٣٧]، ومن ذلك تأخر الفاعل عن فعله فإن تقدم عدّ مبتدأ وساغ نصبه بالأحرف النواسخ ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً قَالُواْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة-٦٧]، فإن وقع بعد حرف مختص بالفعل قدّر الفعل ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة-٦]، ومن فرضيات النحو أن الإظهار قبل الإضمار وبهذا يعرف مرجع الضمير إن تقدم أو تأخر، ومن فرضياته ترابط أجزاء التركيب، ولذا كانت المطابقة بين تلك الأجزاء، كالمطابقة بين المبتدأ وخبره، والتابع ومتبوعه، والحال وصاحبها، وكذا يذكر الفعل لتذكير الفاعل ويؤنث لتأنيثه، ويذكر الخبر أو يؤنث حسب المبتدأ الذي يبنى عليه ﴿وَإِذْ قَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الأحزاب-١٣]، ومن مقتضيات الترابط عود الضمير من جملة الخبر أو الحال أو الصلة إلى متعلق سابق، ومن فرضياته كون الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة؛ وبهذا فُسّر تسكين الماضي المتصل بضمير رفع متحرك ﴿إِن كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة-

١١٦]، ولا يعمل في الظاهر والضمير منه معًا، وبهذا فسروا تجريد الفعل مع الفاعل الظاهر ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون–١] وتأوّلوا خلاف ذلك ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء–٣]، ولهذا يتأوّلون ناصبًا للمفعول به الذي شغل فعله عنه بضميره ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر–٤٩]. هذه بعض فرضيات النحو قبلناها أو توقفنا فيها، وكان همنا بيان أنّ النحو نتيجة عقل متدبر متأمل لا يقف عند الوصف السطحي للظاهرة بل يحاول أن يستنبط من جملة الاستعمال النظام الحاكم وما يصاحبه من حكمة اقتضته أو ما بدا أنه الحكمة.

تعميم قاعدة النمط في النحو العربي
دراسة في منهج التقعيد

قد تتجلى الظاهرة اللغوية في جملة من الأنماط التي يقتضي النظر الوصفي أن تكون متناظرة، غير أن جمهرة النحويين نزعوا إلى اعتماد نمط من هذه الأنماط نمطًا رئيسيًّا وأما بقية الأنماط فرد إليه بكيفية من الكيفيات التي عمادها التقدير والنيابة. ومن أمثلة هذا الاتجاه في منهج التقعيد عندهم ما قرره سيبويه في العلامة الإعرابية إذ جعلها الحركات القصيرة (الضمة، والفتحة والكسرة) وكذلك (السكون)، وهي قد تظهر على بعض الألفاظ وقد لا تظهر فيقدرها على حرف الإعراب تقديرًا، وقد يظهر بعضها فيكون تعليل تخلفها بثقل أو تعذر ويصار إلى تقديرها أي افتراض وجودها. وما صنيع سيبويه في نظره إلى العلامة الإعرابية سوى سعي إلى تعميم هذا النمط من العلامة، على أن غيره من النحويين تعددت عندهم علامة الإعراب كالإعراب بالحروف في التثنية وجمع السلامة والأسماء الستة وهي مما يقدر سيبويه العلامة فيها.

ومن المهم الوقوف على الظواهر النحوية بمعناها العام الشامل للدرس النحوي والصرفي لرصد الأمثلة البارزة لتلك الظواهر التي عمم فيها نمط من الأنماط، فكانت أحكام هذا النمط هي المعيار الذي ينطلق منه في التقعيد وتحليل التراكيب.

ومن المهم أن يقرأ الباحث قراءة ناقدة منجزات النحويين في هذا

الميدان بغية الوصول إلى تفسير علمي أدنى إلى طبيعة اللغة، فيه سهولة التناول وفيه إقناع للعقل.

وليس تعميم النمط من حيث هو فكرة أمرًا مدفوعًا؛ إذ هو من طبيعة التفكير الإنساني بعامة، بل قد تكون له منافعه التصنيفية حيث تزوى المتشابهات في إطار عام يسهل استيعابها، ولكن التعميم قد يهب شيئًا من العنت في الأحكام وتضييق الواسع. ولذلك يعد هذا البحث وصفًا لمنهج من مناهج التفكير النحوي ونقدًا لجزئيات ما كان نتاجًا لهذا المنهج سعيًا إلى إعادة بناء النحو العربي، وفي المقابل الاستفادة من تعميم النمط في ظواهر أخرى حقها أن تكون في إطار واحد كالنظر إلى الفاعل وتعميم المصطلح المطلق عليه بغض الطرف عن العلامة الإعرابية الظاهرة عليه، وكتعميم تصنيف الحرف على الرغم من تعدد عمله الظاهر.

من أخطاء التوثيق

قد يعتمد المصنف على حفظه أو على النقل من غيره فربما وقعت بذلك بعض أخطاء في نسبة الأقوال إلى أصحابها، ومن ذلك قول ابن عقيل"وذهب جماعة من الكوفيين-ومنهم الفراء-إلى أنهما اسمان"[(١)]. ولكن الفراء يقول في معاني القرآن "وقوله (نعم الثوابُ) ولم يقل: نعمت الثواب، وقال (وحسنت مرتفقًا) فأنث الفعل على معنى الجنة ولو ذكّر بتذكير المرتفق كان صوابًا، كما قال (وبئس المهادُ)، و(بئس القرارُ) ، (وبئس المصيرُ) وكما قال (بئس للظالمين بدلًا) يريد إبليس وذرّيته، ولم يقل بئسوا. وقد يكون (بئس) لإبليس وحده أيضًا. والعرب توحد نعم وبئس وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: أما قومك فنعموا قومًا، ونعم قومًا، وكذلك بئس. وإنما جاز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلتا لتدلا على المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ فَعَلَ، وليس معناهما كذلك"[(٢)].

ومن ذلك قول الرضي "و(ما) المصدرية حرف عند سيبويه، اسم موصول عند الأخفش والرماني والمبرد"[(٣)]. ولكن المبرد يذكر اختلاف سيبويه والأخفش، ويصف الأخفش بأنه خلط، ثم قال "والقياس

---

(١) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٣: ١٦٠.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٤١.

(٣) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٥٢.

والصواب قول سيبويه"[١]. قال الشيخ عضيمة: "والعجيب بعد هذا أن ينسب الرضي، والسيوطي إلى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم، كما يراه الأخفش"[٢]. ومنه قول أبي حيان "و(لا) إعمالها قليل جدًّا، حتى إنّ أبا الحسن زعم أنها يُرفع ما بعدها بالابتداء، ومنع النصب، وتبعه أبو العباس، فهي عندهم لا تعمل عمل (ليس)"[٣]. وقال المرادي "ومنع المبرد، والأخفش، إعمال لا عمل ليس"[٤]. ولكن المبرد يقول "وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلّا في النكرة، فتقول: لا رجلٌ أفضلَ منك"[٥]. ومن ذلك قول الأنباري "ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد"[٦]. ولكن المبرد يقول في (المقتضب) "وقالوا أيضًا: إذا السماءُ انشقَّت أذِنتْ لربِّها وحُقَّت. وهو أبعد الأقاويل. أعني زيادة الواو"[٧]، ثم قال: "وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين"[٨]. ومنه قول

---

(١) المبرد، المقتضب، ٣: ٢٠٠.

(٢) المبرد، المقتضب، ٣: ٢٠٠، ح٢.

(٣) أبي حيان، التذييل والتكمل، ٤: ٢٨١.

(٤) المرادي، الجنى الداني،ص٣٠١.

(٥)المبرد، المقتضب، ٤: ٣٨٢.

(٦)الأنباري، الإنصاف، ص ٣٦٦، المسألة٦٧.

(٧) المبرد، المقتضب،٢: ٧٧.

(٨) المبرد، المقتضب، ٢: ٧٨.

ابن السراج "وكان الكسائي يجيزُ الجزمَ إذا فرق بين الفعلين بصفةٍ [جار ومجرور]، نحو قولك: إنْ تأتني إليك أَقصدْ[١]". ولكن جاء في (معاني القرآن للفراء) "وكان الكسائي يجيز تقدمة النصب في جواب الجزاء...واحتج بقول الشاعر:

وللخيل أيام فمن يصطبر لها ويعرف لها أيامها الخيرَ تُعقب

فجعل (الخير) منصوبًا بـ(تعقب). و(الخير) في هذا الموضع نعت للأيام"[٢].

---

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٢٣٦.

(٢) الفراء، معاني القرآن ،٢: ٤٢٢.

الأخطاء اللغوية بين موقفين

تتألف اللغة من جملة من الأنظمة التي تحقق أغراض مستعمليها، فثمّ النظام الصوتي والنظام الصرفي، والنظام النحوي، والنظام المعجمي، والنظام الدلالي. واللغة بأنظمتها المختلفة معرضة مع الزمن لشيء من التغير الذي ينال أصواتها وصرفها ونحوها ومعجمها ودلالاتها؛ هذا ما تدل عليه أحوال اللغات المختلفة، على أن اللغات ليست سواء في تغيرها فمنها ما يكون تغيرها شديدًا حتى ليصعب على مستعمليها فهم نصوص سابقة من تلك اللغة، ولعل هذا التغير من أسباب نشوء لغات مفارقة لأصولها، ومن اللغات ما تغيرها بطيء بسبب إلحاح مستعمليها على تعلم نصوصها القديمة وترداده واستعمال ما أمكن من لغتهم، ولعل لغتنا العربية خير مثال لهذا؛ إذ ما زلنا نردد الشعر الجاهلي غير منكرين لغموض بعض كلماته، ونتلو القرآن فنفهم أكثره، وأما الأحاديث الشريفة فهي أوضح النصوص القديمة وأيسرها.

وليست أنظمة اللغة سواء في تغيرها، فأكثر ما يناله التغير المعجم والدلالة؛ لأن المعجم إنما يكون تلبية مباشرة لأحوال المجتمعات فيجد من الألفاظ ما تقتضيه أغراض المجتمع التواصلية والتعبيرية، وتتغير الدلالات بتغير مقاصد المستعملين، وليس بمنكر أن يضاف إلى معجم اللغة ودلالاتها ما لم يألفه الناس في تراثهم. وأما التغير الصوتي فبطيء غير متراجع وليس يسهل العودة إلى أصوله لضرب من تصحيح الاستعمال،

وأكثر الأنظمة ثباتًا واستقرارًا النظام الصرفي والنحويّ، ولست أقصد بالنظام كلّ قواعد النحويين أو عللهم وتفسيرهم لظواهر اللغة فذلك اجتهادهم الذي يؤخذ منه ويترك، ولكني أقصد بالنظام ما يظهره الوصف اللغوي المعتمد على جمهرة النصوص المستعملة وفاقًا للاستقراء الناقص الكاشف عن النظام، وأما المتبقي من النصوص التي خالفت القواعد فهو لغة مقبولة ولكنه ليس معيارًا للاستعمال.

ونشهد اليوم موقفين من استعمال الناس لغتهم، أما أحدهما فمحافظ يرى أن ما خالف جمهرة الاستعمال هو من الأخطاء الشائعة أو غير الشائعة التي ينبغي أن ينبه إليها المستخدم كما ينبه الصغير حين يخطئ في استعماله اللغة، وأما الموقف الآخر فيرى أن ما يقع من أخطاء الناس في استعمالهم اللغة هو تغير لغوي يمكن قبوله واستعماله، ومثل هذا الموقف لا يجعل حدودًا ينتهي إليها الاستعمال، وسيفضي الأمر معه إلى تباعد المستعملين عن لغتهم القديمة وانقطاعهم عن تراثها. ويخلق لنا هذا الموقف صعوبة في الوصف والتقعيد لمعاندة كثير من استعمالات المحدثين لأنظمة اللغة لجهلهم بتلك الأنظمة ولضعف مهاراتهم اللغوية، فكثير من الأخطاء كان نتيجة للجهل بقواعد العربية، فكيف يكون هذا الجهل سبيلا للتقعيد الجديد بدعوى التطور اللغوي أو التغير اللغوي، ولا حجة في كون الخطأ شاع فلقي قبولا جمعيًّا؛ ذلك أن الخطأ اللغوي بما هو مخالفة للمعتاد من الاستعمال فيه طرافة تستهوي المستعملين وتستهترهم، وهكذا

يتعاور الخطأ المستعملون ويقلد بعضهم فيه بعضًا. والذي أنتهي إليه أن التغير في المعجم والدلالة مقبول بل مندوب، وأما التغير في الصرف والتركيب فمتوقف فيه.

لغة الأم

جعلت منظمة اليونسكو في (١٧ نوفمبر ١٩٩٩م.) يوم ٢١ فبراير اليوم العالميّ للغة الأم، ويتبادر إلى الذهن أن لغة الأم أو لسان الأم إنما يطلق على اللغة التي يتعلمها الطفل منذ نشأته لاتصاله الحميم بأمه وأثرها البالغ فيه، فجملة المهارات اللغوية يكتسبها وهو في حضانتها، وقد تكون هذه اللغة موافقة للغة المحلية وقد تكون مختلفة بعض الاختلاف حسب الأم التي يتأثر بها ابنها في بداية تعلمه اللغة، وأذكر أنّ ابنتي بدور حدثتني عن زميلة لها في المدرسة والدها سعودي وأمها فلبينية وكيف أن لغتها العربية متأثرة بطريقة أمها، ومن الجمل التي روتها لي بدور أن الطالبة تتحدث عن أمها التي أجرت عملية تشطيب بالليزر لعيونها فتقول: (ماما مشخبط عيونه)، والخلل هنا يظهر في المطابقة من حيث التذكير والتأنيث.

وإطلاق مصطلح (لغة الأم) أو (لسان الأم) بهذا المفهوم قد لا يكون أصلًا للتسمية؛ إذ المصطلح نشأ في الكنيسة الكاثوليكية حين استبدل الرهبان الكاثوليكيون باللغة اللاتينية لغة أخرى ليتحدثوا بها من على المنابر وسموها (لغة الأم المقدسة).

وصار هذا التقليد إرثًا مسيحيًّا من جملة الإرث الاستعماري، رسخه المبشرون في الحقبة الانتقالية من التحول من الرأسمالية التجارية خلال القرن ١٨ إلى الرأسمالية الصناعية في القرن ١٩ في الهند. وقد يشار في

بعض البلدان مثل كينيا والهند ومختلف دول شرق آسيا بلغة الأم إلى لغة مجموعة عرقية واحدة بغض الطرف عن الكفاية الفعلية، في حين أن "اللغة الأولى" في سنغافورة مثلًا هي اللغة الإنجليزية التي تأسست في الجزيرة بسبب الاستعمار البريطاني، وهي لغة مشتركة لمعظم السنغافوريين بسبب استخدامها لغة للتعليم في المدارس الحكومية ولغة للعمل[١].

ومن هنا يظهر خطر تزايد الاعتماد على اللغة الإنجليزية في بلاد العرب وهو اعتماد زادته العولمة من جهة وطغيان طوفان التقنية الحاسوبية والبيئات العنكبية من جهة أخرى، فقد يأتي يوم تكون فيه العربية هي لغة الأم ولكنها ليست اللغة الأولى. ونشهد اليوم بوادر ثنائية اللغة في أطفالنا، فحفيدتاي ميس وموضي أراهما تتكلمان بالعربية والإنجليزية، أما الأولى فولدت في كندا وتعلمت الإنجليزية هناك؛ ولكنها عادت مع والديها فزاد سماعها للعربية فصارت تتكلم بها وإن صاحبها لكنة في بداية أمرها، وأما الأخرى فعاشت في الكويت؛ ولأنها أدخلت روضة أجنبية تعلمت الإنجليزية فيها. ومثلهما طفل رأيته مع عاملة فلبينية فإذا هو يتحدث معها بإنجليزية خالصة فجزمت بأنه طفل لأحد الأجانب حتى جاءت والدته فسمعته يتحدث معها بعربية خالصة، ومعنى هذا أنه يمكن أن يكون للطفل أكثر من لغة أمّ حين يكون ثنائي اللغة، وليس من بأس في ثنائية اللغة، غير أن اللغة القومية هي التي ينبغي لها أن تسود لما

---

(١) ما ورد من معلومات في هذه الفقرة مأخوذ من موسوعة wikipedia

تتصف به من دلالة على الهوية وما تكتنز به من ثقافة قومية مهمة، ولن يكون هذا سوى بتمكينها من ميدان التعليم والعمل. بقي أن أشير إلى أن من الناس من يطلق على اللغة الأصلية أو المحلية اللغة الأم، لأنه يرى الأم هي الأصل، وأفضل استعمال مصطلح (لغة الأم) رعاية لأصل المصطلح الذي أشير إليه أعلاه.